



تكوين (١١)

المدخل إلى منهجية البحث وفنّ الكتابة

مع تطبيقات في العلوم الشرعية

د. عبد الرحمن حللي

nama-center.com

المدخل إلى منهجية البحث
وفنّ الكتابة





المدخل إلى منهجية البحث وفنّ الكتابة

مع تطبيقات في العلوم الشرعية

د. عبد الرحمن حللي

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

المدخل إلى منهجية البحث وفنّ الكتابة
(مع تطبيقات في العلوم الشرعية)
د. عبد الرحمن حللي / كاتب من سوريا

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء».

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
حللي/ عبد الرحمن
المدخل إلى منهجية البحث وفنّ الكتابة (مع تطبيقات في العلوم الشرعية)، عبد الرحمن حللي
١٦٠ ص، (تكوين؛ ١١)
٢١,٥×١٤,٥ سم
١. منهج البحث العلمي. ٢. العلوم الشرعية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-697-9

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾

قال رسول الله ﷺ:

«إنَّ الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه».

رواه البيهقي في شعب الإيمان

المحتويات

الموضوع	الصفحة

أهدي هذا العمل إلى[١]:

أماني، عرفانًا.

وإلى رشد، وحسام الدين، أملًا.

عبد الرحمن

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ خاتم النبيين، وبعد:

يعدُّ البحث العلمي في مختلف التخصصات مؤشر ارتقاء الأمم وتنافسها؛ إذ به تنتظم شؤون الناس وتُرعىٰ مصالحهم المتغيرة، ولا يمكن للبحث العلمي أن يكون متسمًا بهذا الوصف ما لم ينضبط هو نفسه بأسس وقواعد ومنهجية صاغها أهل البحث والاختصاص وتعارفوا عليها.

فالمنهجية هي المنطلق الذي يبدأ منه البحث العلمي، وضعفها لدىٰ الباحث ينعكس سلبًا علىٰ كل خطوة يخطوها في البحث إن استطاع الاستمرار، ولا تكتمل المنهجية إلا بالارتقاء بملكة الكتابة وتطويرها. وإنه لأرقىٰ طموح سعي الإنسان لتنمية ملكته في التفكير (بحثًا) والتواصل (كتابةً)؛ إذ امتلاك منهجية

البحث وفنّ الكتابة يعني امتلاك قدرات تنمية الذات والمحيط، والفاعلية في التغيير إيجابًا، والإبداع في الاختصاص.

تعزيزًا لهذا الطموح، وسعيًا للإتقان المنشود؛أقدِّم هذا «**المدخل إلىٰ منهجية البحث وفن الكتابة**» متضمنًا لأوليات في أصول البحث العلمي وخطوات من شأنها تنمية ملكة الكتابة، يستطيع من خلالها الباحث متابعة التعمق في اختصاصه الدقيق – لاسيما في العلوم الشرعية–، وأصله دورة تدريبية قدمتها لطلبة الدراسات العليا في أماكن عدة، وكان ثمة طلب متكرر أن تتحول المذكرة التدريبية إلىٰ كتاب ليكون دليلًا لطلبة آخرين، فتعمَّ به الفائدة.

والأهداف المبتغىٰ تحقيقها من هذا المدخل هي:

❋ تنمية المهارات الأساسية في البحث العلمي ومناهجه.

❋ القدرة علىٰ صياغة أسئلة البحث وضبط منهجه، وتحديد مصادره، وسائر خطواته.

❋ التعرف إلىٰ كيفية جمع المعلومات وتوثيقها.

❋ التعرف إلىٰ طرق تنمية المهارات في الكتابة لغة وأسلوبًا.

❋ التأهل لصياغة تصور مشروع بحثي يعبِّر عن استيعاب ما درسه المتخرج من كليات الشريعة والدراسات الإسلامية خصوصًا.

ولتحقيق هذه الأهداف سيتضمن المدخل محورين؛ **المحور الأول**: أصول البحث العلمي؛ ويتضمن الحديث عن البحث العلمي، وإشكالية البحث، وفرضية البحث، ومنهج البحث،

وصياغته. **والمحور الثاني**: فنّ الكتابة؛ويركز علىٰ كيفية تنمية مهارات الكتابة، وتفصيل نماذج منها.

ونظرًا للطبيعة العملية للكتاب؛ تجنبت إثقاله بالإحالات والمراجع مكتفيًا بالخلاصات المباشرة مع شرح موجز وتطبيقات، معتمدًا علىٰ تجربتي الشخصية في البحث والكتابة والتدريس والإشراف علىٰ البحوث وتقييمها. وقد رتبته حسب الخطوات العملية التي يخطوها الباحث وليس بالصورة التي يظهر فيها البحث.

وإذ أقدم هذا المدخل فإني لا أعدّه بديلًا عن كتب ومقررات جامعية عن مناهج البحث، التي ينبغي أن يطلع عليها طالب الدراسات العليا؛وإنما أردت من خلاله أن أضيف خطوات عملية تسهّل وتوضّح ما قد يبدو نظريًّا ومعقدًا في كتب مناهج البحث، التي لم تسعف دراستها كثيرين من طلبة الدراسات في تجاوز عقبة المنهجية.

وأهم الملاحظات التي أودُّ أن يتذكرها القارئ، أنَّ الذي يُحدث الفرق بين بحث جيد وآخر رديء ليس تفوق الطالب دراسيًّا -وإن كان لذلك أهميته-؛وإنما امتلاك منهجية البحث وفنّ الكتابة؛ فكم من طالب متفوق دراسيًّا لكنه فاشل في البحث العلمي، وكم من طالب متوسط في نتائج امتحاناته الجامعية لكنه مبدع في البحث العلمي نظرًا لامتلاك مهاراته؛ فالكفاءة لمتابعة البحث العلمي

وخوض غمار الكتابة مهارة يمكن اكتسابها وتوظيفها في استثمار المعارف وتثويرها في مجال الاختصاص، وهذا ما يسعىٰ هذا المدخل للتمكين من صقله.

ولا يفوتني أن أتوجَّه بالشكر الجزيل للصديق العزيز الباحث والأستاذ الجامعي الدكتور معتز الخطيب لإثرائه هذا المدخل بملاحظاته، كما أشكر أيضًا الصديق العزيز الدكتور ياسر المطرفي، مدير مركز نماء، الذي اقترح عليّ صوغ هذا الكتاب إثر دورة تدريبية دعاني لتقديمها في مكة المكرمة، «**بيت نماء للخبرة والاستشارات**» التابع لجامعة الملك عبد العزيز في جدة، وذلك علىٰ هامش أدائي فريضة الحج عام **١٤٣٦**هـ.

وقد حُرِّرَ هذا المدخل أثناء إقامتي في برلين زميلًا للمعهد الدولي للتعليم العالي وجامعة برلين الحرة، وكذلك مركز الدراسات العابرة للأقاليم، حيث استضافتني أكاديمية برلين - براندنبورغ للعلوم، فللقائمين علىٰ هذه المؤسسات جزيل الشكر.

والله الموفق، والهادي إلىٰ سواء السبيل.

برلين، ٢٠/ جمادىٰ الأولىٰ/ ١٤٣٧هـ- ٢٩/ شباط/ ٢٠١٦م

عبد الرحمن حللي

المحور الأول

أصول البحث العلمي



- ١ -

لماذا نحن بحاجة إلى المنهجية في البحث العلمي؟

إنَّ التأمل في واقع البحث العلمي في الجامعات عمومًا وكليات الشريعة خصوصًا، وفي حال البحث العلمي في العالم العربي؛ يقودنا إلىٰ جملة من الملاحظات التي من شأنها أن تبيِّن أهمية العناية بالمنهجية، ويمكن أن نسجل منها الآتية:

- **العشوائية في الاختيار:**

عندما يدخل الطالب مرحلة الدراسات العليا ففي الغالب لا يمتلك تصورًا شخصيًّا لاهتماماته العلمية المستقبلية؛ فلم يكن ذلك مما طُلب منه أن يخطط له عندما كان طالبًا في مراحل أدنىٰ،

كما أنَّ هذه التفاصيل لم تتحول إلىٰ شأن تربوي علىٰ مستوىٰ المدرسة أو العائلة، وفي الجانب الآخر فإنَّ الجامعات لا تقدم خططًا مدروسة لاستيعاب وتوجيه الباحثين من الطلاب، والأسوأ أنَّ بعض الكليات تقدم خططًا لأنَّه طُلب منها ذلك؛ فتنجز الخطط من غير دراسة لأهميتها أو منهجية لإعدادها، وهذا يزيد الأمر سلبية من خلال إلزام الطلاب ببحوث لا تنطبق عليها شروط البحث المنهجية أو لا تحظىٰ بأهمية علمية أو باهتمام الطالب[(١)]، وهكذا تمضي البحوث في الجامعات؛ يختار الطالب أي عنوان مقبول ليتمكن من إنجاز شيء يحصل به علىٰ الشهادة، وكذلك الأقسام والكليات يتم قبول الأبحاث فيها وفق خطوات وشروط تعجيزية أحيانًا، وغالبًا لا تستند إلىٰ خطط وشروط منهجية من حيث يظن بها ذلك، هذه العشوائية أو التخطيط الشكلي يمكن تلافيها من خلال تمكين الطالب من منهجية البحث العلمي وشروطه ومعاييره، وهذا من شأنه أن يقلِّل من هذه السلبيات، حتىٰ تلك التي تتأتىٰ من الجهات الرسمية.

- **كثرة البحوث وتكرارها مع سطحية معالجتها:**

كلمات تتكرر لدىٰ طلبة الدراسات عند بحثهم عن موضوع

---

(١) في إحدىٰ الدورات التدريبية ولدىٰ مناقشة عنوان أطروحة دكتوراه كلف بها أحد الطلاب تبيَّن أنَّ العنوان هو أقرب لمشروع موسوعة منه إلىٰ أطروحة جامعية، ومضىٰ فيه الطالب وأنجز أطروحته التي طلبت منه، دون أن يتمكن من توضيح دلالات العنوان.

للتسجيل، وهي: «كل شيء قد دُرس»، «كلما فكرت في عنوان وجدته مدروسًا»؛ فيعرض عنها، وأحيانًا تكون هذه العناوين مهمة ومتصلة بقضايا ما تزال مشكلة وملحة، لكن ضعف معالجتها يجعلها ما تزال موضع استشكال، وفي الوقت نفسه يصعب قبول تسجيلها ثانية، ومن شأن التمكن من منهجية البحث أن يؤهل الطالب لاقتراح مدخل جديد يعمق المعالجة ويحول دون تكرار البحث السابق، أو تكرار نتائجه؛ فكثرة البحوث في الموضوع الواحد ليست عيبًا لاسيما إن كان مهمًا، لكن بشرط أن يكون المتأخر عالمًا بما قدَّمه من سبقه، وأن يعلِّل أهمية ما سيقدمه رغم سبقه للموضوع؛ فذلك يعزز فرص الإبداع فيه من خلال ما يمكن أن يضيفه علىٰ مستوىٰ المنهج والنتائج.

- **تفجر المعرفة:**

لا تكاد تمر ساعة من نهار إلا وتصدح أذن إنسان هذا العصر معلومة جديدة، ولا يفتقد وسيلة لتتبع هذه المعلومة أو تلك، كما لا يصعب عليه جمع قدر من المصادر التي تلبي نهمه لمعرفة التفاصيل، وما إن يقع عليها حتىٰ يصاب بحيرة من أمره لكثرتها؛ فالمعلومة التي كان يحتاج العالِم ساعات لمعرفة مكان وجودها في المصادر أصبح ممكنًا الوصول إليها بدقائق بل بثوانٍ قليلة، هذا الكم الهائل من المعارف إن لم يمتلك المتلقي منهجية للتعامل معه سيكون عبئًا ومصدر حيرة وقلق؛ إذ قد يشتمل علىٰ تناقضات ومعلومات متضاربة، ومن شأن منهجية البحث أن تمكِّن

الباحث من التعامل المنسجم مع هذه المعرفة المتفجرة.

- **تنوع وتوافر وسائل البحث العلمي ومؤسساته:**

تنوع مصادر ومراجع البحث المعاصرة بين ورقية وأخرىٰ رقمية، مع سهولة الوصول إليها، يعتبر فرصةً لإثراء الأبحاث وتعميقها؛ لكن ذلك لا يكون مفيدًا من دون منهجية تميز بين هذه المصادر وتدقق لمعرفة السابق منها والمتأخر، وما يصلح منها وما لا يصلح، وكيف تنسب المعلومة إلىٰ كل نوع من المصادر.

- **تعثر بدايات البحث العلمي والانقطاع في أثنائه:**

عندما يُكَلَّف الطالب ببحث ما يطارده سؤال قد يستمر أسابيع دون إجابة: من أين أبدأ؟ وما إن يكتشف مدخلًا يبدأ منه حتىٰ يتعثر ويتساءل لاحقًا عن الخطوة التي تعيده إلىٰ البحث، وهكذا. وما كان لهذا التساؤل والتعثر أن يحصل لو كان هناك التزام بمنهجية علمية في البحث واضحة.

- ٢ -

ما أهمية أن أفكر في البحث العلمي؟

* يعيش الإنسان حياته مشغولًا في ثلاثة عوالم: عالم الأشياء وهو الأدنىٰ، وعالم الأشخاص، وعالم الأفكار وهو أسمىٰ العوالم، والبحث العلمي ميدانه عالم الأفكار؛ وعليه فالباحث يشتغل بأسمىٰ العوالم، وإذا ارتقىٰ إليها جعلها حاكمة علىٰ العوالم الأخرىٰ.

* ارتقاء الإنسان في الحياة يتناسب مع درجة تفكيره وتخطيطه للأشياء؛ فبقدر ممارسة التفكير يقاس عمق تعامله مع الحياة والأحداث، وإذا لاحظنا أنَّ التفكير هو جوهر البحث العلمي أدركنا أهمية المنهجية فيه لترشيده لما يرتقي بالإنسان.

* التفكير ملكة تلازم كل إنسان عاقل؛ فهو أمر فطري، وتربية الإنسان ترتقي بطريقة تفكيره، وكذلك العلم كلما ارتقت معارف الإنسان اقتضت منه تربية تنظم تفكيره بما يتناسب مع مستوىٰ المعرفة التي وصل إليها، وهذه هي مهمة منهجية البحث العلمي.

* البحث العلمي تنظيم لعملية التفكير للارتقاء بمستوىٰ

المعرفة لدىٰ الإنسان، فكلما كان البحث العلمي ملتزمًا بالمنهجية كان أقرب إلىٰ الغاية منه، وأقدر علىٰ توليد المعلومة المبحوث عنها؛ فالبحث العلمي ارتقاء في عملية التفكير لتحقيق الغاية.

* السؤال عن المجهول، المفيدة معرفته، ديدن العاقل، والتفكير بحث في الإجابة عن الأسئلة وتلبية الحاجات، وكلما كان السؤال أكثر تعقيدًا كان بحاجة إلىٰ منهجية أدق في البحث عن الإجابة، ومنهجية البحث العلمي هي جزء من الإجابة عن المجهول.

* فالبحث العلمي مطلب إنساني وحاجة ملحّة في كل ميادين الحياة، يرتقي به الإنسان كفرد، كما يرتقي به المجتمع، وكلما فكّر الإنسان في منهجية بحثه عن المعرفة وبناء تصوراته كلما كان أقرب إلىٰ غاياته.

- ٣ -

تعريف البحث العلمي وأنواعه

البحث لغة: الطلب والتفتيش والتتبّع والتحرّي، قال الله تعالىٰ: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣١]، وأصل البحث في اللغة طلبك الشيء في التراب: بَحَثَهُ يَبْحَثُهُ بَحْثًا وابْتَحَثَهُ، ومنه استُعمل البحث بمعنىٰ أن تسأل عن شيء وتستخبر.

فمعنىٰ البحث في اللغة هو طلب أمر غائب سواء أكان ماديًا أو معنويًا.

وأصل جذر العلم في اللغة يدل علىٰ العلامة والسمة، ويطلق علىٰ المعرفة والدراية وإدراك الحقائق بمستوياتها المختلفة، وقد يخص باليقين.

ويعرف البحث العلمي اصطلاحًا بأنَّه: **عمل منظم يهدف إلىٰ حلِّ مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال**(١).

يستلزم البحث العلمي حدًّا أدنىٰ من العناصر الآتية لا بدَّ من تحققه:

---

(١) فريد الأنصاري، أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية، ط:١ منشورات الفرقان - الدار البيضاء ١٩٩٧، ص ٢٤.

١- **التقصي**: تتبُّع ما يمكن التوصل به مما يتصل بموضوع البحث.

٢- **الملاحظة**: تسجيل ما يلاحظ علىٰ الظواهر أو المعلومات من علاقات أو أي شيء يؤثر في توظيفها.

٣- **النقد**: إبداء الموقف العلمي للباحث في مختلف المراحل عندما يقتضي الأمر ذلك.

٤- **الاستنتاج**: الانتهاء من البحث بنتائج تعبِّر عن موقف الباحث سواء أكانت حلًّا للمشكلة أم تحليلًا لها.

أنواع البحث العلمي وغاياته:

تتنوع أصناف البحوث بحسب الاختصاصات والغايات والمجالات:

*** يقسم البحث بحسب طبيعة المحتوىٰ وطريقة المعالجة إلىٰ نظري وعملي:**

- **البحث النظري**: هو البحث الذي يتناول مقدمات ومعطيات ليصل من خلال معالجتها إلىٰ نتائج نظرية في مجال فكري معين.

- **البحث العملي**: هو البحث الذي يستند إلىٰ مقدمات نظرية فيكون إثباتًا للجانب النظري، أو طريقًا للاستدلال له، أو يكون موضوع البحث متصلًا بمعطيات في الواقع وليس في التصورات، والبحث العملي علىٰ أنواع:

* التطبيقي: يعتمد علىٰ قواعد مؤصلة.

* التجريبي: يختبر معطيات مادية.

* الميداني: يعتمد معطيات مسحية أو استبيانات.

*** يقسم البحث بحسب التخصص الذي ينتمي إليه إلىٰ: تاريخي، شرعي، لغوي، قانوني، . . .**

*** يقسم بحسب نمط إعداده والجهة التي تتبناه إلىٰ: أكاديمي (وهو الذي يتم في المؤسسات الأكاديمية كالجامعات، ومنه مشاريع التخرج ورسائل الماجستير والدكتوراه، وبحوث ما بعد الدكتوراه . . .)، وغير أكاديمي (وهو البحث الذي تعده المؤسسات والأفراد بمعزل عن المؤسسات الأكاديمية).**

ولكل نوع من أنواع البحث العلمي شروطه الخاصة به يحددها الاختصاص، وتشترك جميع الأنواع في العناصر الجوهرية للمنهجية التي نعرضها في هذا المدخل.

- **أغراض البحث العلمي:**

تختلف أغراض البحث العلمي بحسب نوعه، وتتنوع الأغراض بتنوع القضايا التي يشتغل عليها كل بحث، وتتفاوت المستويات بحسبها، وفي العموم فإنَّ أغراض البحث العلمي تتنوع بتنوع أغراض الكتابة التي قيل فيها:

«إنَّ التأليف علىٰ سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها.

وهي: إما شيء لم يسبق إليه، فيخترعه.

أو: شيء ناقص يتممه.

أو: شيء مغلق يشرحه.

أو: شيء طويل يختصره، دون أن يخلَّ بشيء من معانيه.

أو: شيء متفرق يجمعه.

أو: شيء مختلط يرتبه.

أو: شيء أخطأ فيه مصنفه، فيصلحه.

وينبغي لكل مؤلف كتاب في فن قد سبق إليه، أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد:

استنباط شيء كان معضلًا.

أو: جمعه إن كان مفرقًا.

أو: شرحه إن كان غامضًا.

أو حسن نظم وتأليف.

وإسقاط حشو وتطويل»[1].

(١) حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط: مكتبة المثنىٰ - بغداد ١٩٤١م، ١/ ٣٨.

- ٤ -

صفات الباحث العلمي

الباحث هو أساس البحث العلمي؛ لذا ينبغي أن يتحلىٰ بعدد من الصفات ليتمكن من إنجاز بحث مفيد يمكن من خلاله أن يقدِّم إضافة علمية في تكوينه الشخصي، أو معرفية في مجال اختصاصه، وأهم هذه الصفات:

* **الرؤية النقدية**: أن يكون الباحث صاحب رأي وموقف في مختلف مراحل البحث، بدءًا من صياغة إشكالية البحث، وجمع المعلومات، والملاحظة والاستنتاج، وتتفاوت أهمية هذه النقطة بحسب مستوىٰ البحث وموضوعه، لكن مبدأ الرؤية النقدية لا بدَّ منه؛ فاختيار المصدر المناسب والمعلومة المناسبة لا يمكن أن يتم دون تساؤل نقدي عن دقة المصدر والمعلومة وصلاحيتها، فضلًا عن تحليل الأقوال ومقارنتها والاستنتاج منها.

* **الرغبة الشخصية**: أهم دافع للإنجاز في أي مجال هو المحبة والاندفاع، والبحث العلمي هو أهم القضايا التي لا يمكن أن يقوم بها الشخص بالإكراه، ولا يمكن أن ينجح باحث في إنجاز موضوع علىٰ الوجه الأمثل ما لم يكن محبًّا له وراغبًا فيه.

* **الصبر**: البحث العلمي، لاسيما الرسائل الجامعية،رحلة طويلة من التفكير، ويحتاج جهدًا، وفي طريقه عقبات ومشاق؛ فبدءًا من اختيار الموضوع إلىٰ المشرف إلىٰ التسجيل، ومن بعد ذلك جمع المصادر والمعلومات واستكمالها، ثم الصياغة، ثم الطباعة والمراجعة، ثم إجراءات المناقشة، كل ذلك يحتاج عزيمةوصبرًاكبيرين.

* **التنظيم**: كثرة المعلومات، طول الزمن، تنوع العناصر . . . ، لا يمكن الإحاطة بكل ذلك ممن لا يمتلك القدرة علىٰ التنظيم؛ فالبحث عمل منظم وإلا أصبح فوضىٰ لا تنتج، وكلما كان الباحث منظمًا كلما كان أقدر علىٰ اختصار الوقت والوصول إلىٰ الإنجاز والاستنتاج بسهولة.

* **الأمانة والصدق**: وهذه أهم صفة في الباحث وإلا فلا ثقة بالنتائج التي يصل إليها الباحث، ولا إضافة يمكن أن يقدمها من يسرق جهد غيره؛فالمعلومة حق مكتسب لمن اكتشفها وسبق إليها، ومن الغش ادعاء ما وصل إليه الآخرون، أو نقله دون الإحالة إلىٰ المصدر، وكم من كتاب أو رسالة جامعية، أو بحث أو مقال أو إنتاج أدبي قد سُرق كليًّا أو جزئيًّا، قديمًا وحديثًا، حتىٰ عرفت بعض الأسماء لاسيما في الصحافة بسرقاتها[1]، ومما يخل بأمانة

---

(١) تعرضت بعض مقالاتي المبكرة للسرقة حرفيًا، مثل مقال لي نشر عام **١٩٩٥** في مجلة «نهج الإسلام» في دمشق بعنوان «دلالة الحركة في مسيرة الحاج»، فقام بسرقته شخص من المكثرين في كتابة المقالات وأعاد نشره مستبدلًا (الحاج) بـ(الحج) في مجلة =

البحث العلمي أن يتَّكل الباحث علىٰ غيره في إنجاز رسالته، بأجر أو بغيره، وقد عرف أشخاص بامتهانهم كتابة الرسائل الجامعية أو سرقتها للغير، وهذا النوع من السحت المعرفي الذي لا يطول كثيرًا كشف عواره، وما يؤسف له أنَّه في أوساط العلوم الشرعية أكثر انتشارًا.

* **الموضوعية**: ويقصد بها أن يكون الباحث منصفًا في نقاش الأدلة ونقدها غير متحيز للرأي الذي يوافق اتجاهه أو مذهبه؛ وإنما يعطي الدليل والشاهد حقَّه ولا يقلل من شأنه وإن خالف ما يميل إليه، والأهم في صفة الموضوعية أن يكون الباحث واعيًا بتحيزه اللاشعوري، بمعنىٰ أن يكون قادرًا علىٰ تحييد رأيه أو ميله الشخصي تجاه أطراف المسألة، وأن يثبت ما تقود إليه المقدمات والأدلة وليس ما يريدها أن تنتهي إليه.

= أخرىٰ تدعىٰ «صوت الإيمان»، وذلك عام **٢٠٠٢**، وكانت تصدر عن دار الرشيد بدمشق، وشهدت عندما كنت طالبًا طلابًا أعادوا تقديم بحوث في الجامعات بعضها كان منشورًا، أو قدم من طلبة آخرين في صفوف أو كليات أخرىٰ، وكان بعض بحوثي منها، والطريف أنَّ أحد الأصدقاء في الجامعة دُعِي ليكون عضوًا في لجنة تحكيم رسالة قدمت للحصول علىٰ الماجستير في إحدىٰ كليات الشريعة، وفي أثناء قراءته للرسالة وجد نفسه يقرأ كلامًا مألوفًا له، ومع استرساله في القراءة اكتشف أنها رسالته الجامعية التي نشرها حديثًا، قد سرقت فصول كاملة منها حرفيًا وقدمت تحت عنوان آخر، والغريب أنَّ المشرف لم يكن بعيدًا عن موضوع الرسالة المنشورة وكاتبها، وربما ما كان ليكتشف الأمر لو أنَّ شخصًا آخر كان عضوًا في اللجنة عوضًا عن صاحب الرسالة المسروقة.

* **صفات أخرىٰ ترتبط بالاختصاص**: ينبغي أن يتصف الباحث بالصفات التي يقتضيها كل اختصاص؛ كالكفاءة العلمية بأن يمتلك الحد الأدنىٰ من معلومات الاختصاص الذي يدرس فيه، والالتزام بشروط المهنة ذات الصلة (مثلًا البحث الذي يقتضي إجراء مقابلات شخصية ينبغي أن يلتزم بأخلاقيات التواصل مع الأشخاص وأن يحفظ خصوصياتهم).

- **أسئلة البحث العلمي:**

يمكن إرجاع منهجية البحث إلىٰ نوعين من الأسئلة يستحضرها الباحث دومًا في كل خطوة من خطوات البحث، وفي كل قضية أو معلومة تثار لديه أسئلة حول صلتها بموضوع البحث؛ فيطرح هذه الأسئلة ليتأكد من انضباطه بالموضوع وعدم خروجه عنه:

النوع الأول من الأسئلة: ماذا؟ ولماذا؟

فقبل الشروع في البحث ينبغي أن يحدد الباحث ماذا سيبحث بالتفصيل، وأن يعرف لماذا يبحث هذا الموضوع دون غيره، ويجاب علىٰ هذا النوع من الأسئلة باستحضار العناصر الآتية والتمكن منها:

* التفكير في البحث العلمي.
* الإشكالية.
* الفرضية.

* موضوع البحث ومجاله.
* أهميته.
* عنوان البحث.

النوع الثاني من الأسئلة: أين؟ وكيف؟

إذا اختار الباحث موضوعه تواجهه أسئلة أخرىٰ: أين سيجد ما يبحث عنه؟ كيف يشرع في البحث؟ وكيف يتقدم فيه؟ كيف يجمع المعلومات من المصادر؟ وكيف يوثقها؟ وكيف يصوغها؟ ...، وهذه الأسئلةيجاب عليها باستحضار عناصر الإجابة الآتية والتمكن منها:

* المنهج العلمي المناسب للبحث.
* مصادر البحث.
* جمع المعلومات.
* الصياغة.
* قضايا شكلية.

- ٥ -

التفكير في البحث العلمي

كما أشرنا من قبل، فإنَّ البحث العلمي نمطٌ من التفكير يقصد الوصول إلىٰ غايات محددة، ولتحقيق ذلك ينبغي تنظيم هذا التفكير وتحقيق مستلزماته التي من شأنها أن تضمن نجاحه، ومن العناصر التي ينبغي الاهتمام بها في البحث العلمي ما يأتي:

أولًا: تحديد الغرض من البحث والنظر في مستلزماته في ضوء الغرض منه، فإذا كان غرض البحث **أكاديميًا** مثل رسائل الماجستير والدكتوراه؛ فينبغي النظر في مدىٰ امتلاك الباحث المؤهلات والشروط التي تشترطها المؤسسة الأكاديمية التي سيقدم البحث فيها، وكذلك شروطها الخاصة في كيفية صياغة الرسائل والبحوث. وإذا كان غرض البحث **شخصيًا** كمعالجة مشكلة معرفية تقلق الباحث؛ فينبغي النظر في مدىٰ وضوح الهدف منه وما يحتاجه من وقت ومصادر ومستلزمات. وإذا كان الغرض من البحث العلمي **النشر؛ فيحسن التفكير في الجهة التي يمكن أن تتبناه؟ ومن سيقتنيه؟ ومن المستهدف به؟ وإذا كان للنشر في مجلة علمية؛ فينبغي علىٰ الباحث أن يطلع علىٰ شروطها للنشر ويلتزم بها. وإذا كان الغرض هو الترقية** في منصب علمي؛ تُنظر شروط الترقية،

ويلتزم بها حسب قواعد المؤسسة التي ينتمي إليها.

ثانيًا: تحديد الاختصاص العام والاختصاص الدقيق الذي ينتمي إليه مشروع البحث، وامتلاك الكفاءة اللازمة للخوض فيه، ولهذا التحديد أهميته من حيث المصطلحات والقواعد والمقدمات العلمية التي تعدّ أساسية في كل تخصص؛ فلا بدَّ أن يكون الباحث متمكنًا منها، فلا يمكن لباحث أمضىٰ دراساته الجامعية في الفقه أن يخوض في مباحث العقيدة أو علوم الحديث ما لم يكن قد درس واطلع كفاية علىٰ معلومات تفصيلية في الاختصاص الجديد الذي ينوي الخوض فيه، وإن لم يفعل ربما وقع في مطاعن علمية لا تخفىٰ علىٰ المختصين، فضلًا عما يستلزمه التخصص الجديد من جهد مضاعف، ومن باب أولىٰ إذا أراد الخوض في اختصاص بعيد كالفلسفة أو الفكر المعاصر، إنجازًا لبحث جديد أو تعقيبًا علىٰ بحوث منجزة.

ثالثًا: تحديد الخطوات النظرية والعملية التي ينبغي الشروع بها، والتأكد من القدرة علىٰ تحقيقها.

رابعًا: اختبار الذات بطرح أسئلة تفصيلية عن مدىٰ القدرة علىٰ الشروع بالبحث وإنجازه؛ كالسؤال عن المهارات والخبرات الذاتية المتصلة بالتخصص ما هي؟ وكيف تم تحصيلها؟ والسؤال عن المصادر ذات الصلة وهل لدىٰ الباحث معرفة بها وقدرة علىٰ الوصول إليها؟

أولًا

إشكالية البحث

ما هي؟ كيف أصل إليها؟ كيف أصوغها؟

أشكل الأمر أي التبس واختلط، و«المشكلة» هي **الأمر الصعب الملتبس والمشتبه**، وقد فرَّق البعض بين مصطلحي «الإشكالية» و«المشكلة»، بأنَّ الإشكالية ما التبس من الأمور وكان له حلٌّ علمي ممكن، أمَّا المشكلة فتعني ما التبس وليس له حلٌّ منهجي وعلميٌّ ممكن. لكن الاستعمال جار بالتعبيرين دون تفريق، ويبدو تعبير الإشكالية أخص من حيث صلتها بالبحث العلمي، وارتباطها بعناصر منهجية في الصياغة، بخلاف المشكلة التي تستعمل في مجال البحث وغيره.

إشكالية البحث هي تعبير عن فراغ أو نقص في المعارف العلمية المتصلة بمسألة معينة، تُحَيِّر الباحث، وتتسم بالدقة والتحديد؛ لذا ترتبط بالاختصاص العلمي للموضوع، والإشكالية قابلة للتطور دائمًا وتتغير مع معطيات المعرفة.

ويمكن أن يعبر عن الإشكالية بأنها أسئلة كلية مباشرة يسجلها

الباحث لينطلق منها في دراسة موضوعه سواء أكان دراسة نظرية أو تطبيقية، وسواء أتعلق بدراسة قضية معرفية أو ظاهرة معينة، ولكي تكون الأسئلة مفيدة للاعتماد عليها؛ ينبغي أن تكون صالحة لإيجاد جواب عليها يساعد الباحث في الوصول إلىٰ فهم متكامل للموضوع في مجال تخصصه.

وقد تستبدل الإشكالية في بعض البحوث بمجموعة أسئلة جزئية تتكامل مع بعضها لتستوعب الموضوع، وذلك عندما يكون موضوع البحث لا يشتمل علىٰ العناصر المكونة لمفهوم الإشكالية كما سنبيِّنه، وفي الدراسات التي هي تحقيق للمخطوطات يمكن استخدام الإشكالية في الدراسة عن المخطوط.

أسئلة البحث والإشكالية (مشكلة البحث) تتبلور في ذهن الباحث علىٰ مراحل، وتنمو وتتعمق مع سعة قراءته ودقة ملاحظته؛ فتكون في البداية تساؤلًا عامًا ينقدح في الذهن نتيجة اهتمام أو قراءات عامة أو توجيهات المشرف، ومع أخذ هذا التساؤل إلىٰ الضبط والتحديد من خلال معطيات تضيفها القراءة والمتابعة والملاحظة يتمكن الباحث من تضييق التساؤل العام إلىٰ سؤال مركزي يرتبط بشكل مباشر بمؤثرات، أو مؤشرات، أو دلالات أو وقائع ...، يكون لها الأثر في محاولة الإجابة علىٰ هذا التساؤل، هذا التضييق للتساؤل العام إلىٰ سؤال أو أسئلة كلية محددة هو ما يسمىٰ «الإشكالية» أو «مشكلة البحث»، والتي تضبط بصياغة محكمة تعبِّر عن أبعاد القضية موضوع الدراسة.

- **تعريف الإشكالية:**

يمكن تعريف الإشكالية بأنها: **اتجاهان أو أكثر يتنازعان قضية ما، يُعَبَّر عن هذا التنازع بصياغة محكمة ومفصلة تضع القارئ في مشكلة لا يبدو حلها سهلًا، وتكون قابلة للحل، ولا تفهم القضية من غير ضبط احتمالات حل هذا التنازع.**

فالإشكالية تشتمل علىٰ العناصر التالية:

* ثمة **فكرة مركزية جامعة** هي محور البحث، وهي القضية التي تتنازعها اتجاهات النظر. فمثلًا في البحث المتعلق بمسألة فقهية معينة تُعد الفكرة المحورية للبحث هي تحرير الحكم واتجاهاته وأدلته وأسباب الاختلاف فيه، وكذلك في البحث المتعلق بدراسة منهج عالم معين في أحد علوم الشريعة (مفسر، محدث، فقيه، . . .) يُعد بيان العناصر المكونة لمنهجه وخلفياتها وآثارها ومظاهرها هو الفكرة المحورية التي ينبغي أن تبنىٰ عليها الإشكالية؛ فنبوغ العالم في علوم محددة عنصر أول، وميوله المذهبية والفكرية عنصر ثانٍ، وموقفه من القضايا الفكرية والسياسية في عصره عنصر ثالث؛ فتدور الإشكالية حول تنازع هذه العناصر في التأثير في منهج المؤلف، وأين يمكن تلمس مظاهر كل من هذه العناصر في مصنفاته التي هي موضوع الدراسة.

* ثمة **أسئلة فرعية توضح القضية الإشكالية بالتفصيل**، وتحدد هذه الأسئلة الفرعية مباحث من شأنها أن تكون جزءًا من صياغة

الحل. فالباحث في المسألة الفقهية يحرر أسئلة عن أسباب الاختلاف في المسألة، وموارد النظر فيها، والأدلة التي تتنازعها والاتجاهات التي أوردت رأيًا فيها . . .، والباحث في منهج عالم ما في علم من العلوم يطرح أسئلة عن أثر التكوين العلمي في منهجه، وأسئلة عن مظاهر تميزه في المنهج عن غيره، ومدىٰ تقديم هذا المنهج إضافة في تحريره للمسائل.

* ثمة معطيات متعددة تؤثر في صياغة الإشكالية وهي **الاتجاهات التي تتنازع الحل أو تؤثر فيه**. فالباحث في الفقه يحرر تنازع الفقهاء والمذاهب في المسألة، وكذلك تنازع الاتجاهات نحوها، والباحث في منهج المفسر يعرض تنازع المعارف في شخصية المفسر، أو تنازع الأصول التي يعتمدها في التفسير، ويمكن أن يكون تنوع اختياراته وأثرها في تكوين منهجه.

* ثمة **احتمال أو أكثر قائم لأن يكون حلًّا**، قد يصل إليه الباحث وقد لا يصل، لكنه في هذه الحالة يضع خطوات في بناء الحل. فالباحث في المسألة الفقهية قد يصل إلىٰ ترجيح أحد الاختيارات الفقهية أو يقترح في ضوء الأدلة اختيارًا جديدًا، أو يتوقف عن الحسم في المسألة ويقرر معطيات تضبط مسار البحث فيها. وكذلك الباحث في منهج المفسر قد يقرر ما هو شائع عن شخصية المفسر أو يعطي صورة جديدة عن منهجه، أو ينتهي إلىٰ تأكيد مشكلات تحول دون إمكانية تقرير موقف نحو منهجه.

* يمكن لهذا الحل ألا يكون نهائيًا، وتبقىٰ الإشكالية مفتوحة

للمستقبل لاقتراح حلول أخرىٰ. فالمسألة الفقهية يمكن أن تبقىٰ مثار جدل كما بدأها الباحث، لكن ينبغي أن يكون هناك مبرر علمي مقنع لعدم إمكان الحسم فيه.

ملاحظات قبل صياغة الإشكالية:

* اختيار مشكلة البحث وتحديدها، ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها؛ لذلك يُعد النجاح في ضبطها مفتاح حلها، وتمكن الباحث منها يؤهله لإدراك أبعاد بحثه واحتمالاته.

* كلما كان موضوع الإشكالية محددًا ومختصرًا ومباشرًا كان دالًا علىٰ جدية البحث وإمكانه.

* الإشكالية في حد ذاتها خطوة ضرورية حتىٰ وإن كان موضوعها يندرج ضمن موضوع قد دُرس من قبل؛ فمن خلال الإشكالية يمكن تقييم أهمية مقاربة الموضوع وإعادة درسه.

* الصياغة المحكمة للإشكالية تعني بالضرورة تحديد موضوع البحث تحديدًا دقيقًا والتعرف إلىٰ أبعاده وعناصره وحيثياته وعناوينه وأفكاره وأسبابه.

* الإشكالية والبناء المنهجي (تخطيط البحث) يشكلان العمود الفقري الذي يقوم عليه البحث؛ فهي كالمصباح الذي يضيء طريق الباحث.

* الإشكالية لا يمكن أن تبلغ الغاية فعلًا إلا ببناء نموذج التحليل، أو طرقٍ لاكتشاف الإجابات المحتملة للأسئلة المؤثرة في

تصور المسألة؛ فذلك ما يمكِّن الباحث من استشراف الحلول الممكنة.

- **خطوات صياغة الإشكالية:**

أولًا: التساؤل الأولي: ويمرّ بالخطوات الآتية:

* تجسيد الشعور بمشكلة ما تدور في ذهن الباحث؛ وذلك باستحضار قضية ما من حقل من حقول اختصاص الباحث، بحيث تكون من ضمن تساؤلاته المعرفية، والشعور الشخصي بوجود مشكلة في تصور قضية معرفية يُعد أساسيًا للتمكن من متابعة تفصيلها، فلا يمكن للباحث أن يبحث عن حل لقضية لم يستوعب منشأ الإشكال فيها. ويبدأ ذلك من حقل التخصص وتساؤلات الباحث في مسيرته التعليمية والتكوينية.

* معاينة المشكلة كما هي مطروحة في التساؤل الأولي والتأكد من تحديد مشكلة الدراسة تحديدًا دقيقًا لكي تسهل عملية الصياغة لاحقًا؛ وذلك بتجريد القضية إلىٰ أسئلة مباشرة تمكن الباحث من ضبط المحور المركزي الذي تدور عليه، وهو ما عبَّر عنه السابقون بتحديد منشأ الخلاف وإرجاعه إلىٰ أصول محددة ومضبوطة.

* جرد لمختلف الآراء المعتمدة أو المحتملة في مقاربة هذه القضية؛ وذلك بتبيان أوجه الارتباط والتعارض فيما بينها، وعللها، وربطها بأسباب الاختلاف.

* تحديد المداخل المتنوعة للمشكلة؛ كربطها بمؤثرات أخرىٰ أو أدلة تجعل الآراء تتعدد في المسألة الواحدة.

انظر كيفية تطبيق هذه المرحلة -والخطوات اللاحقة- من خلال المثال الذي سيأتي عقب الإشكالية.

ثانيًا: مرحلة الاستكشاف وتكوين الإشكالية:

المرحلة التالية في صياغة الإشكالية هي التعمق في تصورها واستكشاف مدىٰ جدارتها بالبحث والدراسة؛ وذلك بالانتقال من التصور الذهني الأولي في مرحلة التفكير إلىٰ إخضاع المشكلة للمقارنة أو محاولة ابتكار نموذج خاص بها يجعلها جديرة بالدرس؛ وذلك من خلال الاعتماد علىٰ الاقتباس أو الابتكار:

١-الاقتباس: وذلك بالأخذ بإطار نظري موجود، ومتوافق مع المسألة المدروسة؛ كأن يعتمد الباحث علىٰ دراسات سابقة تشبه موضوعه فيقتبس الآلية التي عرضت فيها المشكلة ويحاول تطبيقها في موضوعه، أو أن يكون الموضوع متابعة لموضوعات سابقة ذات صلة به فيعتمد علىٰ الإشكالية في الموضوع الأول ويطورها في الجزئية التي تخص موضوعه، وفي كلتا الحالتين يجب توضيح مصدر الاقتباس وتعليل اعتماده.

٢-الابتكار: وذلك بالاعتماد علىٰ خبرة الباحث واطلاعه علىٰ مقاربات نظرية مختلفة لمواضيع وقضايا ذات صلة بموضوعه، وابتكار نموذجه الخاص بالقضية موضوع الإشكالية، وهذه طريقة

تحتاج قدرة علىٰ التجريد والنظر المعمق بحيث يستثمر الباحث خبراته ومعارفه النظرية ويبتكر نمطًا جديدًا في تصوير المشكلة، وتُعتمد هذه الطريقة من قبل الباحثين ذوي التجربة البحثية.

ثالثًا: مرحلة الصياغة وتوضيح الإشكالية:

مرحلة الصياغة هي الأهم لأنها تجسد الوعي بالمشكلة واستيعاب تفاصيلها، وهي **نقل التصور الذهني إلىٰ نص محكم النسج يجعل القارئ يستوعب ما يدور في ذهن الباحث نحو المسألة**، ويفهم عنه ما يودّ درسه، وما يميز هذه المرحلة أنَّ الباحث يعيد صياغة التساؤل الأولي ضمن المفاهيم الخاصة بالموضوع بطريقة واضحة ومنسجمة، مع التنصيص علىٰ الارتباطات الموجودة فيما بين العناصر أو الآراء أو الأدلة، والتساؤلات الفرعية التي تفرضها، **ويراعىٰ في الصياغة ما يأتي**:

* ارتباط الإشكالية بموضوع محوري محدد المعالم.

* الدقة والوضوح والمباشرة في التعبير عن المشكلة.

* تفكيك الإشكالية إلىٰ عناصرها الأولية؛ وذلك باستيعاب أطراف المسألة التي يدور عليها الإشكال.

* استخدام مفهومات ومصطلحات معهودة في مجال الاختصاص، أو توضيح المصطلحات غير المعهودة التي يستخدمها الباحث.

* أن تتضمن الصياغة التعبيرَ عن العلاقة بين الأدلة أو الآراء

أو العناصر المؤثرة، وبيان المركزي منها والثانوي، أو الثابت والمتغير، أو المستقل والتابع في حال كان البحث يتناول الظواهر.

* تحديد بعض الأسئلة التي يلتزم بها في نقاش المشكلة سواء كانت علىٰ شكل أسئلة رئيسة أو فرعية، وتفصيل السؤال العام إلىٰ أسئلة جزئية، بحيث تستوعب صياغة الإشكالية القضايا التي ستخضع للبحث من ناحية كلية أو من نواحٍ جزئية.

* تجنب الأحكام الذاتية في اختيار العناصر أو الآراء أو الأسئلة أو العلاقات، واستيعاب جميع الاحتمالات الممكنة.

مصادر تصور الإشكالية:

* يستعجل بعض الباحثين في اختيار الموضوع وتسجيله اغتنامًا للوقت ومواعيد انعقاد المجالس العلمية، وإن كان ذلك مبررًا؛ إلا أنَّه ينبغي ألا يكون علىٰ حساب حسن الاختيار ومتانة التصور والبناء؛ **فالإشكالية المحكمة لموضوع معيَّن لا تتأتىٰ بالقراءة المقتضبة** أو مجرد تصفح ما له صلة بالموضوع؛ بل لا بدَّ من التوسع والتعمق في القراءة حتىٰ لو امتد ذلك أشهرًا، فمهما أمضىٰ الباحث من وقت في الاختيار وحسن تصور الإشكالية فهو أقل مما سيمضيه فيما لو اختار موضوعًا علىٰ عجل غير مدرك لأبعاده وأسئلته، فضلًا عن كون القراءة لاختيار الموضوع جزءًا من إنجازه[١].

(١) الأصل أنَّ الباحث الجاد الذي تأهل لمرحلة الدراسات العليا هو قارئ نهم ابتداءً، =

صياغة إشكالية ما تحتاج إلىٰ **التخصص في العلم ذي الصلة** لفهم آلية درس المسألة ومعرفة عللها؛ فلا يمكن أن تدرس مسألة في علم معين من قبل باحث لم يتلق تكوينًا في أصوله ومناهجه، حتىٰ لو كان ذلك العلم تخصصًا رديفًا للتخصص الأساسي، وهذا التطفل علىٰ المعارف الأخرىٰ سبب في ضعف الدراسات التي تصدر باسمها؛ فكثير من دارسي العلوم الشرعية يتصدون لدراسة قضايا فكرية معاصرة ذات بعد فلسفي أو سياسي من غير أن يحيطوا علمًا بأوليات تلك العلوم ومداخلها ومصطلحاتها؛ فتكون دراساتهم هزيلة وغير ذات قيمة لدىٰ أهل الاختصاص الآخر، في الوقت الذي يظن الباحث أنَّه ألحق بالباحث الذي يتعقبه هزيمة معرفية، بينما يكون في الواقع قد زاد من حجم الإقبال عليه والاقتناع بأفكاره، والعكس كذلك؛ فكثير من الباحثين في العلوم غير الشرعية يتخذون من الإسلام موضوعًا لدراساتهم وكتاباتهم، بحسن نية أو بخصومة، فيهرفون بما لا يعرفون، وتبقىٰ كتاباتهم هزيلة أو سجالية لا ترقىٰ إلىٰ المعارف التي تصنع التغيير في نسق العلم نفسه.

= وأسئلته المعرفية تتزاحم عليه من كثرة قراءته وتكون هي سبب حيرته، وليس كما نراه من كثير من طلاب الدراسات العليا حيث يطلب المشورة فيُظَن أنَّه حائر في اختياراته وإذا به مستسلم لا يملك أي تصور ومستعد للبحث في أي موضوع، وإذا اقتُرح عليه موضوع ينتظر إملاء تفاصيل ما يجب القيام به، وهذا عنوان ضعف في التكوين والتأهيل ومعايير القبول في الدراسات العليا. وهذا لا يقلل من أهمية قبول الطالب موضوعًا يقترح عليه من مشرف أو باحثين آخرين؛ وإنما ينبغي أن يتجه إليه الباحث عن وعي وإدراك لأهميته ومدخل معالجته، وليس مجرد قبول لتسجيل البحث.

* **برامج الدراسات العليا وخطط البحث العلمي في الجامعات** هي مصدر من مصادر تصور الإشكالية وصياغتها؛ ذلك أنَّ الأصل في تلك البرامج أن تكون مبنية علىٰ رؤية علمية مستقبلية للمؤسسة التي وضعتها؛ وبالتالي خضعت لمناقشة معمقة في الأقسام المختصة قبل إعلانها للباحثين، وبالتالي فاختيار موضوع من برنامج وخطة بحثية يسهِّل علىٰ الباحث الوصول إلىٰ الإشكالية والتعمق فيها لوجود تصور كلي مسبق، لكن هذا مشروط بأن يكون هذا **التصور الكلي قد بني علىٰ أسس منهجية** وروعي فيه ما نتحدث عنه من قواعد المنهجية؛وإلا فإنَّ الصعوبة ستكون مضاعفة علىٰ الباحث من حيث تكليفه بعمل لم يختره، ولم يتم اختياره لأسباب علمية تمكن من صياغة إشكالية مناسبة له، وللأسف فإنَّ كثيرًا من الأقسام الجامعية تسيء في اختيارها من حيث تظن أنها تسهِّل الأمر علىٰ طلبة الدراسات؛ إذ يتم وضع خطط البحث العلمي علىٰ عجل، ولأسباب إدارية شكلية اقتضت وضع هذه الخطط، فيتورط الطلاب في شِراكها فيضيع جهدهم من غير جدوىٰ، ويفقدون فرصة ثمينة لتنمية قدراتهم المنهجية والإبداعية. وما يمكن للباحث أن يقوم به فيما لو كان قدره أن يختار من عناوين موجودة، أن يسعىٰ إلىٰ تعديل ما يكلف به ليتناسب مع قواعد المنهجية التي تمكَّن منها، وأن يفكّر بطريقة تجعل من المقترح مفيدًا من خلال الكيفية التي يخطط لدراسته من خلالها؛ فصياغة إشكالية جيدة يمكنها أن تجعل الموضوع غير

المرغوب مهمًا ومفيدًا، وهذه مهمة الباحث وليس المؤسسة التي اقترحت البحث. وينبغي علىٰ الباحث في العالم العربي أن يدرك حال الجامعات والمؤسسات، وأن يوازن في اختياراته بين ما يحقق له القبول في الجامعة وبين أفضل ما يمكن أن يحققه من شروط المنهجية والإضافة العلمية.

* **الخبرة العملية والوظيفية مصدر ملهم لاختيار إشكالية بحث علمي** في ضوء الحاجة الفعلية والممارسة، وهذا الدافع هو الأهم في اختيار البحوث، فمثلًا من يعمل مستشارًا في مجال اختصاصه، أو معلمًا أو داعية . . . ، تعترضه في أثناء توظيفه لمعارفه عقبات في العمل ترجع إلىٰ تصوره العلمي للمسألة ذات الصلة، وترتسم في ذهنه أسئلة من شأنها أن تبلور إشكالية بحثية موضوعها الجانب العلمي المرجعي لهذه المسألة التي احتاجها في مهنته؛ فلو اختار أن ينجز بحثًا علميًا فهو بصدد تصور معمق للإشكالية الأهم في مجاله، وإن لم يختر الخوض في غمار البحث فخبرته العملية يمكن نقلها لباحث آخر يتولىٰ متابعتها والتعمق فيها.

* **الدراسة المَسحية للبحوث السابقة في مجال التخصص الدقيق** من شأنها أن تثير في ذهن القارئ أسئلة معمقة تتصل بثغرات معرفية يمكن جَسْرُها بين تلك الدراسات ببحثٍ جديد يراكم المعرفة في مجال التخصص، وهذا المصدر لا غنىٰ لكل باحث في الدراسات العليا عنه في مرحلة اختياره للموضوع؛ فالخطوة الأولىٰ بعد تحديد المجال الدقيق الذي يرغب الطالب التخصص فيه أن

يشرع في قراءة البحوث السابقة ذات الصلة ويؤسس علىٰ ذلك اختياراته.

* **القراءة الناقدة هي مفتاح تصور المشكلة البحثية،** ومنبع إلهام لاختيار موضوع للبحث؛ فمجرد الاطلاع علىٰ الدراسات السابقة دون مساءلتها واختبار أجوبتها ومدىٰ دقتها لن يوصل الباحث إلىٰ رؤية واضحة لمواطن الخلل والأماكن التي يمكن الإضافة فيها، ومن غير القراءة الفاحصة سيزداد الباحث حيرة وترددًا وعدم وضوح فيما يمكن أن يستفيده من قراءة البحوث السابقة؛ فلا بدَّ من مواجهة كل فصل يمر عليه القارئ بأسئلة علمية عن محتواه وجدواه ومدىٰ إسهامه في معالجة السؤال المركزي الذي صِيغ البحث من أجله . . .، هذه الأسئلة فضلًا عن كونها ملهمة للقارئ في تصور إشكالية لبحث جديد تعين الباحث علىٰ معرفة الثغرات المنهجية في الدراسات السابقة فيتخذ منها مبررًا لاختياره الموضوع الجديد، ويكون علىٰ بينة من سلبياتها فيتجنب تكرارها، ويتجاوزها.

* **التكوين في منهجية البحث العلمي والتدريب عليها** يساعد الباحث علىٰ ضبط تصور للإشكالية في الموضوع الذي يعتزم البحث فيه؛ فيحسن الاختيار ويتتبع الخطوات المناسبة، ويستلهم المصادر التي تعينه علىٰ بناء تصوره، وهذا ما يسعىٰ هذا المدخل لمساعدة الباحثين علىٰ تحقيقه.

شروط عامة في الإشكالية:

عند صياغة إشكالية بحث ما ينبغي أن يلاحظ الباحث أنَّه

بصدد وضع التزام منهجي يُقَيَّمُ البحث من خلاله؛ فصياغة الإشكالية أشبه بصياغة عقد بين المؤلف والقارئ يلتزم فيه المؤلف بتقديم ما يتضمنه هذا العقد من التزامات وتفاصيل يصرح بها؛ لذا ينبغي أن تتسم صياغة الإشكالية بـ:

* الدقة والوضوح باستخدام أفضل العبارات والمصطلحات وبطريقة يمكن اختبارها والتأكد من معالجة البحث لها.

* ارتباط الإشكالية بنتائج الدراسات السابقة ذات الصلة؛ فلا تكون مبتورة من سياقها العلمي وإنما توضع ضمن نسق من البحوث اقتضت مراجعتها إعداد دراسة كهذه.

* أن يكون موضوع الإشكالية قضية واقعية قابلة للبحث يمكن مقاربتها وليست موهومة، أو قائمة علىٰ أسئلة غير مدروسة بشكل كافٍ.

* اندراج الإشكالية ضمن سياق نظري محدد (التخصُّص)، بحيث يمكن محاكمتها إلىٰ القواعد العلمية الخاصة به.

* أن يكون الموضوع جديدًا لم تعالج إشكاليته بعد؛ فلا يمكن إعادة دراسة الموضوع نفسه بالإشكالية والأسئلة نفسها؛ إلا إن أثبت الباحث خلل المعالجة السابقة.

أسئلة تساعد الباحث في ضبط إشكالية البحث:

بعد أن ينجز الباحث صياغة إشكالية بحثه يمكنه أن يختبر دقة ما قام به وكفاءته لإنجاز الدراسة من خلال جملة من الأسئلة تختبر مدىٰ قابليتها للبحث، ومدىٰ أهميتها، منها **ما يتصل بالباحث نفسه**

من حيث امتلاكه الاهتمام والخبرة والمعرفة والوسائل المعنوية والمادية لتنفيذ بحثه، ومنها **ما يتصل بالموضوع** نفسه وإشكاليته، ومدىٰ إمكانية دراستها، ولو دُرست هل ستقدم إضافة في مجال التخصص، تطويرًا لنظرية، أو تعميقًا لفهمها، أو تصحيحًا لخطأ معرفي.

تمرين تطبيقي علىٰ صياغة الإشكالية:

سأعرض نموذجًا لكيفية التدرج في صياغة الإشكالية في العلوم الشرعية، وهو نموذج تقريبي لتصور شكلي عن طريقة صياغة الإشكالية ولا يعبِّر عن أهمية النموذج المقترح بالضرورة، أو كونه دُرس من قبل أو لا.

وسيكون النموذج التطبيقي من العلوم الشرعية شاملًا يمكن الاستئناس بخطواته في الموضوعات الأخرىٰ، وسأعتمد النموذج نفسه في التطبيقات المنهجية اللاحقة، الفرضية، العنوان، إلخ.

المجال النظري الذي تنتمي إليه الإشكالية (الاختصاص):

التخصص العام: علوم القرآن والسنة.

التخصص الدقيق: مناهج المفسرين.

المجال الفرعي ضمن التخصص الدقيق: التفسير بالمأثور في القرون الأولىٰ.

السؤال الأولي:

يتبادر إلىٰ ذهن الباحث تساؤل عام إن كان ثمة علاقة واضحة

بين التفسير بالمأثور وعلوم الحديث في مراحل التصنيف المبكر في التفسير بالمأثور.

هذا التساؤل عام لا يمكن دراسته بهذا الإطلاق وهذه السعة؛ وإنما يُعد منطلقًا لتساؤلات أدق وأعمق تتناول قضية محددة يمكن دراستها.

الاتجاهات والعناصر التي تتنازع القضية:

يتبادر إلىٰ ذهن الباحث في تساؤله الأولي عدة اتجاهات في الإجابة عن تساؤله، منها:

الاتجاه الأول: أن يكون التفسير بالمأثور جزءًا من علوم الحديث ولا ينفصل عنها، وأنَّه محكوم بقواعدها منذ النشأة.

الاتجاه الثاني: أن يكون التفسير بالمأثور مجالًا مستقلًا عن علوم الحديث من حيث النشأة، وأنَّه لم يخضع لمعايير واختيارات المحدثين، واحتواء كتب الحديث علىٰ أبواب للتفسير لم يكن يعني شيئًا بالنسبة إلىٰ مسار التصنيف في التفسير بالمأثور والاختيارات فيه.

الاتجاه الثالث: أنَّ التفسير بالمأثور ارتبط بعلوم الحديث في جانب مشترك هو علم الرواية، لكنه لم يخضع لقواعد علم الدراية؛ فظلت روايات المفسرين بالمأثور غير خاضعة لمعايير المحدثين حتىٰ من كان من المفسرين يعتمد التفسير بالرأي.

ويمكن أن يلاحظ الباحث احتمالًا أو اتجاهًا رابعًا أو خامسًا

في فهم القضية، والمهم هنا أن يستحضر ما أمكن من الاحتمالات المتصلة بإمكانية الإجابة علىٰ التساؤل الأولي.

طبيعة العلاقة الممكن قيامها بين هذه الاتجاهات:

بعد تعداد ما أمكن من احتمالات الإجابة علىٰ التساؤل الأولي يحدد الباحث طبيعة العلاقة بين هذه الاتجاهات؛ فيلاحظ مثلًا أن الاتجاه الأول والثاني متعارضان ويحدد سبب التعارض، والاتجاه الثالث وسط يوفق بينهما، ويحدد سبب التوفيق، ويسجل ملاحظات أولية علىٰ كل اتجاه إيجابًا أو سلبًا.

المفاهيم والمصطلحات التي يمكن توظيفها في صياغة الإشكالية:

لدىٰ النظر في التساؤل الأولي وفي ضوء الاختصاص العام والدقيق للباحث وللقضية موضوع البحث يمكن تسجيل عدد من المفاهيم والمصطلحات الدقيقة التي يمكن أن تستخدم في صياغة الإشكالية، منها:

مناهج المفسرين، المفسر، التفسير بالمأثور، التصنيف في علم التفسير، التفسير بالرأي، روايات المفسرين، أسانيد المفسرين، الوضع في علم التفسير، علوم الحديث، الرواية، الدراية، المحدث، نقد الأسانيد، الجرح والتعديل، إلخ.

الصيغة الممكن اقتراحها للتعبير عن الإشكالية:

في ضوء التساؤل الأولي، والاتجاهات في الإجابة عليه،

والمفاهيم ذات الصلة؛ يمكن للباحث أن يتجه إلىٰ ضبط هذا السؤال العام من خلال دراسة حالة جزئية تمثل اختبارًا عمليًا لاكتشاف الإجابة المناسبة، فيتجه إلىٰ اختيار أشهر مفسر اعتنىٰ برواية التفسير بالمأثور عاش في مرحلة مبكرة تم فيها تصنيف علوم الحديث، وخير من يمثل هذه الحالة «تفسير الطبري»، فيتأكد أولًا أنَّ تفسيره لم يدرس من هذه الزاوية من خلال مراجعة الدراسات عن تفسير الطبري بالذات، فإذا تأكد أنَّه لم يدرس من ناحية هذا التساؤل، يصوغ إشكاليته بخصوص حالة تفسير الطبري، ويُضَمن الإشكالية تساؤله الأولي والسؤال الدقيق بخصوص الطبري، ويمكن التعبير عن الإشكالية بالصياغة الآتية:

. . . وللباحث أن يتساءل عن الصلة بين روايات التفسير بالمأثور في كتب التفسير المصنفة في القرون الأولىٰ وبين علوم الحديث التي استقرت قواعدها في المرحلة نفسها، هل كان لدىٰ المفسرين عند روايتهم للمأثور في تفاسيرهم اهتمام بنقد هذه الروايات؟ وإن كان ثمة نقد لهذه الروايات هل هو النقد نفسه الذي اعتمده المحدثون؟ أين يلتقي المفسر والمحدث في قواعد ومعايير الأخذ بالروايات؟ هل كان المفسر بالمأثور محدثًا بوجهٍ من الوجوه؟ ما الذي يمكن أن نحدد به ذلك؟ أم أنَّ علم التفسير كان له سياقه الخاص في رواية الأخبار؟ ولم يكن معنيًا بمسار علم الحديث الذي ترافق تدوينه مع تدوين التفسير؟ هل اشتراك بعض المفسرين بالأثر مع المحدثين في اعتماد الأسانيد في الرواية يعبِّر

عن مشترك بين العلمين؟ أم أنَّه يقتصر علىٰ علم الرواية دون الدراية؟ تحاول هذه الدراسة الإجابة علىٰ هذه التساؤلات من خلال دراسة حالة محددة هي «تفسير الطبري»، والذي يُعد نموذجًا مبكرًا لاعتماد الأسانيد فيما يرويه من مأثورات، وكان معاصرًا لأشهر المصنفين في علوم الحديث؛ فهل كان الطبري بروايته للمأثور محدثًا بوجهٍ من الوجوه؟ سواء باعتماد قواعد نقد الأخبار المستقرة في عصره أم باعتماده قواعد خاصة به؟ ما الخصوصية التي يمكن أن نجدها عند الطبري فيما يتصل بالتعامل مع المرويات وأسانيدها؟ لاسيما وأنَّه يروي متونًا متعارضة أو متناقضة أحيانًا ثم يختار منها؟ هل لاختياراته ما له صلة بقواعد نقد الروايات سندًا أو متنًا؟ أين تشترك وأين تختلف هذه القواعد مع قواعد علوم الحديث؟ كيف وفق الطبري بين الروايات التي يرويها وبين اختياراته المعتمدة علىٰ التفسير بالرأي؟ إن لم يكن الطبري متأثرًا بعلوم الحديث في تعامله مع المرويات فهل لمنهجه أثر في علوم الحديث؟ . . .

الأسئلة الفرعية التي يمكن توضيح الإشكالية بها:

لتأطير الموضوع وضبط أبعاده يمكن وضع أسئلة فرعية تساعد في دراسة الموضوع، من ذلك:

ما مدىٰ صلة الطبري بعلوم الحديث من خلال سيرته الشخصية وتكوينه العلمي؟ من هم شيوخه من المحدثين وما مدىٰ صلته بهم؟ من هم معاصروه من المحدثين؟ وما هي علاقته بهم؟

كيف يمكن وصف حالة علمَي التفسير والحديث حتىٰ عصر الطبري؟ ما حجم المصنفات في العلمين وما الذي استقر منهما حتىٰ عصره؟ ومن هم أهم المصنفين الذين كانوا العمدة فيهما وصلة كل منهم بعلمي التفسير والحديث؟

ما موقف المحدثين من المفسرين وما موقف المفسرين من المحدثين كرجال؟ هل كان لهذه المواقف أثرها في تعديل مناهج أي من الطرفين؟

وغير ذلك من الأسئلة التي تتصل بقضايا جانبية لها أثرها في فهم القضية المركزية في البحث.

مدىٰ دقة الإشكالية وإمكانية دراستها:

اختبار دقة الإشكالية يرجع إلىٰ أمور تتعلق بالباحث وأخرىٰ تتعلق بالإشكالية نفسها:

ما يتصل بالباحث أن يكون متخصصًا بأحد علمي التفسير أو الحديث وملمًّا بتفاصيل الآخر، وأن يكون مهتمًا بتاريخ تدوين العلوم الإسلامية ونشأتها، وأن يمتلك مؤهلات البحث العلمي.

وما يتصل **بالإشكالية** فإنها واضحة وأسئلتها مباشرة، تتصل بقضايا محددة بمصطلحات علمية مستقرة في علمي التفسير والحديث، والمصنفات ذات الصلة متوفرة يمكن الرجوع إليها، ويمكن اختبار الإشكالية بشكل عملي؛ لأنها محددة بإطار ضيق هو

تفسير الإمام الطبري، ومن شأن دراسة هذه الإشكالية أن تقدِّم إضافة علمية ومنهجية في تفاصيل دقيقة تتصل بأكثر من مجال علمي؛ فهي تتصل بعلم التفسير، وعلم الحديث، وتاريخ العلوم الإسلامية، وتراجم الرجال، وتقدم إضافة منهجية من خلال البعد التطبيقي والعملي في دراسة مسألة نظرية؛ فهي لا تكتفي بالأحكام العامة وإنما تبرهن عليها من خلال نماذج وأمثلة.

وبالتالي؛ فإنَّ هذه الإشكالية من الوضوح بما يمكن الباحث من مقاربتها، وتمثل الإجابة عليها إضافة معرفية مهمة أيًا تكن النتيجة.

ملاحظات تتكرر في كثير من الأطروحات والرسائل:

لدىٰ مطالعة كثير من الرسائل والأطروحات الجامعية نجدها تغفل الحديث عن الإشكالية، أو تتحدث عن أهمية الموضوع علىٰ أنَّه إشكالية، وربما وضعت عنوان الإشكالية لمحتوىٰ لا صلة له بها[(١)]، أو تقدم الحديث عن الموضوع وأهميته قبل ضبط إشكاليته،

---

(١) مثلًا في أطروحة دكتوراه منشورة بعنوان «الاستدلال الخاطئ بالقرآن والسنة علىٰ قضايا الحرية: دراسة نقدية» تأليف: إبراهيم بن محمد الحقيل، ط:١، البيان- الرياض ١٤٣٤هـ، ٦٨٩ صفحة، نجد التعبير عن الإشكالية يتخذ أسلوب ملاحظات عامة يمكن عدها مبررات للاختيار، ولا تعبر عما يتبادر إلىٰ الذهن من أسئلة يقتضيها العنوان، وجاءت صياغة مشكلة البحث لديه كما يأتي:

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث فيما يلي: =

كما يخلط كثيرون بين الإشكالية العامة التي تكون محور البحث ومداره، وبين الأسئلة الجزئية التي تتصل بفصول أو مقدمات من الأطروحة، ودون ربط بالإشكالية[1]؛ فالأسئلة مرتبطة بإشكالية البحث ومفصلة لها.

ويقع كثير من الباحثين في حيرة في بعض البحوث التي تبدو لهم عديمة الإشكالية، لاسيما تلك البحوث التي تتناول جمع جزئيات متفرقة في علم من العلوم فيظن أن لا سؤال مركزي يجمع بينها، وهي كذلك للوهلة الأولىٰ؛ لكن التأمل والإلحاح علىٰ إيجاد سؤال كلي جامع قد يلهم الباحث لاكتشاف هذا السؤال، فمثلًا في

= ١- أن مصطلح الحرية بمفهومها المعاصر مستمد من أفكار مادية لا تقيم للإيمان بالغيب وزنًا، وعلى هذا الأساس بنيت الحرية في كافة مجالاتها السياسية والاقتصادية والشخصية وغيرها.

٢- لما كانت الغلبة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية في هذا العصر لأصحاب المناهج المادية، مع ضعف الأمة الإسلامية، فإن بعض المسلمين استقوا فكرة الحرية من رواد الحضارة المعاصرة، وحاولوا الاستدلال لها بالكتاب والسُّنة، وظهر في استدلال كثير منهم عسف لمعاني النصوص، وتحريف لها، ووضعها في غير مواضعها.

٣- أن الضعف الشرعي سمة غالبة لبعض من عالجوا فكرة الحرية واستدلوا لها بنصوص الكتاب والسنة، فوقعوا في أخطاء فادحة، مخالفة لمعاني النصوص، مما يستدعي دراسة هذه الاستدلالات، وبيان أخطاء أصحابها لئلا يخفىٰ حق له دليله، أو يشرع باطل لا دليل له.

(١) مثلًا المصدر المشار إليه يضع بعد فقرات عنوانًا مستقلًا عن أسئلة البحث دون ربط بمشكلة البحث السابقة، كالآتي: =

دراسة جزئيات متفرقة من أبواب الفقه يجمع بينها رابط شكلي هو محل الحكم، يمكن للباحث أن يتساءل عن مدىٰ وجود ضابط أو ضوابط من شأنها أن تعمم علىٰ جميع الفروع، ويضع القواسم المشتركة والعناصر المختلفة بين هذه الفروع كاتجاهات تتنازع المسألة، ويحدد أسئلة جزئية يمكن من خلالها تعزيز هذا الاتجاه أو ذاك.

ومن الرسائل التي يحار الطلاب في معرفة إشكالياتها، رسائل تحقيق المخطوطات، وكل رسالة في تحقيق مخطوط ما تنقسم إلىٰ قسمين؛ **قسم الدراسة** وينطبق عليه ما ينطبق علىٰ الرسالة البحثية، فيضع أسئلة تتصل بالمؤلف والكتاب المخطوط. **وقسم التحقيق** يطبق فيه المنهج التاريخي وأصول تحقيق المخطوطات التي لهاكتبها الخاصة.

= **أسئلة البحث:**

١- ما الحرية عند من وضعوها ونظروا لها؟

٢- ما الأسس الفلسفية التي بنيت عليها الحرية؟

٣- هل الحرية تعارض ما جاء به الإسلام أم توافقه؟

٤- ما موقف الإسلام من الحرية بمفهومها الغربي؟

٥- ما صحة الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة على الحرية بمفهومها الغربي؟

ولدىٰ النظر في عنوان البحث نجد أنَّ السؤال الخامس فقط هو المتصل بالموضوع، أما الأسئلة الأربعة السابقة فتتصل بموضوع التمهيد والمقدمات. وعليه؛ فما يتصل بإشكالية البحث وأسئلته بشكل مباشر لا يتجاوز سطرًا واحدًا من المقدمة الطويلة.

ثانيًا

فرضية البحث

صياغة إشكالية بحث ما هي بداية استكشاف معالم الحلول لها؛ وذلك من خلال معرفة مداخل المشكلة واتجاهات الآراء نحوها، وطبيعة العلاقة بين عناصرها، وإن كانت طبيعة البحث تحدد مسارات الحلول الممكنة، فإنَّ بعض البحوث قد يمكن معالجة إشكاليتها من خلال اختبار حل من الحلول يتم ترجيح أهميته في أثناء تصور الإشكالية، ويدعىٰ هذا الحل في مناهج البحث بـ«**الفرضية**»، وهي **احتمال مرتبط بشروط معينة يحل مشكلة أو يفسر ظاهرة بالكشف عن علاقة بين عنصرين أو اتجاهين أو متغيرين أو أكثر، يتم البحث عن صحته من عدمها.**

فهي:

* تخمين أو استنتاج أو تفسير يُدَّعىٰ مسبقًا، قبل البدء في البحث وبعد صياغة الإشكالية.

* تتكون الفرضية من علاقة بين اتجاهين أو رأيين أو عنصرين أو متغيرين أو أكثر يكون لها تأثير في القضية موضوع البحث، وفهم

هذه العلاقة المتوقعة والبرهنة علىٰ صحتها أو نفيها هو موضوع البحث.

* أهمية الفرضية أنها لو أثبتت تحل مشكلة البحث أو تفسر الظاهرة التي يسعىٰ البحث لدراستها، وإذا تم نفيها تزيح من تصورات الباحثين حلًّا كان يتصور علميًا وتم اكتشاف كونه زائفًا.

* يصوغها الباحث في بداية الدراسة، وينطلق منها في بحثه، وتكون مع الإشكالية عماد البحث.

* صياغة فرضية بحث ما هي تصور أولي ومؤقت؛ فقد يصل الباحث إلىٰ نفيها مبكرًا فيستعيض عنها بفرضية أخرىٰ، وقد يبتكر حلولًا جديدة لا تقوم علىٰ الفرضيات، وربما يختار الباحث تعديل الفرضية أو تطويرها لتصبح ملائمة.

* يمكن في البحوث النظرية أن يضع الباحث عدة فرضيات ويختبرها، أما دراسات الظواهر فغالبًا تتجه إلىٰ فرضية مركزية.

* عندما يختار الباحث فرضية ما فإنَّه يقيِّد مشروعه البحثي ويحصره في إثباتها أو نفيها، وإذا اقتضىٰ مسار البحث أن يوسعه فعليه أن يعدّل من منطلقاته التي قيَّد نفسه بها.

فالفرضية أشبه بضوء ينطلق منه الباحث لاكتشاف حل المشكلة أو التأكد من الحل المقترح.

ملاحظات شارحة للفرضية:

* الفرضية تبدأ دائمًا في ذهن الباحث عن فكرة معينة فتضع

أساس الدراسة، ويعزز حضورها تعمق الباحث في تصور الإشكالية ومعرفة عناصرها واستقصاء ما يرتبط بها.

* تحتاج الفرضية إلىٰ الاطلاع والمعرفة الواسعة لاسيما فيما يتصل بتفاصيل المسألة موضوع البحث، والقدرة علىٰ التخيل والتصور.

* الفرضية عملية ذات قيمة إبداعية، تدل علىٰ فطنة وخبرة الباحث، ومدىٰ استيعابه وفهمه للإشكالية التي يدرسها، وللواقع الذي تنتمي إليه، هذا إذا لم تكن الفرضية احتمالًا مطروحًا ومتداولًا ويسعىٰ الباحث لإثباته أو نفيه.

* الفرضية بعد صياغتها كحلٍ هي جملة من الكلمات المفترض أنها تفسر المسألة؛ لذا فطبيعتها أن تكون محايدة بمعنىٰ أنها لا هي صادقة ولا هي كاذبة، فيمكن لمسار البحث أن يدعمها أو ينفيها؛ لذا فما يفرضها هو شواهد تؤكد احتماليتها وليست عواطف الباحث واتجاهاته.

* الفرضية ليست تخمينات عشوائية؛ بل تعتمد علىٰ عدة معطيات ومقاييس تتصل بالقضية والاختصاص، يعرفها الباحث من خلال تخصصه وقراءته الأولية استعدادًا لاختيار الموضوع وصوغ الإشكالية.

* الفرضية بمثابة العقد يلتزم فيه الباحث بالوصول إلىٰ نتيجة مؤكدة لقبول الفرضية أو رفضها؛ لذا فاختيار فرضية للبحث هو قيد من قيوده لا ينبغي الخروج عليه.

* علىٰ الباحث أن يتجنب اعتبار الفرضيات قضية علمية فيسقط ما يبدو ضعيفًا ويحشد لها ما يبدو قويًا؛ فعلمية الفرضية تثبت في نهاية البحث بعد اختبارها، أما ابتداءً فهي مجرد احتمال قوي.

* استخدام الفرضيات في حل المشكلات أمر شائع في البحث عن غائبٍ أو حل مشكلة في الحياة؛ لذا يكثر استعمالها من قبل الإنسان العادي في حل بعض المشكلات اليومية التي تواجهه، فعندما يفقد شيئًا ثمينًا يحصر احتمالات مكان فقده ويفترض مكانًا محددًا يذهب للبحث عن المفقود فيه، وتتعدد الدوافع لافتراض هذا المكان دون غيره سواء كانت خارجية أو شخصية تستند إلىٰ حدس ينقدح في الذهن، وكذلك الشأن في البحث العلمي.

* عدم قدرة الباحث علىٰ إيجاد الأدلة التي تثبت أو تؤيد صحة الفرضية لا يعني أنَّ هذه الفرضية غير صحيحة ويجب التخلي عنها، فتبقىٰ الفرضية قائمة وإمكانية إثباتها من قبل الغير قائمة، ومهمة الباحث أن يثبتها أو ينفيها باعتماد المدخل المنهجي الذي اختاره، وبحسب ما استطاع الوصول إليه من أدوات ومعلومات وما قام به من تجارب، فيمكن لباحث آخر أن يدرس الفرضية نفسها بطريقة أخرىٰ ويثبت ما نفاه الأول.

* كل الفرضيات التي يضعها الباحثون يمكن أن تعدَّل في أثناء البحث، كما هو الشأن بالنسبة إلىٰ الإشكالية، لكن هذه التعديلات لا تلغي أصل الفرضية وإنما توسعها أو تضيقها أو تقيدها

أو تضيف عليها شروطًا؛ فالبحث العلمي يبقىٰ مشروعًا حتىٰ تكتمل صياغته، فيمكن تعديله بما لا يلغي أصل اختياره وجوهره.

أنواع الفرضية:

تقسّم كتب المناهج فرضية البحث -لاسيما في دراسة الظواهر- عادة إلىٰ نوعين أساسيين، ولكلٍ أنواع فرعية:

النوع الأول: الفرضية المباشرة، وتسمىٰ الارتباطية وهي التي تثبت (علاقة إيجابية) بين عناصر الظاهرة المدروسة، ولها نوعان:

١- **الفرضية المتجهة:** وهي التي تثبت العلاقة بين العناصر أو المتغيرات، وتحدد طبيعة هذه العلاقة، فإذا كانت الدراسة تتعلق بظاهرة تتصل بالفقر والأمية، فالفرضية المتجهة أو الارتباطية تقول إن هناك علاقة بينهما، وهذه العلاقة هي التأثير، وفي دراسة منهج مصنف في تخصص ما تكون الفرضية مثلًا: (ثمة علاقة بين الخلفية العلمية أو المذهبية للمفسِّر وبين منهجه في التفسير).

وللفرضية المتجهة **نوعان أيضًا**:

أ- إثبات العلاقة وتحديدها في **اتجاه واحد**؛ فتكون الفرضية: (الفقر يزيد الأمية) أو (الخلفية المذهبية للمفسِّر مؤثرة في منهجه في التفسير).

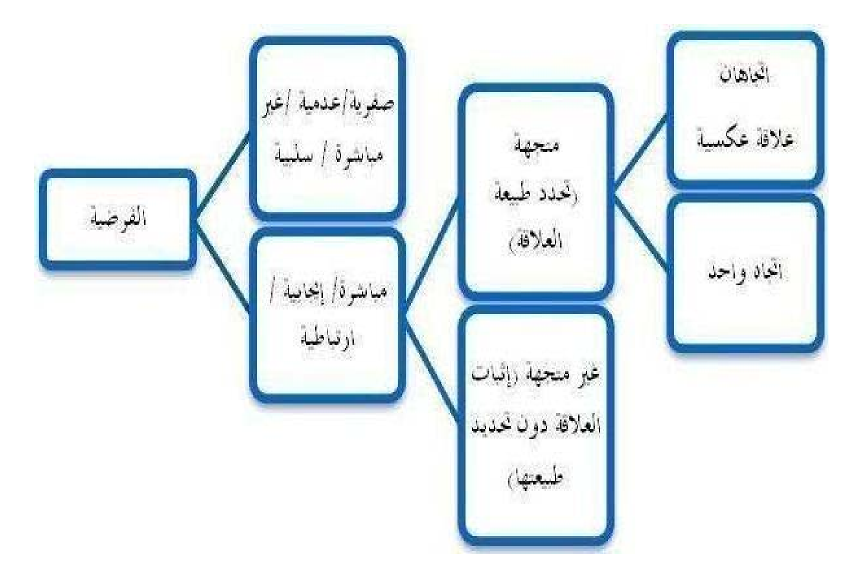
ب- إثبات العلاقة وتحديدها في **اتجاهين**؛ فتكون الفرضية: (الفقر والأمية كل منهما يزيد الآخر) أو (الخلفية المذهبية للمفسِّر

مؤثرة في منهجه في التفسير، وتفسيره مؤثر في تعديل تصوراته المذهبية).

٢- **الفرضية غير المتجهة**: وهي التي تثبت العلاقة بين المتغيرات أو العناصر دون أن تحدد طبيعتها ؛ فهي **تثبت وجود علاقة ما بين الفقر والأمية لكنها لا تحدد طبيعتها** هل هي علاقة تأثر أو شيء آخر، فتكون الفرضية في المثال: (توجد علاقة بين الأمية والفقر) أو (توجد علاقة بين الخلفية المذهبية للمفسِّر وبين منهجه في التفسير).

النوع الثاني: **الفرضية الصفرية** وتسمىٰ العدمية، وهي التي تنفي العلاقة بين العناصر، وتجعلها (علاقة سلبية)،ويتبعها الإحصائيون غالبًا، وتستخدم لنقض معلومة شائعة خطأ، وسلبية الفرضية لا تعني فقدان القيمة العلمية؛ بل إنَّ إثبات عدم صحتها هو في حد ذاته نتيجة علمية، فتكون في المثال المذكور: (لا علاقة بين الأمية والفقر) أو (لا توجد علاقة بين الخلفية المذهبية للمفسِّر وبين منهجه في التفسير)، وفي الدراسات التربوية مثلًا: (ليس هناك فرق جوهري بين أداء الطلاب من كليات مختلفة).

رسم توضيحي لأنواع الفرضية



خطوات اختيار وصياغة الفرضية:

تمر صياغة الفرضية بالخطوات الآتية:

١- تحديد إشكالية البحث وأسئلته؛ فلا يمكن صياغة فرضية لبحث لم تضبط إشكاليته، فهي المنطلق لصياغة الأسس التي تبنىٰ عليها الفرضية.

٢- وضع مختلف الحلول الممكنة للإشكالية ومن ثمَّ استبعاد الحلول التي لا تحظىٰ بالأهمية، واختيار الحلول الأوجه لترشيحها لتكون الفرضية الأساسية للحل.

٣- استيعاب الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع،

وتطوير حججها مع أو ضد ما تم اختياره من الحلول.

٤- ربط الإشكالية بنظريات قائمة ذات صلة بالحل الممكن اختياره، ودراسة المنهجية المستعملة من طرف الباحثين في بحوثهم المشابهة للمسألة نفسها.

٥- تعريف أو تحديد الآراء والمعطيات أو العناصر أو المتغيرات ذات الصلة بالمسألة أو الظاهرة، وجعلها إجرائية، بمعنىٰ تبسيطها وجعل المعطىٰ محددًا قابلًا للربط وإقامة علاقة بينه وبين العناصر الأخرىٰ.

٦- صياغة علاقة منطقية بين العناصر أو المتغيرات أو الآراء أو الأدلة.

٧- يحدد الباحث ما يمكن أن يترتب كنتيجة منطقية علىٰ التعميم الذي تقوم باختياره هذه الفرضية كحلٍ للمشكلة أو تفسير للظاهرة.

٨- مراعاة شروط صياغة الفرضية.

شروط صياغة الفرضية:

عند صياغة فرضية ما ينبغي التقيد بالشروط الآتية:

١- المعقولية **والانسجام مع الحقائق العلمية** المعروفة؛ فلا تكون خيالية أو متناقضة مع المعهود في العلم وفي الاختصاص الذي يدرس فيه الباحث ويتأكد هذا الشرط عندما تكون الفرضية من إبداع الباحث.

٢- الإيجاز في العبارة **والوضوح والبساطة في الصياغة؛** فالفرضية عبارة مختصرة تتضمن خلاصة بليغة عما هو حل للمشكلة وليست وصفًا لها أو للحل.

٣- أن تكون عبارة الفرضية **قابلة للاختبار والقياس** والتحقق من صحتها، وليست كلامًا عامًا أو تنظيرًا؛ لذا ينبغي أن تكون محدودة ومباشرة الصلة بالإشكالية والأسئلة وليست عامة.

٤- أن تكون الصياغة **معبرة عن قدرة الفرضية علىٰ تفسير الظاهرة** وتقديم حل للمشكلة.

٥- أن تتضمن الصياغة **طبيعة العلاقة المتوقعة** بين العناصر أو المتغيرات إثباتًا أو نفيًا.

٦- أن تكون الصياغة ذات دلالة **موضوعية** بعيدة عن احتمالات التحيز الشخصي للباحث.

ملاحظات في أثناء صياغة الفرضية:

* يفضل أن يصوغ الباحث فرضياته بصيغة الفعل المضارع الذي يعني ما سيكون؛ لأنَّ الفرضيات هي توقعات للنتائج أو استنتاجات محتملة، وصيغة المضارع أقرب للدلالة علىٰ الاحتمال من صيغة الماضي،كما يمكن أن تصاغ الفرضية بجملة خبرية.

* من الخطأ الشائع أن توضع الفرضية بصيغة سؤال؛ فالسؤال جزء من الإشكالية وليس جزءًا من الحل، فتكتب الفرضية

دائمًا بصيغة تقريرية؛ لأنها ستصبح قانونًا (في الفرضيات المتصلة بالتجارب)، إذا تأكدت صحتها.

* لا تكون الفرضية عامة جدًّا، ولا دقيقة جدًّا؛ فالفرضية الواسعة تعبِّر عن جهل الباحث بجوانب كثيرة حول الموضوع، في حين أنَّ الفرضية الدقيقة جدًّا تشكل خطرًا علىٰ البحث ربما يصعب أن تشمل جميع جوانبه وأسئلته.

* قد تكون هناك فرضية رئيسة للبحث هي الإجابة عن الإشكالية المركزية، أو قد يعتمد الباحث علىٰ مبدأ الفروض المتعددة علىٰ أن تكون غير متناقضة ومكملة لبعضها، المهم في اعتماد مبدأ الفرضيات أن يغطي الباحث من خلالها أسئلة البحث.

* لا يصح وضع فرضيتين إحداهما بالإثبات والأخرىٰ بالنفي للموضوع نفسه وللعوامل المؤثرة والمتأثرة نفسها؛ بل يعتمد لكل حالة فرضيتها في ضوء شروطها الخاصة.

مصادر اختيار الفرضية:

تتنوع مصادر الوصول إلىٰ فرضية علمية لمعالجة إشكالية ما، وتختلف تلك المصادر بحسب البحوث، النظرية أو التطبيقية، كما تختلف بحسب الباحث ودرجة خبرته بموضوع البحث، ويمكن أن نعدد من مصادر الفرضيات:

* **الانتباه العفوي أو المصادفة**، وهو انقداح فكرة الحل في الذهن من غير تفكير مسبق بها، سواء أكان ذلك في أثناء انشغال

الباحث في الموضوع أو من دونه، المهم أنَّ الفرضية في هذه الحالة لا تأتي نتيجة مباشرة للتفكير في المشكلة، وغالبًا ما يحصل إلهام هذه الفرضيات في ظروف لا صلة لها بالبحث العلمي.

* بناء الفرضية **نتيجة الملاحظة للوقائع والظواهر**، ورصد العلاقات بينها، ونتيجة **قراءة ناقدة** للاتجاهات في معالجة مسألة معينة وبعد تفحص عناصرها وأدلتها.

* **الحدس والتخمين** يمكن أن يكون مصدرًا لفرضية ما، لاسيما عندما تكون العوامل المؤثرة في الظاهرة غير واضحة، وليكون الحدس والتخمين معتبرًا؛ ينبغي أن يكون من صاحب خبرة في الموضوع، ويغلب هذا المصدر في دراسة الظواهر، مثل الأمراض الجديدة التي لم تكتشف أسبابها بعد، ومن هذا النوع ما كان يعبِّر عنه بعض علماء الحديث من إدراك العالِم بالحديث أنَّ رواية ما ضعيفة أو موضوعة من سماعها.

* **عقل وذهن الباحث المتخصص** مصدر من مصادر ابتكار الفرضيات، والوصول إليها يدل علىٰ إبداع وبُعد نظر لدىٰ الباحث.

* **الاستقراء**: وذلك بقيام الباحث بالملاحظة الشخصية للعناصر المتصلة بالمسألة أو من خلال فحص البحوث السابقة.

* **الاستنتاج**: وذلك بالاعتماد علىٰ النظريات والمعارف ذات الصلة.

* **النظريات المعروفة** في مجال علمي معيَّن، وهذا عندما

يكون الموضوع تطبيقيًا يمكن اعتماد نظرية قائمة في معالجته.

* **الثقافة والخبرة الشخصية** التي عاشها الباحث من شأنهاأن تكون مصدرًا ملهمًا لفرضيات في حلول المشاكل ذات الصلة بتجربته.

* **المعرفة المتخصصة للباحث** أو المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها لها دور مهم في توليد أفكار لفرضيات تتصل بالبحث موضوع تخصصه.

* **استمرارية العملية البحثية** يمكن أن تولد فروضًا جديدة؛ الفرضية يؤدي إلىٰ بناء فروض أخرىٰ أكثر أهمية.

متىٰ تستخدم الأسئلة ومتىٰ تستخدم الفرضية؟

الفرضيات مفيدة في كل البحوث؛ فلا تقتصر فقط علىٰ البحوث الميدانية، بل تتعداها إلىٰ الوثائقية التي تتطلب استقراء المصادر، وكذلك الدراسات الإنسانية التي تتضمن إشكاليات فلسفية أو تنازعًا في الآراء تجاه قضية ما، لكن وضع الفروض يرتبط بنوع الدراسة؛ فالدراسات الاستطلاعية لا تستلزم وضع فروض، بينما الدراسات الوصفية قد تتضمن فروضًا إذا كانت المعلومات المتوفرة لدىٰ الباحث تمكنه من ذلك، أما الدراسات التجريبية فإنها تستلزم وضع فروض دقيقة ومحددة لاختبارها ميدانيًا.

فإذا كان البحث يهدف للوصول إلىٰ حقائق ومعارف جديدة؛

فلا أهمية للفرضيات، أما إذا كان يهدف إلىٰ تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل، وتحليل الظاهرة المدروسة، فلا بدَّ من وجود فرضيات.

فأسئلة البحث تستخدم في الدراسات الاستكشافية عندما لا تتوفر خلفية علمية كافية عن الموضوع تمكّن الباحث من طرح فرضيات لدراسته، وتستخدم الفرضيات عندما تتوفر في أدبيات الدراسة خلفية علمية جيدة يستطيع الباحث من خلالها أن يطرح فرضيات لاختبار العلاقة بين عنصرين أو متغيرين أو أكثر.

تمرين علىٰ صياغة الفرضية:

ما هي إشكالية وأسئلة البحث الذي ستضع له فرضية؟

نستحضر المثال التطبيقي الذي عرضناه للإشكالية، والمتصل بالعلاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث من خلال نموذج تفسير الطبري.

ما هي الحلول الممكنة؟

حسب الاتجاهات المعروضة في الإشكالية ثمة ثلاثة احتمالات:

* ثمة علاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث.
* لا توجد علاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث.
* ثمة علاقة بينهما باعتماد الإسناد في الرواية، وليس في نقد الأسانيد.

ما هي العناصر أو المتغيرات التي ستكون أطراف العلاقة في الفرضية؟

نلاحظ أنَّ ثمة ثلاثة أنواع من احتمالات العلاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث، إما التداخل والاشتراك في التصور والقواعد، وإما الاختلاف والاستقلال ولكل منهما منظوره الخاص للتعامل مع المرويات، وإما التدخل في جانب وهو علم الرواية والاختلاف في جانب وهو علم الدراية.

ما هي العلاقة التي تفترض قيامها بين هذه العناصر؟

يمكن للباحث وبعد قراءته عن تاريخ علم التفسير وعلوم الحديث وعن الإمام الطبري وسيرته والاطلاع علىٰ تفسيره وطريقة تعامله مع المرويات، أن يرجح أحد احتمالات العلاقات ويحاول اختبارها؛ كأن يفترض أنَّ الطبري لم يكن معنيًا بعلم الحديث ولا بقواعد نقد الرجال والمتون، وأنَّه كان مستقلًا في طريقة اعتماد الرواية متأثرًا بمنهجه التاريخي ولا صلة له بطرق المحدثين لا رواية ولا دراية.

ما هي الصياغة المثلىٰ التي تراها ممكنة للفرضية أو الفروض؟

يمكن للباحث أن يصوغ فرضيته علىٰ الشكل التالي:

لا توجد صلة بين منهج الطبري في التعامل مع الروايات في تفسيره ومناهج المحدثين في التعامل مع الأخبار رواية أو دراية.

ينطلق الباحث من هذه الفرضية ليبرهن علىٰ صحتها ويؤكد

حدسه الأولي بها؛ فيكشف بتتبعه طريقة تعامل الطبري مع الرواية سندًا ومتنًا اختلافَه عن منهج المحدثين، ويثبت بالمقارنة التطبيقية ذلك أو ينفيه، وفي حال نفيه يكشف عن العلاقة البديلة الممكنة، ويبرهن عليها، أو يضبط خلاصات ما توصل إليه نتيجة اختبار هذه الفرضية.

ثم بعد إثبات فرضيته أو نفيها يناقش مدىٰ إمكانية تعميم حكمه الخاص بتفسير الطبري علىٰ العلاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث في عصر الطبري، ويضع القيود والشروط لإمكانية تعميم الفرضية التي وصل إليها، أو يبيِّن إن كانت بحاجة لدراسات أخرىٰ حتىٰ يتم تعميمها.

اختبار دقة صياغة الفرضية:

يلاحظ في الفرضية أنها:

* تعتمد المفاهيم والمصطلحات المتخصصة المستخدمة في الإشكالية.

* لا تتعارض (في المثال المذكور) مع الحقائق العلمية المعروفة في تخصصي علم التفسير والحديث.

* تتسم بالإيجاز والوضوح والبساطة في الصياغة.

* قابلة للاختبار والتحقق من صحتها بالأمثلة العملية.

* يمكن لو ثبتت صحتها أن تقدِّم تفسيرًا يساعد في دراسة المشكلة العامة عن العلاقة بين التفسير والحديث.

* تبيِّن الفرضية بوضوح العلاقة المتوقعة بين علمي التفسير والحديث عند الطبري.

* لا تتضمن احتمالات التحيز الشخصي للباحث؛ إذ تعتمد علىٰ غلبة ظن من خلال مطالعة تفسير الطبري وما كتب عنه.

* صِيغت بأسلوب المضارع الدال علىٰ التوقع والاحتمال.

* تصلح أن تصبح نتيجة واضحة لو صحت، ويمكن تعميمها بشروط وبدراسات أخرىٰ تدعمها.

* لو كان ثمة فرضية ثانية تابعة أو فرعية؛ فينبغي ألا تتعارض مع الأولىٰ، ويمكن أن تكون في مثل هذا الموضوع «**حالة الطبري لا تفسِّر جميع حالات التفسير المأثور في علاقته بعلم الحديث**».

هذه التساؤلات ينبغي طرحها عند صياغة الفرضية للتأكد من دقتها والاعتماد عليها.

ثالثًا

ضبط موضوع البحث ومجاله

وضوح تصور الموضوع في ذهن الباحث ينبغي أن يُنَصَّ عليه ويضبط ليكون محددًا لالتزامات الباحث، والتي تنبني علىٰ التساؤلات التي تحددها إشكالية الموضوع، والفرضية المطروحة لمعالجتها، وقد تبدو بعض المحددات من المعلوم والمتبادر؛ إلا أنَّ التنصيص عليها مهم لما يترتب عليه من ضبط منهج البحث وتناسبه مع الموضوع وما يتفرع عنه، ومن الأساسيات التي ينبغي التنصيص عليها:

❋ ضبط **المجال العلمي (التخصص)** الذي ينتمي إليه البحث أو المجالات إذا كان للبحث تعلق بأكثر من تخصص، ولهذا الضبط أثره في طبيعة الأدوات والمصطلحات التي سيستخدمها الباحث.

❋ ضبط **المحور العلمي الدقيق** الذي يدور البحث في فلكه ضمن الاختصاص؛ فالدراسات الإسلامية مثلًا كتخصصٍ متعددة الفروع، فقد يشترك فرعان من علوم الشريعة في مصطلح واحد

ويختلفان في دلالته، وهذا شائع في الفقه وأصول الفقه وعلوم الحديث.

* ضبط **القضية العلمية** التي هي الموضوع الذي لن يخرج عنه البحث، وذلك من خلال الربط بالإشكالية والأسئلة والفرضيات، فينص علىٰ ما سيدرسه الباحث ويفصّل فيه، وما لن يتطرق إليه مما يظن أنَّه من مشمولات بحثه، فهذا المحور من ضبط الموضوع هو شرح جديد لمتعلقات الإشكالية ومشمولاتها.

وكمثال تطبيقي لضبط الموضوع ومجاله في النموذج التطبيقي الذي اخترناه، يوضح الباحث أنَّ مجاله هو علم التفسير كأصلٍ وعلوم الحديث كفرعٍ يتصل به الموضوع، وقد حدد الموضوع بالكشف عن العلاقة بين العلمين من حيث أثر علوم الحديث في علم التفسير من زاوية تعامل المفسِّر مع المرويات المتصلة بالتفسير، إسنادًا ومتنًا ونقدًا للرجال، وتم اختيار الطبري كنموذج للمفسرين؛ وعليه فالحالة العامة قبل الطبري ستكون بمثابة مقدمات عن تاريخ علمي التفسير والحديث والمصنفين فيهما من حيث علاقتهما بمرويات التفسير خصوصًا، ومدىٰ جمع أعلامهما بين تخصصي التفسير والحديث، ثم التفصيل في نموذج الإمام الطبري من حيث شخصيته (حديثيًا) وأثر هذا الجانب في تفسيره، ويضبط البحث زمنيًا من نشأة التدوين إلىٰ نهاية عصر الإمام الطبري.

أهمية الموضوع: ينبغي علىٰ الباحث عقب ضبط الموضوع أن يوضح أهميته، ولماذا تُعد معالجته للموضوع ذات قيمة وأثر، وقد

يعبر عن ذلك بأسباب اختيار الموضوع، فيوضح الباحث:

* **أهمية المشكلة** التي يعالجها، مبينًا كونها مشكلة جوهرية في مجال التخصص، وما يترتب علىٰ وجودها من تصورات غير دقيقة.

* **أهمية الحلول** التي يمكن أن يقدمها الباحث فيما لو درست المشكلة وتوصل إلىٰ حلول.

* **الثغرات** التي سيسدها البحث في الاختصاص.

* أهمية **الدور الوظيفي** للدراسة سواء في تطوير المعرفة في مجال التخصص أو في الشأن العام الذي تتصل به القضية.

* **الآفاق** التي يستشرفها الباحث من معالجة الموضوع سواء فيما يمكن أن يبنىٰ عليه في مجال التخصص العلمي أو المجال العملي.

* **أهمية الموضوع بالنسبة إلىٰ الباحث من الناحية المعرفية؛** فيوضح صلة الموضوع بدراساته السابقة وتخصصه الدقيق، وربما اندراجه ضمن مشروع علمي يعمل فيه الباحث أو المؤسسة التي ينتمي إليها، وينبغي أن يتجنب الباحث هنا الأسباب الشخصية غير العلمية كالميل العاطفي للموضوع أو المبررات التي لا تقدم إضافة مقنعة.

أهمية الموضوع في **النموذج التطبيقي** يمكن أن تشرح من عدة نواحٍ؛ ففي الجانب العام تسهم الدراسة في تأريخ العلوم الشرعية

والضبط الدقيق لطبيعة العلاقة بين فروعها من خلال دراسة تطبيقية، وهذا الجانب لم يأخذ حقه من الدراسات عن مراحل عصر التدوين خصوصًا، ومن الناحية التخصصية تكشف الدراسة عن طبيعة الجدل الذي كان دائرًا في القرون الأولىٰ نحو تصنيف التفسير بين أن يكون علمًا أو مجرد روايات لا أصل لها، كما يفسر ظاهرة الوضع في التفسير خصوصًا وصلتها بالوضع في علم الحديث، ويوضح الموقف المبكر من أسانيد مرويات التفسير وكيف تعامل المفسرون مع المرويات محذوفة الأسانيد، هذه القضايا وإن تمت مقاربتها نظريًّا في كتب علوم القرآن فإنَّ البحث العلمي المتصل بمصادر تلك المرحلة مباشرة لم يأخذ حقه من الدرس والاهتمام.

معايير في اختيار الموضوع:

عندما يقرر الباحث اختيار موضوع ما للدراسة فإنَّ عوامل عدة تؤثر في طبيعة هذا الاختيار وينبغي مراعاتها والموازنة بينها؛ فقد يكون الباحث مقيدًا باختيارات المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها أو الجهات الممولة لمشروع بحثي سيعمل فيه، وفي هذه الحال ينبغي أن يتأكد من كون اختصاصه وكفاءته تناسب هذه المؤسسة وهذا المشروع، وأن لا يكون موضوع البحث الذي سيكلف به مشروطًا بمنهجية أو قيود تحصره بمسار لا يتبناه الباحث.

وقد يكون الاختيار مقيدًا بمشروعٍ للمشرف العلمي في التخصص، والأصل في هذه الحال أن يكون الموضوع مستكملًا شروط الدقة والضبط؛ لكن ينبغي علىٰ الباحث ألا يكون مجرد

متلقٍ للموضوع بل ينبغي أن يتعامل معه وكأنَّه من اختياره، وأن يشارك في وضع أسئلته وضبطه؛ لأنَّه في النهاية عمل الباحث وإن كان من اختيار المشرف.

وأفضل مصدر لاختيار البحوث أن يكون من قبل الباحث؛ فهو الأسلوب الأنسب؛ لأنَّه يعبِّر عن هموم معرفية يعيشها الباحث ويتساءل عنها، وبالتالي يغدو البحث في هذه الحالة جزءًا من شخصيته، وهذا لا يتأتىٰ ممن لا يحمل همًّا معرفيًّا ولم يعتد القراءة المعمقة والناقدة.

ويجدر بالباحث بعد تمكنه من المنهجية أن يفكر في الاختيار بطريقة واقعية تجمع بين طموحه وبين الوسط الجامعي الذي اضطر أن يعيش فيه؛ فقد ينظر إلىٰ الاختيار العلمي والمنهجي في بعض المجالس الجامعية بطريقة سلبية؛نظرًا لاعتيادهم طرقًا أخرىٰ في البحث والتفكير، وفي هذه الحالة لا بدَّ من الموازنة والتفكير بعمق للوصول إلىٰ اختيار يحظىٰ بالقبول ويمكن إنجازه بطريقة علمية مثمرة، وكذلك الأمر عند اختيار مجلة لنشر البحوث، ينبغي معرفة اتجاهها واختياراتها المنهجية، والموضوعات المناسبة لها؛ لئلا يفاجأ الباحث برفض بحثه في الوقت الذي يرىٰ أنَّه أنجزه في شروط صارمة.

وأيًّا يكن مصدر اختيار الموضوع ينبغي علىٰ الباحث أن يتحقق من الأمور الآتية:

• ما يتعلق بالباحث:

- رغبة الباحث في الموضوع؛ لأنَّه أشبه ما يكون بالصديق، فلا يمكن أن تصحب موضوعًا تكره البحث فيه أو القراءة عنه، وهذه الرغبة ينبغي التحقق منها حتىٰ لو كان الموضوع تكليفًا، وإن اقتضىٰ الأمر أن يحاول الباحث إقناع نفسه بالموضوع ليحقق ذلك.

- أن يتأكد الباحث من استعداده لبحث الموضوع من الناحية العلمية بامتلاك الكفاءة التخصصية وربما المهنية اللازمة والإلمام الكافي بموضوع البحث، ومن الناحية الزمنية بتناسب المدة المحددة لدراسته وتفرغه للدراسة والقدرة علىٰ إنجاز البحث في المدة المحدّدة له، ومن الناحية المالية بوجودة ملاءة أو تمويل يوفر ما يستلزمه الموضوع من مصادر وأدوات ورحلات.

• ما يتعلق بالموضوع نفسه:

- أن تتوفر في الموضوع مؤشرات الجدة والابتكار.

- الدقة في اختيار موضوع البحث والتأكد من كونه لم يُدرس من قبل بهذه الإشكالية والمنهج.

- التأكد من توافر المصادر الأساسية لهذا الموضوع وإمكانية الوصول إليها.

- استحقاق الموضوع لما سيُبذل فيه من جُهد، وأنَّ هذه الدراسة لن تذهب في أدراج المكتبات وتنسىٰ مع مئات الرسائل التي لم تقدِّم أية إضافة رغم ما بذل فيها من جهد.

ويمكن التأكد من أولوية الموضوع بالبحث من خلال الاستعانة بالاستبيان الخاص في الملحق والذي أعددته لهذا الغرض.

فيما يخص النموذج التطبيقي الذي اعتمدناه، فمن المهم في الباحث إضافة إلىٰ تخصصه في علم التفسير أن يتأكد من إلمامه بتفاصيل علوم الحديث لاسيما في مراحل التدوين المبكرة، وأن يكون مهتمًا بتتبع التفاصيل الدقيقة في المصنفات وكتب التراجم والرجال، وأن يكون مطلعًا علىٰ الدراسات المتصلة بنشأة العلوم الإسلامية، وأن يكون لديه اهتمام بمعرفة الحركة العلمية في تلك المرحلة المبكرة، مستكشفًا لها من مصادرها مستبعدًا أية قراءة مسبقة عما جرىٰ في تلك المرحلة.

وبخصوص الموضوع، فإنَّ القراءة العامة لنشأة العلوم الإسلامية قد صيغت في ضوء ما استقرت عليه العلوم معتمدة علىٰ التصور السائد لاحقًا؛ مما يجعل القارئ للمصادر التي وصلت إلينا من تلك المرحلة تثار لديه تساؤلات كثيرة ولا يمكن الإجابة علىٰ كثير من هذه التساؤلات إلا بدراسات تعتمد مباشرة علىٰ مصادر تلك المرحلة وما تكشفه من منظومة علمية نشأت في سياقها هذه المصنفات التي ندرسها اليوم؛ وعليه فطبيعة الموضوع ومنهجية معالجته سببان وجيهان لاختياره، إضافة إلىٰ شخصية الإمام الطبري التي تثير تساؤلات كثيرة تتصل بالموضوع لاسيما أنَّه اشتهر بكونه مؤرخًا ومفسرًا وفقيهًا لا بكونه محدثًا رغم عنايته

بسرد أسانيد مروياته في التفسير. غموض البعد الحديثي في شخصية الطبري وعدم دراسته رغم كثرة الدراسات عنه يبرر اختياره كنموذج للموضوع.

معايير في اختيار عنوان البحث:

وجود إشكالية واضحة ومضبوطة لموضوع محددة معالمه وأهميته مقدمة منطقية وشرط أساسي لاختيار عنوان مناسب للموضوع، الذي ينبغي أن تتحقق فيه الشروط الآتية:

* أن يرتبط العنوان بشكل أساسي بالإشكالية والفرضية والأسئلة بحيث تتبادر لمن يقرأ العنوانَ الأسئلة والإشكالية نفسها.

* ينبغي أن يكون العنوان جامعًا تحيل مفرداته إلىٰ موضوعه، مانعًا من تصور ما ليس من محتواه جزءًا منه.

* أن يكون العنوان واضحًا ومباشرًا في دلالته علىٰ المحتوىٰ وليس متكلفًا ومصاغًا بطريقة رمزية أو مجازية؛ فعنوان البحث العلمي يختلف عن عناوين الكتب المطبوعة المعدة للبيع.

* لا مانع من أن يكون العنوان طويلًا أو من مستويين لضبط المحتوىٰ أو المنهج، ويفضل أن يكون مرنًا بحيث يمكن إجراء تعديل فيه لو اقتضىٰ الأمر.

كيفية صياغة العنوان:

يصاغ العنوان بطريقة السبر والتقسيم أو العصف الذهني؛ فيضع الباحث كل الاحتمالات الممكنة لأن تكون عنوانًا، مستعينًا

بالمصطلحات التي استخدمها في صياغة الإشكالية، ثم يستبعد منها ما يبدو غير معبر عن المحتوىٰ، ثم يقارن بين ما بقي من العناوين، محددًا ميزات كل عنوان وسلبياته؛ فيختار ما يبدو مناسبًا منها أو يدمج بين أكثر من عنوان بصياغة جديدة، ويختبرها بتسجيل ما يتبادر منها، ويمكن أن يستعين علىٰ ذلك بسؤال باحثين آخرين.

نموذج تطبيقي لاختيار العنوان:

يستحضر الباحث أولًا الإشكالية التي صاغها والفرضيات إن وجدت، ثم يسجل المصطلحات المستخدمة فيهما، وفي مثالنا موضوع العلاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث مع التركيز علىٰ تفسير الطبري، يمكن أن نسجل المفردات الآتية: علم التفسير، علوم الحديث، الرواية، الدراية، الأسانيد، التدوين، نشأة العلوم، التفسير بالمأثور، التفسير بالرأي، الرجال، نقد الأخبار، مدارس التفسير، تفسير الصحابة، تفسير التابعين، الطبري، القرون الأولىٰ، جامع البيان في تأويل القرآن.

نسجل بعض الملاحظات عما سنقوم به من خلال ما حددته الإشكالية:

* الموضوع العام (العلاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث) ليس مقصودًا بعمومه؛ وإنما سيدرس من خلال حالة هي شخصية الإمام الطبري؛ وعليه فالطبري هو نموذج للدراسة يفسر جانبًا من الحالة العامة فلا يلغي استحضار الأسئلة العامة في البحث.

* دراسة الطبري كحالة محدودة بجانب ضيق جدًّا، وهو

البعد الحديثي في شخصيته وفي التعامل مع المرويات في تفسيره، وأثر البعد الحديثي في اختياراته كمفسِّر وليس منهجه في التفسير.

* وعليه؛ فإنَّ العنوان ينبغي أن يجمع بين البعد العام والبعد الخاص المتصل بالطبري، وأن يبيِّن صلة الحديث بعلم التفسير في حقل علم التفسير، وليس العكس؛ فالتخصص الأساسي للبحث هو علم التفسير.

* ونظرًا لكون الفرضية استبعدت وجود أثر لعلوم الحديث في علم التفسير في حالة الطبري؛ فينبغي أن لا يتضمن العنوان ما يدل علىٰ افتراض وجود تأثير ما، وأن يكون حياديًا يحتمل صحة الفرضية أو عدمها.

وبناءً علىٰ ما ذكر يمكن أن نصوغ العنوان كالآتي:

«**العلاقة بين علوم الحديث وعلم التفسير في مرحلة التدوين: الإمام الطبري نموذجًا**».

تفسير العنوان:

* تم التعبير بـ«علاقة» وليس بـ«أثر»؛ لاحتمال عدم وجود أثر كما هو مقتضىٰ الفرضية.

* تم البدء بـ«علوم الحديث»؛ لأنَّه المبحوث عن حضوره في العلم الآخر «علم التفسير»، وتم التعبير بصيغة الجمع «علوم الحديث» عملًا بالاصطلاح الشائع بالجمع، ولأنَّ ما سيبحث عنه علوم حديثية منها: الرواية، الدراية، الرجال، إلخ.

* تم التقييد بـ «مرحلة التدوين»؛ لأنَّ المجال الذي تتطرق له الأسئلة محصور في القرون الأولىٰ التي دونت فيها العلوم، ففي المراحل اللاحقة أصبحت العلاقة أكثر وضوحًا بين العلمين، وتنتهي هذه المرحلة في مجال البحث بالطبري نفسه.

* تم التعبير بـ «الإمام الطبري نموذجًا» وليس تفسير الطبري؛ لأنَّ جانبًا مهمًّا من الدراسة يتصل بشخصية الطبري نفسه، ومدىٰ صلته بعلوم الحديث، مما قد يقتضي من الباحث النظر في مصنفات الطبري الأخرىٰ لمعرفة استخدامه الصناعة الحديثية، ومن الطبيعي أنَّ تفسيره سيكون مجال التطبيق الأساسي لاختبار أثر شخصيته الحديثية في تفسيره.

رابعًا

منهج البحث

تناولنا فيما مضىٰ الإجابة عن سؤالين أساسيين في البحث العلمي (ماذا؟ ولماذا؟)؛ فضبط الإشكالية والفرضية والموضوع وأهميته واختيار العنوان المناسب هي الإجابة عن هذين السؤالين اللذين يضعان الباحث علىٰ خطوة متقدمة في تصور الموضوع، ويحتاج الباحث إلىٰ الإجابة عن سؤالين آخرين ليتمكن من الشروع بالبحث، وهما (كيف؟ وأين؟) كيف أبحث موضوعًا عرفت إشكاليته، وما المنهج الذي ينبغي استخدامه؟ وأين أجد ما أبحث عنه؟

- **منهج البحث:**

بعد أن يحدد الباحث إشكالية بحثه وفرضياته، عليه أن يطرح سؤال الكيف، وهو الذي يتناول طريقة المعالجة للإشكالية أو البرهنة علىٰ الفرضيات، وتتحدد الإجابة من خلال عدد من الأسئلة العامة عما سيقوم به الباحث: هل سَتُحَقِّق نصًّا؟ هل ستصف ظاهرة؟ هل ستُحصي معطيات أو آراء؟ أم هل ستُحلل وتُعلل؟ أم أنك ستؤرخ؟ أم ستصنع بعض هذا وذاك . . .؟، أسئلة

كثيرة يمكن طرحها في الذهن لكن لا يمكن الإجابة علىٰ هذه الأسئلة من دون معرفة بالمنهج العلمي للبحث، والمقصود به، وما هي أنواعه؟ وخصائص كل نوع.

• تعريف المنهج:

يعرف المنهج في اللغة بأنَّه الطريق الواضح، ونَهَج الطريق سلكه. أما في الاصطلاح العلمي فيقصد بالمنهج نسق من القواعد، والضوابط التي تُركب البحث العلمي وتُنظمه.

ويحدد أصحاب المنطق الحديث «المنهج» بأنَّه: «فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[١].

وبعد استعراضه تاريخ الكلمة وتطورها يُعَرِّف الدكتور عبد الرحمن بدوي المنهج بأنَّه «الطريق المؤدي إلىٰ الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن علىٰ سير العقل، وتحدد عملياته حتىٰ يصل إلىٰ نتيجة معلومة»[٢].

ويمكن تفريع معنىٰ المنهج اصطلاحًا إلىٰ العناصر والملاحظات الآتية:

---

(١) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط:٣، وكالة المطبوعات- الكويت ١٩٧٧، ص٤.

(٢) المصدر السابق، ص٥.

* **التنظيم**: منهج البحث العلمي هو طريقة تنظيم العمل البحثي، فلا يمكن أن يوصف عمل بأنَّه بحث علمي ما لم يبن علىٰ نظام واضح سواء من حيث الشكل أو من حيث المحتوىٰ والمنطق الداخلي لبنائه؛ فالبحث العلمي منجز يتأسس علىٰ نظام من القواعد، وأي خلل في ترتيب هذه القواعد وبنائها ينذر بتهاوي البحث واختلال نسقه العلمي، مثله مثل البناء المادي فأي تجاوز للقواعد المنظمة لهندسته ينذر بتهاويه وخرابه، وكذلك البحث العلمي ينبغي أن يحكمه نظام صارم من القواعد تساعد الباحث في أمرين؛ **الأول**: وضوح الخطوات التي ينبغي أن يسير علىٰ أساسها، **والثاني**: منطقية البناء الفكري الذي يشتغل عليه وبالتالي علمية النتائج التي يصل إليها.

* **صلة المنهج بالمحتوىٰ**: منهج أي بحث علمي يتأسس علىٰ طبيعة محتواه الذي تحدده إشكالية الموضوع وأسئلته وفرضيته، ولا يمكن ضبط المنهج من غير وضوح الإشكالية والأسئلة؛ فهي تحدد طريقة المعالجة المناسبة للموضوع، فإذا كان جوهر الإشكالية متصلًا بفهم قضية مستعصية؛ فالمنهج تحليلي يعتمد تفكيكها إلىٰ أجزاء وفهم كل جزء بمفرده وصلته بالأجزاء الأخرىٰ، ولا يصلح في هذه الحالة المنهج الاستقرائي الذي يناسب فيما لو كانت الإشكالية تتجه إلىٰ كشف رابط جامع بين قضايا متشابهة بينها علاقات.

* **أصول المنهج**: ثمة طائفة من القواعد والقوانين المصاغة

والمعروفة هي التي ينبغي أن تهيمن علىٰ سير البحث، وهي عرف علمي متفق عليه ويرتبط بمنطق التفكير فيما يخص المحتوىٰ،كما يرتبط بأعراف متطورة علىٰ مستوىٰ الشكل، وهذه الأخيرة قد تتغير من مدرسة أكاديمية إلىٰ أخرىٰ، ولعلماء المسلمين عبر تراثهم العلمي تقاليدهم المنهجية الخاصة وسنشير إليها.

* **المنهج هو مفتاح الحل**: التقيد بأصول البحث والقواعد الناظمة له من شأنه أن يرشد الباحث إلىٰ نتائج أو حلول ملائمة لأسئلته التي انطلق منها.

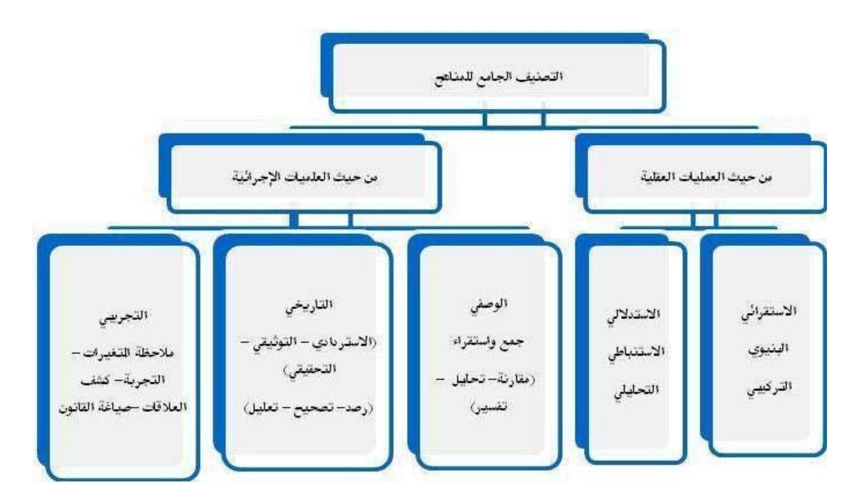
* **المنهج كاشف للمعلومة**: فهو الأداة التي تمكن الباحث من كشف حقيقة مجهولة لديه، أو البرهنة علىٰ أخرىٰ معلومة، أو وضع لبنات في الموضوع تمكن من يأتي بعده من الاكتشاف أو البرهنة.

- **أنواع المنهج:**

تتعدد مناهج البحث العلمي نظرًا لاختلاف التخصصات العلمية وتنوع المدارس في كل تخصص، كما تتنوع وتختلف تسميات المنهج الواحد، وقد تنوعت أساليب ومنطلقات تصنيف المناهج، فمما ذكر من أنواع المناهج: الاستردادي أو التاريخي، والتجريبي، والاستدلالي أو الرياضي، وأضاف آخرون: الإبداعي، والفلسفي، والتنبؤي، والاجتماعي، والوصفي، وثمة كتب أفاضت في هذه الأصناف والاختلاف بينها علىٰ المستوىٰ العام وعلىٰ

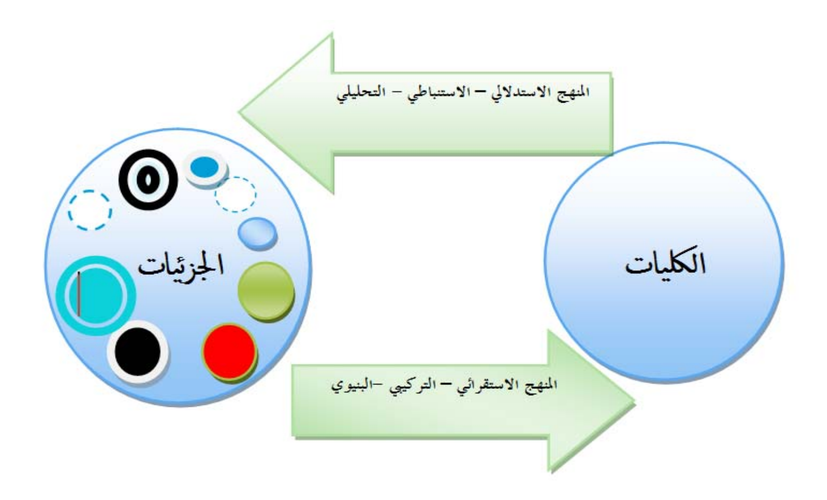
مستوىٰ المعارف المتخصصة، لكن ما نود التنبيه إليه أنَّ مجمل هذه الأصناف والمناهج تشترك في قواعد متفق عليها وأسس جامعة هي آلية عمل هذه المناهج والمنطق النظري لأثرها في البحث العلمي، وهذا ما سنحرص علىٰ توضيحه من أنواع المناهج لأهميته.

وتجدر الملاحظة أنَّ هذا التصنيف لأنواع المناهج هو من قبيل التقريب ولا يعني وجود حدود فاصلة تمامًا بين المناهج؛ فقد تتداخل مع بعضها في بعض الجزئيات، كما قد يستلزم بعضها الآخر أو يتوقف عليه في المسألة نفسها أو في مسائل مرتبطة بها، والمهم في الأمر أن يكون الباحث مدركًا في كل خطوة ما المنهج الذي يعتمده وما المتوقع أن يحققه من خلاله، وقد صنفت المناهج إلىٰ قسمين؛ **الأول**: يتعلق بالعمليات العقلية، **والثاني**: يتعلق بالعمليات الإجرائية، وذلك كما في التشعيب الآتي:



- **أولًا: مناهج البحث من حيث العمليات العقلية:**

يمكن تصنيف مناهج البحث من حيث العمليات العقلية، التي توجهها،أو تسير علىٰ أسسها، إلىٰ نوعين بحسب المنطلق والنهاية:



- **المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي أو التحليلي:**

يعتمد المنهج الاستدلالي –ويسمىٰ الاستنباطي أو التحليلي– علىٰ الربط العقلي بين المقدمات والنتائج، أو بين الأشياء وعللها، أو علىٰ أساس المنطق العقلي، والتأمل الذهني؛فيبدأ التفكير بالكليات ليصل منها إلىٰ الجزئيات واكتشاف العلاقة بين جزئيات الكلية الواحدة والربط المنطقي بينها، فمثلًا كل نصّ يدرس (آيات قرآنية – حديثًا – نصًا أدبيًا – جزءًا من مصدر علمي . . .) يُعد كليًّا والمنهج إلىٰ فهمه هو تفكيكه إلىٰ جزئيات، والكشف عن العلاقة

بين هذه الجزئيات، وكيف يصنع هذا الرابط من الجزئيات قضية كلية، فقد يكون هذا الرابط علاقة نحوية أو بلاغية أو منطقية، أو دلالية . . ، فعندما يقوم الباحث بدراسة نص ما فإنَّه يعتمد المنهج الاستنباطي من حيث إنَّه يستنبط منه حكمًا معينًا، أو الاستدلالي من حيث إنَّه يكشف عن دلالاته، أو التحليلي من حيث إنَّه يدرسه جزءًا جزءًا حتىٰ يتمكن من فهمه، ومنه ما يسمىٰ حديثًا «التفسير التحليلي» الذي يعنىٰ بتحليل الآيات لاستنباط معانيها والكشف عن دلالاتها، وهو المنهج الذي درج عليه المفسرون تاريخيًا، كل حسب أدواته التي يعتمدها في التحليل.

فيما يخص **المثال التطبيقي**، فإنَّ دراسة تفسير الطبري تحتاج في كل موقف من مواقفه إلىٰ اعتماد المنهج التحليلي لمعرفة طبيعة رأيه في الرواية، وموارد تأييده لها أو نقدها أو الإعراض عنها؛ فمواقفه ليست صريحة أو مباشرة دائمًا، وتحتاج إلىٰ تفكيك نصه وإحالاته لفهم خلفية موقفه ومدىٰ كونه يرجع إلىٰ نقد يتصل بعلوم الحديث أم إلىٰ معيار آخر.

- **المنهج الاستقرائي أو التركيبي أو البنيوي:**

هو علىٰ عكس سابقه يبدأ من الجزئيات المتناثرة ليصل منها إلىٰ الكشف عن علاقات تربط بينها، ويكتشف من خلالها قوانين عامة تشكل القضية الكلية موضوع البحث، وبالكشف عن هذه العلاقة يتمكن الباحث من فهم القضية بشكل عام، ويعتمد للوصول

إليها- لاسيما في دراسة الظواهر- علىٰ التحقق بالملاحظة المنظمة والاختبار والتحكم في المتغيرات المختلفة. وأنسب مثال له في العلوم الشرعية «التفسير الموضوعي» أو دراسة «المفردات القرآنية»؛ حيث يلجأ الباحث إلىٰ تتبع موضوع ما (أو مفردة) في القرآن الكريم (يستقرئ الجزئيات) ويكشف عن العلاقة بينها فيركب منها موضوعًا كليًّا أو يكشف عنه بما هو مكون أساسي في بنية النص، وفي الدراسات الفقهية يطبق في دراسة «النظريات الفقهية» حيث يلجأ الباحث إلىٰ استقراء أحكام جزئية منثورة في أبواب فقهية متفرقة يجمع بينها عنصر مشترك، يحاول من خلال استقرائها اكتشاف قانون كلي يحكمها، مثل «التعسف في استعمال الحق»، فهو موجود في مباحث المعاملات والأحوال الشخصية والسياسة الشرعية. . ، فدراسته في جميع هذه المواضع معًا تهدف إلىٰ وضع ضوابط كلية جامعة، ومن أمثلته في علم أصول الفقه طريقة استنباط «مقاصد الشريعة»؛ فإنَّ سندها الأساسي هو الاستقراء.

وفي **المثال التطبيقي**، فإنَّ المنهج الاستقرائي هو الأصل والغالب علىٰ الدراسة، فاكتشاف موقف الطبري خصوصًا والعلاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث عمومًا يعتمد علىٰ تتبع جزئيات منثورة في أماكن كثيرة ضمن مصنفات مختلفة وفي تفسير الطبري نفسه، ومقارنتها لاكتشاف الكلي الجامع بينها وهو القضية الرئيسة موضوع البحث.

- **مناهج البحث من حيث العمليات الإجرائية:**

١- المنهج الوصفي:

لا يعتمد المنهج الوصفي، كما يظن البعض علىٰ مجرد وصف سطحي لظاهرة أو قضية معينة موجودة؛ بل يتعدىٰ ذلك إلىٰ **اكتشاف الحقائق**، وآثارها والعلاقات التي تتصل بها، وتفسيرها، والقوانين التي تحكمها، ووصف المؤثرات والمجالات التي تركت الأثر فيها.

فالوصف في «الدراسات المَسحية» هو دراسة الجوانب المختلفة لظاهرة أو مشكلة معينة في مجتمع أو بيئة محدّدة؛ فلا قيمة لوصف لا يحدد حيثيات الحالة وظروفها، فما يخضع للوصف يخضع للتغير؛ لذا فإنَّ الوصف ينبغي أن يقرن بالظروف والأحوال والشروط المتصلة به. والوصف في الدراسات المتعلقة بالعلاقات بين الموصوفات يرصد المتغيرات المختلفة ويربط بعضها ببعض، ويحدد العوامل المشتركة بينها. وكذلك يستخدم المنهج الوصفي في الدراسات التي ترصد تطور ظواهر أو أفكار معينة، فيتابعها مع ما يطرأ عليها من تغيرات وشروط وظروف كل حالة.

ويعتمد المنهج الوصفي، أيًّا تكن الغاية منه أو نوع الدراسة التي تعتمده، للوصول إلىٰ نتائج مقبولة علىٰ:

١- تجميع الحقائق والمعلومات عن الأشياء الموصوفة.

٢- مقارنتها ببعضها.

٣- تحليل هذه المعطيات.

٤- تفسير نتائج الوصف وطبيعة العلاقة بينها.

وكما نلاحظ، ثمة علاقة وتداخل بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ فالمنهج الوصفي كعمل شكلي إجرائي لا يبلغ غايته ما لم يتبع بعمل عقلي يتجه إلىٰ تحليل المعطيات وتفسيرها، ويمكن للعمل الإجرائي أن يقوم به باحث مساعد.

ومن **تطبيقات المنهج الوصفي في العلوم الشرعية** ما شاع من دراسات مناهج المفسرين أو المحدثين أو المتكلمين أو الفقهاء، حتىٰ غدت هذه الدراسات ملجأ الحائرين من الباحثين، ظنًّا منهم أنها مجرد أمر شكلي وصفي لا يرتب مسؤولية علمية علىٰ الباحث، وقد جرىٰ كذلك، حتىٰ غدت معظم تلك الدراسات عقيمة الفائدة؛ لأنها لم تستكمل شروط المنهج الوصفي وعناصره، فهي تكتفي بعنصر جمع المعلومات منقوصًا، فلا تستحضر ظروف كل معلومة وشروطها، فمثلًا عند عرض سيرة مفسر ما (أو فقيه أو متكلم ...) ينبغي النظر في الظروف المحيطة بحياته اجتماعيًا وسياسيًا ...، ثم مقارنة هذه الظروف في مراحل مختلفة من سيرته العلمية، وتحليل أثر تلك الظروف في شخصيته، ثم ملاحظة مدىٰ تأثير ذلك في اختياراته العلمية، والأمر نفسه ينبغي أن ينطبق علىٰ إنتاجه العلمي في مراحله المختلفة مقارنًا بمراحل سيرته العلمية؛ فأصحاب التفاسير الموسوعية أمضوا سنين طويلة في تأليفها، وكل مفسر كانت له أنشطة أخرىٰ مع اشتغاله بالتفسير، وتتطور شخصيته

العلمية من سنة إلىٰ أخرىٰ، فينبغي أن يوصف هذا التطور في دراسة تفسيره،وهذا الوصف لا يتأتىٰ بالتعامل مع مدونة التفسير فقط؛وإنما باستكمال عناصر المنهج الوصفي التي تسجل ملاحظات علىٰ كل معلومة مقترنة بحيثياتها وشروطها وآثار كل ذلك في تكوينها وتطورها.

وفي **المثال التطبيقي**، سيعتمد الباحث المنهج الوصفي ليحدد طبيعة المصادر التي ستكون مجال الدراسة، كما سيصف شخصية الطبري في مراحلها المختلفة وكما تجلت في مصنفاته فيما يخص البعد الحديثي فيها، ويقارن مواقفه بين مصنف وآخر من هذا البعد، كما سيقارن شخصيته بشخصيات أخرىٰ من المفسرين عرفت في هذه المرحلة أو قبله ومدىٰ صلتها بعلم الحديث.

٢- **المنهج التاريخي**: يعتمد المنهج التاريخي علىٰ التوثيق والتفسير للأحداث التاريخية، ويهدف المنهج التاريخيّ للوصول إلىٰ المبادئ والقوانين العامّة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، ويمكن أن يلحق بالبحث التاريخي البحث **التوثيقي** (تمحيص الوثائق أو نسبة المرويات) والبحث **التحقيقي** (تدقيق النصوص وإخراجها).

ويعتمد البحث التاريخي علىٰ دراسة المعطيات والوثائق التاريخية والسجلات؛ فمنها يتمّ استخلاص الحجج، وتجميعها لتكوين استنتاجات قد تدعم الحقائق المجهولة حتّىٰ ذلك الوقت، أو لتقديم تعميمات فيما يتعلق بالأحداث الماضية أو الحاضرة.

ومن أهداف البحث التاريخي تحليل الحقائق المتعلّقة بالمشكلات الإنسانية والقوىٰ الاجتماعية التي شكّلت الحاضر؛ فالخلفية التاريخية تساعد في فهم الحاضر. وقد يسمي البعض المنهج التاريخي المنهجَ **الاستردادي**؛ لأنَّه يعتمد علىٰ عملية استرداد ما كان في الماضي ليتحقق من مجرىٰ الأحداث، ولتحليل القوىٰ والمشكلات التي صاغت الحاضر .

وأهمّ ما يقوم به الباحث من إجراءات في مجال البحث التاريخيّ هو:

* انتقاء المشكلة التي تهمّه أو تواجهه.

* جمع المادّة العلمية عن تلك المشكلة من جميع المصادر المتوفرة.

* تمحيص المادّة العلمية اللازمة ونقدها وتقويمها.

* صياغة الفروض التي تفسّر الأحداث علىٰ ضوء ما توفّر للباحث من معلومات مدروسة ومقيّمة.

وقد قسّم الدكتور رشدي فكار[1] المنهج التاريخي إلىٰ قسمين من حيث الاستعمال:

١- **المنهج التاريخي كطريقة بحث**، وهو الذي يُعنىٰ بالتأريخ

---

(١) رشدي فكار، لمحات عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر، ط:١ مكتبة وهبة، ١٩٨٢، ص١٣-١٤.

للعلوم جميعها، عبر التساؤلات الثلاثة: كيف نشأ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل؟

٢- **المنهج التاريخي كقدرة شرح،** وهذا يخص الدراسات التاريخية، وقد ميَّز فيه بين ثلاثة مستويات:

أ- منهج المؤرخ: الذي يعتمد علىٰ كيفية الاحتفاظ بالتسلسل والاسترسال للأفعال والأفكار عبر التاريخ؛ فهو منهج رصدي.

ب- منهج عالم التاريخ: الذي يهدف إلىٰ تصحيح التاريخ وغربلته مما علق به من تغميض المؤرخين وتذوقاتهم وانتماءاتهم.

ت- فلسفة التاريخ: التي تُعنىٰ بـ«تعليل الواقع والأحداث الصحيحة».

هذا، ومن المهم أن نلاحظ أنَّ المنهج التاريخي يعد من أبسط المناهج استعمالًا كطريقة بحث إن لم يكن أساسها؛ فهو مدخل ضروري لفهم القضية والشروع بها، ولكل علم تاريخه الخاص الذي يعدُّ العلم به شرطًا لأهلية الباحث لدراسة قضية من قضاياه. كما يعد من أهم المناهج من حيث التطبيق. فلا يكاد يخلو بحث من جانب منه، فكل باحث يؤرخ لاستشعار المشكلة من قبل الباحثين قبله، ويرصد الدراسات السابقة المتصلة بها.

لكنه كمنهج يخص المؤرخين والباحثين في قضايا تاريخية فيه العمق والدقة ما يحوج الباحث إلىٰ مراسٍ وخبرة طويلة مع التعامل مع المصادر التاريخية.

ويعدُّ تأريخ العلوم مجالًا من المجالات التي تحتاج المنهج التاريخي، لاسيما ما يتصل بالتعامل مع الوثائق والمصادر وتحليلها ومقارنتها، **والمثال التطبيقي** الذي ضربناه واحد منها؛ فهو من جانب تأريخ للعلاقة بين علمي التفسير والحديث، وتأريخ لشخصية الطبري من حيث صلتها بعلم الحديث، لكن المنهج التاريخي هنا ليس أصلًا؛ بل من شأن هذا الجانب أن يصحح معلومات تاريخية حساسة تتصل بتلك المرحلة من حيث العلوم أو الشخصيات، وأن يطور أدوات تطبيقية في النقد التاريخي في تاريخ العلوم الشرعية.

٣- المنهج التجريبي: يهدف البحث التجريبي بصفة عامّة إلىٰ تحليل ظاهرة ما، وفهمها، ثمّ معرفة تأثير موقف معين أو عامل معين في تلك الظاهرة، ويعتمد في العلوم التي يمكن أن تكتشف قوانينها بالتجارب سواء كانت مادية كعلوم الأحياء أو إنسانية كالعلوم الاجتماعية والنفسية وعلم الإدارة والإعلام.

ويعتمد المنهج التجريبي علىٰ عناصر **الملاحظة** لحالة عناصر التجربة (وهي جانب وصفي)، **والفرض** وهو وضع قانون يتوقع الباحث وفق معطيات أولية أنَّه رابط العلاقة بين عناصر التجربة، **والتجربة** وهي إخضاع العناصر لنمط من التأثير والعلاقات فيما بينها لاكتشاف **القانون** الذي يربط بينها.

فيعتمد الباحث الذي يستخدم المنهج التجريبي علىٰ دراسة المتغيرات الخاصة بالظاهرة محل البحث، ليكشف العلاقة بين المتغيرات. والباحث هو الموجه للحالة أو المشكلة، وهو الذي

يتحكم بها في ضوء فرضياته، وقد يلجأ إلىٰ إدخال متغيرات جديدة من أجل التوصل إلىٰ إثبات أو نفي علاقة مفترضة ما.

* يشترط في المنهج التجريبي توافر إمكانية ضبط المتغيرات؛ فهو يعتمد علىٰ الوصف، ولا يمكن وصف من غير ضبط الحالة وتغيراتها.

* ومن سلبيات المنهج التجريبي: صعوبة تحقيق الضبط التجريبي في المواضيع والمواقف الاجتماعية لارتباطها بالإنسان القادر علىٰ التصنع، وصعوبة وجود تشابه تام كما في الطبيعيات.

* من سلبيات المنهج التجريبي: وجود عوامل سببية ومتغيرات كثيرة يمكن أن تؤثر في الموقف التجريبي ويصعب السيطرة عليها ومن ثمَّ يصعب الوصول إلىٰ القوانين التي تحدد العلاقات السببية بين المتغيرات.

* يمكن أن يعتمد المنهج التجريبي في العلوم الشرعية في مجال الدعوة والإصلاح الاجتماعي واختبار دور الوسائل المتبعة في صناعة الأثر سلبيًا أو إيجابيًا. ولا مجال للمنهج التجريبي في النموذج المطروح.

ملاحظات فيما يخص مناهج البحث عمومًا:

* ما ذكرناه آنفًا من مناهج عام يمكن أن يطبق في كل العلوم، لكن ثمة خصوصيات للمناهج في كل تخصص، ويمكن أن تنسب المناهج إلىٰ بعض العلوم لهذه الخصوصيات، فتأخذ اسمها

متضمنة ما ذكرناه وزيادة؛ فالبحث الشرعي (يعنىٰ بدراسة النصوص الشرعية)، والبحث القانوني (يعنىٰ بدراسة القوانين وفلسفتها)، والبحث الفلسفي (يهدف إلىٰ تعميق النظرة وشموليتها)، والبحث التنبؤي (الدراسة المستقبلية)، والبحث الاجتماعي (يختص بالظاهرة الاجتماعية)، والبحث الإبداعي (يُعنىٰ بعملية الإبداع في العلم والفن والأدب وأسبابها).

* ثمة تداخل بين المناهج العقلية والإجرائية عند إجراء البحوث، فتطبق معًا أو بعضها في بعض البحث والبعض الآخر في أجزاء أخرىٰ منه، فليس المهم اختيار هذا المنهج أو ذاك؛ وإنما **تناسبه** مع الموضوع المدروس، وأن يعرِف الباحث ويعرِّف **أين في بحثه وكيف سيستخدم** هذا المنهج أو ذاك **ويعلل** جدوىٰ استخدامه دون غيره، هذا التداخل لا ينبغي أن يحول دون وجود منهج أساسي يستحوذ علىٰ عموم البحث. وفي المثال التطبيقي يُعد المنهج الاستقرائي هو الأصل والغالب في البحث، والمناهج الأخرىٰ تستخدم في أجزاء منه شرحناها.

* البعد النقدي لا يفارق أيًّا من المناهج؛ فالنقد ليس منهجًا مستقلًا، وإنما هو ملكة يمكن بها جعل المنهج منتجًا وفعالًا، والنقد المقصود هنا ببعديه الإيجابي والسلبي، فالوصول إلىٰ رؤية موضوعية للقضية يحتاج نقدًا صارمًا يستبعد فيه الباحث خلفياته وميوله في الوصف أو التأريخ أو التجريب أو التحليل والاستقراء.

* الشك المنهجي هو مفتاح النقد؛ فالاستفهام الذي يطرحه الباحث أمام كل معلومة ولو علىٰ سبيل الافتراض يُمَكِّنه من اختبارها، ولو كانت المعلومة محل تسليم علمي أو إيماني، فإنَّ إخضاعها للبحث من أجل البرهنة يفرض علىٰ الباحث أن يتعامل معها تعامل الشاك فيها حتىٰ يتمكن من مقاربتها بشكل حيادي مقنع، وهذا الشك يبقىٰ منهجيًا مفترضًا وليس حقيقيًا بالضرورة؛ فدراسة مسألة عقدية قطعية أو ظنية من خلال أسئلة علمية مفترضة لا يعني أنَّ الدارس تخلىٰ عن إيمانه، وإنما الوصول إلىٰ البرهان العلمي يقتضي سؤالًا معرفيًا يشكك في الطرح الإيماني ويستحضر منظور غير المؤمن، وقد استخدم هذا الأسلوب في الشك إبراهيم عليه السلام لإقناع قومه بزيف الشرك وعبادة الكواكب عندما افترض القمر ربًا ثم الشمس[1]، بل جاء الهدي القرآني صريحًا في أمر الرسول ﷺ بالتزام تبني الحقيقة الثابتة والواضحة حتىٰ إن كانت تؤيد وجهة نظر مرفوضة إيمانيًا؛ ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

---

(١) ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٤-٧٩].

شروط منهج البحث عمومًا:

عند اختيار أي من المناهج المذكورة لتطبيقه ينبغي أن تُلحظ في الاختيار شروط لا بدَّ من توافرها في المنهج لتتناسب مع الموضوع:

١- أن يكون مناسبًا للموضوع من حيث الاختصاص؛ فلا يمكن تطبيق منهج تجريبي في بحث موضوعه الكشف عن معلومة مجهولة.

٢- أن تتوفر وسائله لدىٰ الباحث؛ فالبحوث التي تحتاج إلىٰ دراسات مسحية أو إحصائية أو تجريبية تحتاج معطيات تتجاوز مجرد الكفاءة للبحث.

٣- أن تتوفر الأهلية لدىٰ الباحث لاستخدامه؛ فتحليل الاستبيانات وقراءة الوثائق وإجراء التجارب. . .، كل ذلك يحتاج مهارات خاصة ينبغي أن يكون الباحث متمكنًا منها.

٤- أن يتوقع الباحث ويعلل كفاءة المنهج الذي اختاره لعلاج الإشكالية أو الإجابة علىٰ الأسئلة واختبار الفرضيات.

وينبغي التأكيد أنَّه من الضروري في البحث العلمي التركيز علىٰ العقلية النقدية والتفكير المفتوح، والتفكير من زوايا جديدة، وغير ذلك من أساسيات التفكير النقدي، والإبداعي، والتخلي عن الأفكار المسبقة والآراء الموروثة أو المدعىٰ الإجماع عليها . . . إلخ، والانطلاق في البحث بأفق جديد.

أسئلة تطبيقية عند اختيار المنهج المناسب للموضوع:

١- ما هو عنوان البحث الذي تعتزم القيام به؟

٢- ما هي إشكالية البحث وأهم الأسئلة التي تعتزم دراستها؟

٣- ما الفرضية التي وضعتها لمعالجة الإشكالية (إن استخدمت الفرضيات)؟

٤- ما الاختصاص والمجال العلمي الذي يدخل فيه الموضوع؟

٥- هل حددت في بحثك الجوانب التي تحتاج إلىٰ التحليل والجوانب التي تحتاج إلىٰ التركيب؟

٦- هل حددت ما تحتاجه من المناهج الإجرائية معللًا ذلك بذكر نماذج تطبيقية لتوظيفها؟

٧- هل تتوافر لديك الوسائل والكفاءة اللازمة لتطبيق ما اخترت من مناهج؟

خامسًا

تحديد المصادر والمراجع وجمع المعلومات

يجب أن يحدد الباحث ابتداء المدونة العلمية التي هي مظنة المعلومات التي يحتاجها، وهذا يتوقف علىٰ ضبط الموضوع ومجاله في ضوء الإشكالية والأسئلة؛ فلا يمكن أن يشرع في تحديد المصادر التي سيبحث فيها ما لم يكن قد أحكم الإشكالية والأسئلة وحدد ما يدخل في موضوعه وما لا يدخل فيه.

ويتم جمع المادة الأولية للبحث العلمي بأربع وسائل وبحسب طبيعة الموضوع:

١- **القراءة:** ويمكن أن نصنفها إلىٰ مستويات: **القراءة التمهيدية** وهي التي تتم في المراحل الأولىٰ لاختيار الموضوع وضبط الإشكالية، كما تعتمد القراءة التمهيدية في المراحل الأولىٰ من البحث بعد اعتماده لتحديد أولويات المصادر وتوزيعها علىٰ محاور البحث؛ **والقراءة المعمقة** ويعتني الباحث فيها باختبار المعلومة ومناقشتها ونقدها، ويعتمد هذا المستوىٰ من القراءة في المصادر التي تتصل مباشرة بإشكالية البحث سواء في مرحلة اختيار

الموضوع أو بعد اعتماده؛ **والقراءة المتخصصة** وهي التي يعتمدها الباحث لنقل المعلومات وتقميشها واعتمادها في البحث، وهذه القراءة متعمقة بالضرورة وتزيد عليها عملية نقل المعلومة والتعليق عليها.

٢- **الملاحظة**: وذلك باستخدام البصر والحس في رصد المتغيرات والعلاقات بين العناصر التي هي موضوع تجربة في البحث (يحتاج إليها في البحوث التجريبية).

٣- **المقابلة**: الحصول علىٰ المعلومات من مصادرها البشرية وتعتمد علىٰ الاستجواب الشخصي في الحصول علىٰ المعلومة من خلال اللقاء (يحتاج إليها في البحوث الميدانية غالبًا).

٤- **الاستبيان**: وسيلة لجمع المعلومات عن طريق تعبئة استمارات من قبل المستجوبين وذلك لرصد آراء فئة معينة تجاه قضايا محددة.

وتتم الاستعانة لمعرفة المصادر ذات الصلة بالوسائل الآتية:

١- الاستعانة بالفهارس العلمية التقليدية للمكتبات، التي تعتمد عادة تصنيف «ديوي».

٢- الاستعانة بالفهارس الإلكترونية للمكتبات، ويمكن الإفادة منها من مداخل العنوان للكتاب أو المقال، أو الموضوع، أو المؤلف، أو الكلمات المفتاحية (وهي الكلمات التي تعبر عن الموضوعات التي يتناولها الكتاب أو المقال).

٣- الاستعانة بمحركات البحث علىٰ الإنترنت لاسيما المتخصصة في البحث العلمي، أو المواقع العلمية المتخصصة لاسيما تلك التي تقدم قواعد بيانات بالإنتاج العلمي المتصل بمجالها.

٤- الاستعانة بفهارس دور النشر ومنشورات الجامعات وكشافات الرسائل العلمية.

٥- البحث في الدوريات والموسوعات والنشرات المتنوعة.

٦- البحث في قائمة مصادر الكتب المتخصصة التي يرجع إليها الباحث.

٧- سؤال المختصين والذين صنفوا في موضوعات قريبة من موضوع الباحث.

تصنيف ديوي العشري:

أرجع الأمريكي ملفيل ديوي (١٨٥١-١٩٣١م) معارف الإنسان وعلومه إلىٰ تسعة أصول رئيسة، وخصص أصلًا لما لا يندرج من الكتب تحت تلك الأصول التسعة، وسمي هذا الأصل بـ«المعارف العامة» فصار عدد الأصول التي تعود إليها جميع المعارف التي توصل إليها الإنسان عشرة أصول- حسب تصنيفه-، يرمز لكل أصل برقم يدل عليه، وهذه الأصول موضحة في الجدول الآتي.

ويرجع انتشار هذا التصنيف في النصف الثاني من القرن

العشرين، واعتماده في أكثر مكتبات أمريكا وبعض أوروبا، إلىٰ تبني المهتمين بشؤون المكتبات وتصنيفها هذا النظام في مؤتمرهم العالمي الذي تم انعقاده سنة **١٩٣٧م**، في محاولة منهم إلىٰ توحيد نظم تصنيف المكتبات وتسهيل المعرفة. وقد اعتمدت المكتبات في العالم العربي تطبيق التصنيف العشري في تصنيف محتوياتها، وترتيب موجوداتها.

جدول تصنيف ديوي العشري

الأصل	الرقم المكتبي
١- المعارف العامة	(٠٠٠ - ٠٩٩)
٢- الفلسفة وعلم النفس	(١٠٠ - ١٩٩)
٣- الديانات	(٢٠٠ - ٢٩٩)
٤- العلوم الاجتماعية	(٣٠٠ - ٣٩٩)
٥- اللغات	(٤٠٠ - ٤٩٩)
٦- العلوم البحتة	(٥٠٠ - ٥٩٩)
٧- العلوم التطبيقية	(٦٠٠ - ٦٩٩)
٨- الفنون الجميلة	(٧٠٠ - ٧٩٩)
٩- الآداب	(٨٠٠ - ٨٩٩)
١٠- الجغرافيا والتاريخ والتراجم	(٩٠٠ - ٩٩٩)

وقد جعل تحت كل أصل عشرة فروع، وتحت كل فرع عشرة أجزاء وخص كل جزء برقم واحد، ومثال هذا أنَّه رمز للعلوم الاجتماعية بـ:

(٣٠٠-٣٩٩) وجعل تحتها عشرة فروع:

* ٣٠٠-٣٠٩ العلوم الاجتماعية.
* ٣١٠-٣١٩ الإحصاء.
* ٣٢٠-٣٢٩ العلوم السياسية.

وهكذا، فكان (٣٧٠-٣٧٩) التربية والتعليم وتحت كل فرع عشرة أجزاء.

ومما انتقد به هذا التصنيف وبخاصة في أصله الثالث أنَّه جعل جميع الديانات السماوية وغيرها تحت الرمز (٢٠٠-٢٩٩) وخص الديانة المسيحية بمعظم أرقام هذا الأصل، وضم الدين الإسلامي إلىٰ غيره من الديانات الأخرىٰ، فلم يجعل له رقمًا خاصًا مستقلًا به، كفرع من فروع هذا الأصل، مع كثرة علوم الإسلام، وتعدد فروعها وأجزائها؛ مما حمل المهتمين بالمكتبات العربية وتصنيفها علىٰ تعديل التصنيف العشري في ترجمته العربية، وصار العدد (٢١٠) وأجزاؤه للدين الإسلامي. محاولين أن يستوعب هذا التعديل تصنيف المكتبة الإسلامية فترىٰ مثلًا المذهب الشافعي في تصنيف رقم (٢١٧,٣) وتحليل ذلك:

* ٢٠٠ ديانات.
* ٢١٠ الدين الإسلامي.

* **٢١٧** المذاهب الإسلامية.

* **٢١٧,٣** المذهب الشافعي.

جمع المعلومات وتصنيفها (التقميش):

التقميش لغة هو «جمع الشيء من ههنا وههنا»، أما في الاصطلاح المنهجي فهو عملية جمع المعلومات الموثقة من مصادرها بواسطة:

* الجذاذات (البطاقات) وما شابهها.

* مذكرة الباحث.

* الضبط علىٰ هامش الكتب أو المصورات (تظليل + كتابة بقلم رصاص + فهرس للأفكار المهمة).

* المصادر الرقمية (نقل إلىٰ البطاقات أو ملف في الحاسوب خاص بالبحث + فهرس المعلومات ضمن البطاقات).

* توثيق البيانات المتنوعة (وثائق - استبيانات - وسائل إعلام . . .).

شروط البطاقات التي تجمع عليها المعلومات:

البطاقات هي أفضل وسيلة للباحث المبتدئ كي يتمكن من تنظيم بحثه من بدايته وحتىٰ الانتهاء من صياغته، ولكي تؤدي البطاقات أغراضها ينبغي أن تتحقق فيها الشروط الآتية:

١- ألا يكتب إلا علىٰ وجه واحد من الجذاذة.

٢- أن يقتصر علىٰ فكرة واحدة أو نص واحد لكل جذاذة.

٣- أن ينقل النص بأمانة كاملة، ولا يتصرف في لفظه إلا إذا كان موطن الفائدة في المصدر واسعًا جدًّا.

٤- أن يكتب التعليق المناسب علىٰ كل نص أسفله، مع تمييز النص بعلامات التنصيص، هذا ولا بدَّ من كتابة النص بالحبر الجاف أو السائل، بينما يستحسن كتابة التعليق بقلم الرصاص؛ لأنَّه معرض للتغيير في كل حين، أو بلون مختلف يميز تعليق الباحث من كلام المصدر.

٥- استعمال جذاذات ذات حجم واحد؛ حتىٰ تكون أيسر في التصنيف والترتيب والجمع.

٦- تصنيف الجذاذات حسب فصول المخطط وأبوابه، بواسطة أحزمة مطاطية أو أغلفة خاصة بها، مع فصل كل مجموعة عن الأخرىٰ بواسطة جذاذات أكثر ارتفاعًا، يُكتب علىٰ رؤوسها عناوين الأبواب والفصول، أو وضع كل فصل ضمن ظرف خاص، وأن يتم هذا التصنيف يوميًا بعد الانتهاء من التقميش ولا تتراكم البطاقات لوقت لاحق.

٧- أن ينضبط بطريقة واحدة في تدوين البطاقات ولا يتردد بين أسلوب وآخر في تدوين المعلومات عليها.

٨- بطاقة المصدر هي بطاقة توثق معلومات الكتاب الذي يقرر الباحث أن ينقل شيئًا منه للتوثيق، وتكتب هذه المعلومات عن الكتاب قبل نقل أي شيء منه، وتتضمن البطاقة المحتويات الآتية:

بطاقة الكتاب: تكتب قبل البدء بنقل أي معلومة من أي كتاب

عنوان الكتاب كاملاً:
اسم المؤلف كاملاً:
اسم المحقق أو المترجم:
رقم الطبعة:
تاريخ الطبعة:
اسم الدار:
المكان:

٩- تتضمن بطاقة البحث المعلومة التي يرىٰ الباحث أنها مهمة في موضوعه ويمكن أن يوثقها في بحثه، وتحتوي إضافة إلىٰ المعلومة اسم الكتاب والمؤلف ورقم الجزء والصفحة، وكذلك رقم الباب والفصل الذي تتصل المعلومة به، وعنوان الفكرة موضوع البطاقة، ثم تعليق الباحث علىٰ المعلومة إن كان لديه تعليق ويميزه بلون آخر، ويمكن الاستئناس بالشكل الآتي للبطاقة:

اسم الكتاب، المؤلف، ج ص ب ١ ف ٢ :عنوان الفكرة

"..النص الذي نقلته من المصدر..."

أو خلاصة الفكرة إن كان النص طويلاً.

تعليق الباحث:مثلاً:نقد للفكرة، أو ربط الفكرة بأكثر من مبحث، أو المقارنة مع مصدر آخر، أو مراجعة الفكرة في مكان آخر...(بلون مختلف)

مقياس (١٠×١٤) سم

سادسًا

صياغة البحث، والخاتمة والمقدمة

لعل المرحلة الأهم في إنجاز البحث هي صياغته نصًّا مكتوبًا؛ ففي هذه المرحلة يتحول التفكير بالموضوع ذهنًا إلىٰ عبارة مكتوبة، وتبرز أهمية هذه المرحلة من كونها تكشف عن صحة ودقة الخطوات السابقة، فبقدر ما يلتزم الباحث بالقواعد المنهجية في المراحل الأولىٰ من عمله البحثي بقدر ما تسهل عليه صياغة بحثه، فإذا تساهل في الالتزام بهذه الخطوات واستعجل أو تجاوز بعضها فإنه سيمضي وقتًا مضاعفًا في مرحلة الصياغة، وقد يضطر إلىٰ العودة خطوات إلىٰ الوراء ليستكمل معلومات ناقصة أو لم ينقلها بدقة كافية للاعتماد عليها، كما أنَّ مرحلة الصياغة تكشف عن نضج الأفكار ووضوح تصور النقاش حولها، وبالصياغة يكمل الباحث تصوره لكل محور من بحثه حيث تصبح إمكانية التعديل بعد إنهاء الصياغة صعبة وضئيلة.

كيف أصوغ ما جمعته من معلومات؟

إذا اتبع الباحث الخطوات المنهجية في تقميش المعلومات

فينبغي أن يجد معلومات بحثه أمامه مصنفة بحسب الخطة التي وضعها؛ **فالخطوة الأولىٰ** في الصياغة: أن يتأكد من تصنيفه البطاقات بحسب الخطة التي انتهىٰ إليها الباحث.

الخطوة الثانية: أن يشرع بقراءة مجموعة البطاقات المتصلة بالفكرة الأولىٰ في الخطة التي يودّ صياغتها، فيقرأ محتواها قراءة أولية ويقارن بينها، وفي أثناء القراءة يرتب البطاقات بحسب التسلسل المنطقي للمعلومات التي فيها، أو بحسب أهمية المصدر أو تاريخه، ويقدم من البطاقات ما يُعد مصدرًا أساسيًا أو ما سيعتمد علىٰ صياغته في عرض الفكرة. **الخطوة الثالثة**: الشروع في الكتابة؛ فيبدأ بعرض خلاصة تكتنز المعلومات ذات الصلة المباشرة بالعنوان الذي اختاره للفكرة التي سيعرضها، فيكتب الأفكار بعبارته ويوثق من مصدر البطاقة عند ورود معلومة جديدة في الصياغة، ومن المهم جدًّا أن يلاحظ الباحث في هذه المرحلة ما يأتي:

* الاعتماد علىٰ لغته الخاصة، ويتجنب ما أمكن النقل الحرفي من البطاقات.

* الدخول المباشر في الموضوع مع إيجاز العبارة بأكبر قدر ممكن، والبعد عن الحشو في الكلام، واللغة العاطفية.

* أن يستحضر في الذهن دائمًا إشكالية البحث وأسئلته، ويتساءل عن مدىٰ ملائمة ما يصاغ لعلاجها.

* يبتعد في الصياغة عن ذكر ما هو معلوم لدىٰ القارئ المعني بالموضوع، سواء في المقدمات أو النص أو التعليقات، ويكتفي بما

هو من صميم ما يبحث عنه، ويؤخذ بالاعتبار هنا فقط من سيقرأ البحث من المعنيين بموضوعه ويحظىٰ باهتمامهم وليس عامة القراء، ومن الأخطاء الشائعة في هذا المجال كثرة المقدمات التي لا تقدم جديدًا للقارئ وتكرر ما هو بدهي، وكذلك كثرة التعريفات (لغة واصطلاحًا) لما هو معروف وشائع، ولا يخص الموضوع.

* ليس من الضروري أن يبدأ الباحث بالصياغة حسب التسلسل في الخطة؛ فيمكن أن يبدأ بفصل متأخر مكتمل المعلومات ويؤخر صياغة فصل متقدم ما تزال معلوماته ناقصة، بشرط ألا يكون الفصل المتأخر متوقفًا علىٰ معرفة نتائج فصل متقدم، فالأجدىٰ في الصياغة أن تبدأ بكتابة تلك الأجزاء من الأطروحة التي تشعر أنك أكثر ارتياحًا لها، ثم انتقل بعد ذلك لإكمال مختلف الفقرات، فذلك أكثر الطرق إنتاجًا في كتابة الأطروحة، كما أنه ليس من الضروري أن تتأخر الصياغة حتىٰ يكتمل جمع البطاقات لكامل الأطروحة، فيمكن أن تشرع بصياغة فصل اكتملت معلوماته، وأنت تستكمل معلومات الفصول الأخرىٰ.

* الصياغة لا تنجز بخطوة واحدة وانتهىٰ الأمر؛ وإنما هي عملية مركبة تتم عبر مراحل، فالشروع فيها هو الأصعب وسيضطر الباحث ومن حيث لا يشعر إلىٰ تكرار بعض الكلمات مرات متعددة في الفقرة الواحدة وقد تسيطر عليه لازمة من العبارات لا يتمكن من التخلص منها في البداية، ولا ينبغي أن يتوقف عن الصياغة بسبب

ذلك؛ فتلك عيوب يمكن تداركها من خلال المراجعة التي ستأخذ من الباحث وقتًا لا يقل عن الصياغة، فعليه أن يرجع إلىٰ ما كتبه بعد فترة ليراجعه ويدققه، فيعدل بعض الكلمات والعبارات، ويحذف أخرىٰ، وقد يضطر إلىٰ تعديل الصياغة كليًّا، فهذا أمر طبيعي في الكتابة، ويستحسن أن يستعين بصديق ليقرأ ما كتبه الباحث ويعطيه ملاحظات عليه سواء علىٰ مستوىٰ الصياغة أو المحتوىٰ؛ فالقارئ يرىٰ في النص من العيوب ما لا يراه الكاتب.

* بعد الانتهاء من صياغة محتوىٰ البطاقات المتصلة بالفقرة، يضع الباحث إشارة خاصة علىٰ البطاقة تدل علىٰ أنَّه انتهىٰ منها، ويستحسن أن يسطّر الأفكار التي وثقها من هذه البطاقة، ويعيد البطاقة إلىٰ مكانها وفق الترتيب الذي صنفه قبل الشروع في الصياغة، وإذا كان ثمة حاجة للبطاقة في مكان آخر من البحث وضعها فيه ليعود إليها في حينه.

كيف أوثق ما صغته من معلومات؟

* تضاف حاشية أسفل الصفحة عند انتهاء الفقرة التي هي محل الشاهد أو النقل من المصدر، وتدرج الحاشية بشكل آلي في أثناء الكتابة علىٰ الحاسوب، أما إذا كانت الكتابة علىٰ كراسٍ، فتوضع الحواشي علىٰ الصفحة المقابلة للصفحة التي تتم الصياغة عليها؛ فذلك يساعد في تقدير الحجم المناسب للحاشية عند إعادة الكتابة من المسودة في كراسٍ جديد.

* يكتب في الحاشية ما يأتي: انظر (إذا كانت العبارة بتصرف من الباحث، وتحذف إذا كان للعبارة علامة تنصيص «نقل النص حرفيًا من المصدر»): شهرة المؤلف، ثم اسمه، ثم اسم الكتاب، ثم معلومات الطبعة ومكانها، ثم الجزء ثم الصفحة.

* مثال: (انظر: الطبري، ابن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: محمود شاكر، ط:١ دار الشروق- القاهرة ١٩٨٢م، ج ٥، ص١٤٨).

* عند التوثيق في المرة التالية من المصدر نفسه تحذف معلومات الطباعة ويرمز إليها كمرجع سابق: م.س.

* تستبدل في التوثيق للدوريات معلومات الطباعة باسم الدورية والجهة التي تصدرها ورقمها وتاريخ نشرها.

* توثق البحوث غير المنشورة، بإضافة (بحث غير منشور) ويضيف إشارة إلىٰ كونه مشاركًا في مؤتمر مع ذكر تاريخه، أو أنَّه قدم إلىٰ جهة ما، أو أية معلومات من شأنها أن تقدم إضافة توثيقية عن البحث.

* تختلف أساليب التوثيق من جامعة إلىٰ أخرىٰ، ولا تفاضل بينها إلا بحسب طبيعة المصادر؛ فالبعض يقدم اسم الكتاب علىٰ اسم المؤلف وهذا شائع في الدراسات الإسلامية في المشرق العربي، ولعله يناسب البحوث التي تعتمد المصادر الكثيرة والمشهورة، والبعض يقدم اسم المؤلف علىٰ اسم الكتاب وهو شائع في المناطق الأخرىٰ، وهو الأكثر شيوعًا، وثمة من يوثق

داخل النص من خلال اصطلاح لكل مرجع مع تاريخه، وهذا يناسب البحوث ذات المصادر المحدودة، وكذلك المجلات العلمية تختلف في الأساليب التي تعتمدها؛ فينبغي أن يراعي الباحث منهج الجهة التي سيقدم فيها البحث أو التي ستتبنىٰ البحث أو تنشره.

* اعتمد الترقيم التلقائي للحواشي والتعليقات في الحاسوب، ولا تتدخل أنت في الترقيم؛ فالترقيم التلقائي يسهل عملية التعديل في الصياغة ولا يضر معه الإضافة أو الحذف.

* بعض المجلات تعتمد التعليقات الختامية، وأخرىٰ تعتمد الحواشي السفلية، سواء بترقيم متواصل أو ترقيم جديد لكل صفحة، والحواشي السفلية هي الأنسب للوصول إلىٰ المصدر والتعليق، ويفضل عدم اعتماد الترقيم المتواصل إذا تجاوز عدد الحواشي رقمًا ثنائيًا.

المصادر الرقمية:

* انتشرت في العصر الحديث أوعية جديدة للكتب والمصادر المجلات، سواء عن طريق الكتب المصورة علىٰ شكل pdf أو الكتب الرقمية المنشورة ضمن برامج وموسوعات كالشاملة أو موسوعات الكتب الأخرىٰ، أو بتوفرها علىٰ صفحات الإنترنت، وقد يسرت هذه الوسائل البحث العلمي ومكنت من الوصول إلىٰ المعلومة بسهولة، لاسيما تلك المعلومة الموجودة في غير مظانها، وفي الاعتماد علىٰ هذه الوسائل ينبغي التفريق بين أنواعها.

* فالكتب الرقمية المصورة طبق الأصل عن الكتب الورقية تُعد كالكتب الورقية من حيث التوثيق والرجوع إليها. أما الكتب والمجلات والبحوث المتوفرة علىٰ شبكة الإنترنت، فيوثق الباحث منها فقط في حال عدم تمكنه من العثور علىٰ صورة طبق الأصل عن النسخة المطبوعة، وفي هذه الحالة يستبدل اسم الموقع الإلكتروني وينسخ الرابط الذي يعرض الصفحة بالمعلومات المتصلة بطبعة الكتاب، ويردفه بتاريخ اقتباسه المعلومة من الموقع.

* أما البرامج الإلكترونية، فيعتمد عليها في الوصول إلىٰ المعلومة ومعرفة مكانها فقط، ثم يتم التوثيق بالرجوع إلىٰ الكتاب المطبوع أو صورة عنه، ولا يوثق من البرنامج حتىٰ لو كان موافقًا للمطبوع؛ فكثير من الأخطاء سواء في نقل العبارة أو مقارنة الصفحات تم العثور عليها، وفيها ما هو تصحيف أو تحريف غير مقصود، أو ضبط لشكل الكلمة غير صحيح؛ وعليه فهي وسيلة للبحث وليست مرجعًا، وفي حال كانت المعلومة مهمة ولم يعثر الباحث علىٰ مرجع مطبوع أو مصور يوثق المعلومة كما هي في البرنامج ويضع بين قوسين إشارة إلىٰ كونه اعتمد علىٰ الشاملة أو غيرها في التوثيق.

ملاحظات ينبغي مراعاتها في الصياغة:

* اكتب تمهيدًا موجزًا لكل مبحث يتضمن إجابة عن أسئلة مضمرة مفترضة في ذهن القارئ، وهي: ماذا سيكتب تحت هذا العنوان؟ وما صلته بالمبحث السابق؟ وما موقعه من إشكالية

البحث؟ ويستحسن عدم وضع عنوان له إذا كان قصيرًا.

* اكتب خاتمة موجزة لكل مبحث تتضمن خلاصة عنه وأهم نتائجه، تمهيدًا للمبحث الموالي. ويستحسن عدم وضع عنوان لها إذا كانت قصيرة.

* اجمع في سجل خاص في أثناء الصياغة خلاصات ونتائج كل مبحث، وما يمكن أن يلاحظ من إضافات يمكن أن تسجل في الخاتمة العامة للأطروحة.

* تأكد من سلامة اللغة في الكتابة بمراجعة النص وربما تحتاج إلىٰ إعراب الجملة التي تشك في ضبط كلماتها، واستعن بعلامات الترقيم للفصل بين العبارات وتوضيح المعنىٰ، ولا تضع فاصلًا بين علامة الترقيم والكلمة التي قبلها؛ لئلا تقع علامة الترقيم مفردة بداية السطر لو حصل تعديل في التنسيق، واضبط بالشكل الكلمات التي تلتبس قراءتها.

* تجنب التكرار في عرض المعاني والأفكار، وفي أسلوب الصياغة والمفردات؛ فتجنب تكرار العبارة أو الكلمة الواحدة في المقطع الواحد، وحاول تنويع أسلوب البدء والختم.

* احرص علىٰ الوضوح ما أمكن؛ فقدّم الأفكار بعبارة واضحة ومركزة مع سلامة الأسلوب وسهولته.

* البحث العلمي هو حقل لمناقشة الأفكار وليس لإبراز المواقف والميول الشخصية مع أو ضد الآخرين؛ لذا تجنب

الاستهزاء والسخرية أو المدح والثناء، واستخدم لغة فيها احترام للمخالفين، وتقدير علمي غير مبالغ فيه لمن تميل إلىٰ رأيهم، وبيِّن وجهات النظر المخالفة كما لو كنت تتبنىٰ كل واحدة منها لحظة صياغتها، وضع في اعتبارك أنَّ القراء ليسوا سذجًا وأنهم لا يصدّقون كل ما تقول إن لم يشعروا بموضوعية طرحك.

* النص الذي تكتبه في البحث العلمي هو هويتك العلمية ويعبِّر عن شخصيتك؛ فاحرص أن تكون شخصيّتك واضحة فيه، ولا تتوارىٰ خلف الأقوال والنصوص التي تنقلها، وتواضعك ليس في تمييع شخصيتك بين الآراء وإنما بأن تبرز رأيك واضحًا دون أن تغمط حق الآخرين ودورهم في وصولك إلىٰ هذا الرأي أو الاختيار.

* تأكد من دقة ما تسجله؛ فأنت من يتحمّل مسؤولية كل ما تثبته في بحثك وليس الآخرون، فحيثما كنت ناقلًا فتحرّ الدقة، وحيثما كنت مدعيًا فأبرز الدليل، ومجرد العزو إلىٰ المصدر لا يعفيك من مسؤولية توضيح وظيفة المعلومة في المكان الذي أوردتها فيه.

استحضر قواعد الرسم الآتية:

١- **الكلمات المستخدمة:** علىٰ الباحث أن يكون علىٰ علم بالمترادفات التي يستخدمها؛ فالمعنىٰ الواحد قد يعبَّر عنه بأكثر من لفظة، مع فروق طفيفة بينها؛ فالإلمام بالمفردات يساعد في اختيار الكلمات المناسبة، وفي تجنب تكرار اللفظ حيث أمكن التعبير عن

معناه بألفاظ أخرىٰ، وكثرة القراءة ومطالعة الكتب الأدبية، ومراجعة الباحث لما يكتب تساعد في تحسين الصياغة وتجنب تكرار الألفاظ.

٢- **الجُمل**: صياغة الجمل يجب أن تكون بأقل ما يمكن من الألفاظ؛فالبلاغة في الإيجاز، فلو استطاع أن يكتب الجملة في ست كلمات، فلا يكتبها في سبع، والإيجاز هنا لا يعني التكلف في الصياغة وإنما إتقانها بحيث تكون أوضح وأقرب وأوجز في التعبير عن المعنىٰ، وإتقان قواعد النحو وأساليب البلاغة والتمرين عليها تمكن من ذلك.

٣- **الضمائر**: من الأفضل أن يُغفل الباحث الإحالة إلىٰ نفسه باستخدام ضمير المتكلم المباشر مثل: (أنا)، (نحن)، (نرىٰ)،وكذلك الأساليب الدالة علىٰ الغرور، مثل: (يرىٰ الكاتب)، وله أن يعتمد أساليب تعبِّر عن التواضع مثل: (ويبدو لي - والله أعلم - أن . . .)، (والذي يتجه إليه الباحث) . . .، وكذلك في ذكر الأشخاص لاسيما الأحياء منهم، يفضل الإحالة إليهم بأوصافهم العلمية دون مبالغة أو انتساب شخصي إليهم؛ فذلك أدعىٰ للموضوعية.

٤- **الفقرات**: ينبغي علىٰ الباحث أن يُراعي مكونات الفقرة الواحدة، بحيث تكون فكرة واحدة مُستوفاة العناصر، تؤدي إلىٰ نتيجة واحدة؛ فلا يجزئ الفكرة الواحدة إلىٰ فقرتين، ولا يضمن الفقرة الواحدة أفكارًا متعددة ما لم يكن بينها رابط.

٥- **الأخذ عن الغير**: وهو الاقتباس عن المصادر، وتضمين أفكار منها ضمن الصياغة، ويتعيّن علىٰ الباحث أن يُراعي في الأخذ عن الآخرين ما يأتي:

- أن يتأكّد من **أصالة المصدر** الذي يعزو إليه، وهذا التأكد ينبغي أن يكون قد تم في مرحلة تقميش المعلومات من المصادر، لكن عند الصياغة، يقارن بين البطاقات ويختار منها ما هو أوثق وأنسب علميًا؛ فلا يعزو كلامًا لمتقدم من مصدر متأخر، ولا يعزو معلومة من كتاب وسيط مع توفر الأصل الذي أخذ عنه، فإن لم يتوفر - بعد البحث عنه - يشير الباحث إلىٰ ذلك، وأنَّه يعتمد علىٰ مرجع وسيط لعدم توفر الأصل.

- أن يكون دقيقًا في نقل ما فهمه عن الآخرين، وإذا كان المعنىٰ ملتبسًا أو يحتمل أكثر من وجهة نظر في فهمه يبيِّن ذلك.

- ينبغي علىٰ الباحث أن لا يكثر الأخذ عن الآخرين فتضيع شخصيّته، وهذا في سياق الاختيارات العلمية أو الترجيحات، أما التوثيق للمعلومات التي تُعد مقدمات فالتوسع والتعمق فيها وتدقيق نسبتها أمر محمود ويدل علىٰ إتقان الباحث.

- أن يلحظ وضوح الترابط بين ما أخذه عن الغير وما أنشأه من معلومات وأفكار؛ فكثيرًا ما يدلس بعض الباحثين أو لا يحسنون الاقتباس، فيستخدم عبارة المصدر بتصرف وبأسلوب يوهم أنَّ العبارة والمعنىٰ للباحث، وهذا يورث التباسًا لدىٰ القارئ، ولا تُعد كتب القدامىٰ قدوة في هذا الأمر؛ فقد درج كثير من السابقين علىٰ

اقتباس اللاحق عن السابق من غير إشارة، لاسيما في كتب الشروح والمختصرات، لكن ذلك كان معهودًا؛ لأنَّ المصنف يشير إلىٰ ما ينشئه من أفكار عند ذكرها، كما أنَّ مصادره السابقة معروفة، أما في أساليب التصنيف الحديثة، فالمنهجية مختلفة، والأمانة تقتضي الدقة.

استخدام علامات الترقيم:

تُعد علامات الترقيم وسائل تساعد الكاتب علىٰ إيصال المعنىٰ الذي يقصده بوضوح ودقة أكثر، كما تساعد القارئ علىٰ فهم النص المكتوب؛ فلكل علامة من علامات الترقيم دلالة يدل عليها استخدامها، وهي كما شرحت في كتبها:

١- النقطة (.): توضع في نهاية الجملة التامة المعنىٰ.

٢- النقطتان العموديتان (:): توضعان عند جملة القول وجملة المقول، أو بين الشيء وأقسامه، أو عند التمثيل.

٣- الفاصلة (،): توضع بعد لفظ المنادىٰ، أو بين العطف والمعطوف، وبين جملة الشرط والجواب، وبين القسم وجوابه .

٤- الفاصلة المنقوطة (؛): بين جملتين الثانية سبب الأولىٰ.

٥- علامة الاستفهام (؟): توضع عقب السؤال أو الاستفهام عن شيء.

٦- علامة التعجب (!): توضع في نهاية التعجب، أو الحزن، أو الفرح، أو التسأسف، والخ.

٧- الشَرطة (-): موضعها بدل تكرار الأسماء، أو بين العدد والمعدود.

٨- الشرطتان (- -): قبل وبعد الجملة الاعتراضية.

٩- الأقواس:

أ- الشولتان « »: توضع بينهما الجملة المنقولة حرفيًا.

ب- القوسان الصغيران ( ): توضع بينهما عبارات التفسير والشرح.

ت- القوسان الكبيران [ ]: توضع بينهما كل زيادة أو إضافة يدخلها الباحث في نص منقول.

١٠- علامة الحذف (. . .) وهي ثلاث نقاط أفقية، توضع عندما تحذف فقرة من النص، ويمكن أن توضع في نهاية ذكر أمثلة متشابهة لشيء محدد ويمكن أن تتبع باختصار . . . إلخ (إلىٰ آخره).

صياغة الخاتمة والمقدمة والفهارس:

- **الخاتمة العامة:**

خاتمة البحث هي عصارة جهد الباحث، وتكتب خاتمة البحث بعد اكتمال صياغته، وتتضمن عدة محاور تتمثل في:

١- الإجابة عن إشكالية البحث وأسئلته وفرضيته، وذلك من خلال جمع وتركيز نتائج الفصول بإجمال واختصار، وبعبارة تدمج

بينها لتكون ممهدة ومقدمة منطقية للنتائج الكلية.

٢- نتائج كلية لم يسبق الإشارة إليها في ثنايا البحث، ولا الحديث عنها.

٣- أسئلة ظهرت ينبغي بحثها ولم تكن موضوع البحث، وهذه الأسئلة قد تظهر للباحث في أية مرحلة من مراحل عمله البحثي، لكن ينبغي أن تكون ذات صلة مباشرة بالموضوع.

٤- توصيات علمية ترتبط بمجال تطبيق البحث أو آفاق متابعته مستقبلًا، وأن تكون هذه النتائج مدركة من سياق الخاتمة أو يعللها ويبرز أهميتها تصريحًا.

ومن الأخطاء الشائعة في كتابة الخاتمة: أن يضمنها الباحث نتائج عامة لا صلة لها بأسئلة البحث، أو أن يضع بعض القضايا المتفق عليها ضمن النتائج، أو أن يسرد النتائج تعدادًا من غير التقديم لها أو تركيبها ضمن نسق متماسك.

ويختلف حجم المقدمة بحسب حجم الدراسة وعمق الأسئلة التي تناولتها، والمهم مراعاته هو تماسك محتواها بأن تكون متضمنة أجوبة عن الإشكالية والأسئلة والفرضيات، بصورة نتائج مباشرة، ونتائج كلية تبنىٰ علىٰ مجمل الدراسة لم يسبق ذكرها.

صياغة مقدمة البحث:

تكتب مقدمة البحث بعد صياغة الخاتمة، لكن محتواها من حيث التصور ينبغي أن يكون حاضرًافي ذهن الباحث منذ مرحلة

اختيار الموضوع، وينبغي أن تتضمن المقدمة المحاور الآتية:

١- **تمهيد عام** لموضوع البحث يمثل مدخلًا لصياغة المقدمة، وينبغي ألا يكون طويلًا، ويمكن أن يكون ربطًا بين السياق الفكري المعاصر المتصل بالتخصص وبين موضوع البحث.

٢- **إشكالية الموضوع وأسئلته وفرضياته**، يعرضها بتسلسل وسلاسة وفق المنهج الذي شرحناه عند الحديث عنها، وهي أهم شيء في المقدمة والبحث.

٣- **ضبط الموضوع وتحديد مجاله**، وذلك في ضوء الإشكالية والأسئلة والفرضيات؛ فيحدد ما يدخل فيه، وما لا يدخل مما يُظَن أنَّه من مقتضيات البحث.

٤- **أهمية الموضوع وأهدافه**؛ فيعرض الباحث الجدوىٰ من دراسة هذا الموضوع والمجالات التي يمكن أن يترك البحث فيها أثرًا بعد إنجازه، والغايات التي يود الباحث تحقيقها من خلال دراسته.

٥- **مصادر الدراسة ونقد المصادر** (الكتابات السابقة)، يحدد الباحث نوعية المصادر التي سيعتمدها وربما يذكر نماذج منها إن لم تكن معروفة، لكن الأهم أن يقدم **عرضًا تاريخيًا نقديًا للدراسات السابقة** مبرزًا ميزاتها، وعيوبها، ويحدد في ضوء ذلك ما الذي ستقدمه هذه الدراسة ولم يجده الباحث في الدراسات السابقة.

٦- **منهج البحث**: يحدد الباحث في المقدمة منهج البحث الأساسي الذي سيطبقه في معالجة الإشكالية، ويبيِّن أوجه تطبيقه لذلك المنهج، ويعلل اختياره، ويشير إلىٰ أنواع أخرىٰ من المناهج سيطبقها في بعض الفصول أو الجزئيات من البحث، علىٰ أن يحدد ما سيطبقه وفق هذا المنهج أو ذاك؛ فلا يكفي أن يذكر الباحث أنَّه سيعتمد «المنهج الاستقرائي»، بل يوضح ما سيُستقرأ والفترة الزمانية والموضوعات التي سيشملها الاستقراء، ولماذا الاستقراء مفيد في هذا الموضوع، وقد درج كثير من الباحثين علىٰ تكرار عبارات في ضبط المنهج لا تعبر عن المنهج بدقة؛ كـ«المنهج النقدي» فالنقد ليس منهجًا في البحث (إلا في المجال الأدبي)، فكل المناهج تستلزم رؤية نقدية في الاستقراء والتحليل والوصف . . .، كما يستخدم كثيرون عبارة «المنهج المقارن» علمًا بأنَّ المقارنة هي من تطبيقات المناهج، ولا جدوىٰ من ذكرها إلا عندما تكون المقارنة بين مجالين واضحين؛ كالمقارنة بين الفقه والقانون، أو بين علمين لكل منهما خصائصه واستقلاليته، أو بين مصدرين أو شخصيتين، كالمقارنة بين تفسيرين، أو شخصيتين بينهما قاسم مشترك، أما في الفقه فقد أصبح الأصل الغالب في دراسته أن تكون مقارنة، وإذا أريد دراسة مسألة في مذهب محدد أو حالة فينبغي التنصيص علىٰ ذلك.

٧- **مخطط البحث**: ينص الباحث في المقدمة علىٰ التقسيمات التي حددها في ضوء ما اقتضته إشكالية البحث؛

فيذكر الأبواب والفصول الرئيسة وما سيبحث في كل منها، ويحسن أن يسرد ذلك مختصرًا في فقرات، ثم يتبع المقدمة بصفحات خاصة تعرض المخطط التفصيلي.

٨- **الصعوبات العلمية** التي واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها: ولا يذكر فيها الصعوبات الشخصية التي لا صلة لها بجوانب علمية؛ فالمشاغل والظروف المحيطة بالباحث لا تفيد القارئ في موضوع البحث ولا تبرر للباحث تقصيرًا علميًا في بعض جوانب البحث، وإنما الصعوبات المقصودة هنا هي ما يؤثر منها في معالجة الموضوع، مثل: تضارب المصادر في نقل معلومة تاريخية أو اختلاف طبعات كتاب واحد في عبارة مؤثرة في الموضوع، أو عدم توفر مصدر أساسي . . . ، فيشرح الباحث الصعوبة وما بذله من جهد لتجاوزها، ويبيِّن كيف تجاوزها إن تمكن من ذلك.

٩- **الشكر لمن أعان علىٰ إنجاز البحث**: يمكن أن يكون الشكر في خاتمة المقدمة أو في صفحة خاصة قبلها وتعقب صفحة الإهداء إن وجد، ويحسن في الشكر أن يكون مختصرًا وغير مبالغ فيه، وأن يقتصر علىٰ من كان لهم دور وأثر في إنجاز البحث؛ كالأستاذ المشرف، وكل من كان له فضل في إثراء الموضوع بالمراجعة أو النقاش أو تأمين المصادر، أو تسهيل الصعوبات، ويمكن أن يحدد دور كل واحد.

١٠- **مكان وتاريخ الإنجاز**: وهو مكان إنجاز البحث

والتاريخ الذي يقرر فيه طباعة الرسالة، وأنَّه لا تعديل بعد هذا التاريخ.

كتابة ملخص البحث:

يتطلب البحث العلمي إعداد مختصر عنه باللغة التي كتب بها وبلغة أجنبية (الإنكليزية غالبًا، ويستشار من يعرفها في حال عدم إتقانها)، والملخص هو تعريف موجز بالبحث من حيث موضوعه ومنهجه، وأهم نتائجه، ويختلف تقدير حجم الملخص بحسب حجم البحث؛ فملخص البحث المقدم للنشر في مجلة محكمة يتراوح بين ١٠٠-١٥٠ كلمة، وملخص الرسالة الجامعية أو الأطروحة بين ٥٠٠-٧٥٠ كلمة، ويوضع الملخص عقب العنوان في بحوث المجلات، وفي الرسائل العلمية قبل المقدمة والملخص باللغة الأجنبية آخر الرسالة عقب الفهارس، أو حسب ما تنص عليه التعليمات الجامعية.

اختيار الكلمات المفتاحية:

درجت المكتبات الحديثة والمجلات ومواقع الإنترنت علىٰ إرداف البحوث والمقالات بكلمات مفتاحية تسهل الوصول إلىٰ البحث أو الكتاب، والمقصود بها أهم الكلمات التي يمكن لمن يبحث من خلالها أن يصل إلىٰ هذا البحث وأن يجد في هذا البحث معلومات يمكن أن تقدم له إضافة فيما يبحث عنه، وكنموذج يمكن في المثال التطبيقي الذي ذكرناه عن «العلاقة بين علم التفسير وعلوم الحديث: الإمام الطبري نموذجًا»، أن تسجل الكلمات المفتاحية

التالية: «نشأة علم التفسير، مرحلة التدوين، روايات المفسرين، التفسير بالمأثور، الإمام الطبري، تفسير الطبري، أسانيد التفسير، . . .»، وتوضع الكلمات المفتاحية عقب ملخص البحث.

صناعة الفهارس:

عندما يكون البحث كبيرًا كالرسائل العلمية فإنَّه يحتاج إلىٰ فهارس بحسب موضوعه، وتختلف نوعية الفهارس بحسب التخصص والموضوع، لكن الأهم فيما يختار من فهارس النظر في جدواها للقارئ ومدىٰ الحاجة العملية لها،وأهم ما ينبغي أن تتضمنه الفهارس عمومًا:

* **ثبت المصادر والمراجع،** ويرتب أبجديًا حسب شهرة المؤلف، أو اسم الكتاب، أو حسب منهج المؤسسة الأكاديمية التي سيقدم البحث لها، ويمكن أن تدمج جميعها في قائمة أبجدية، أو يفرق بينها بحسب أصناف العلوم، أو أصناف المراجع؛ فتوضع الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والمصادر الرقمية كل في قائمة مستقلة.

* **التفريق بين المصادر والمراجع:** لا يوجد ضابط دقيق للتفريق بين المصادر والمراجع إلا عندما يكون مجال البحث متصلًا بمصدر مباشر يكون هو مجال التطبيق والتحليل وتكون الكتب الأخرىٰ مساعدة في ذلك فتسمىٰ مراجع، ففي حالة الدراسة المتعلقة بشخصية الطبري مثلًا تكون كتب الإمام الطبري مصادر

للبحث، والكتب عنه أو التي يرجع إليها الباحث هي مراجع للبحث.

* **ثبت المصطلحات العلمية** المستخدمة في البحث، ويمكن أن تشمل تعريفًا مختصرًا بها، وإحالة إلىٰ أماكن ورودها، وربما مقابلها باللغة الأجنبية.

* **بعض الفهارس العلمية المتصلة بالاختصاص** (فهرس الآيات - الأحاديث- الشعر - الأشكال . . .).

* **فهرس الموضوعات،** ويوضع في بداية البحث أو في آخره، ويتضمن إحالة تفصيلية إلىٰ صفحات العناوين الرئيسة والفرعية في البحث، ويختلف فهرس الموضوعات التفصيلي عن تخطيط البحث الذي يوضع عقب المقدمة.

ملاحظة: يوضح الباحث منهجه في الفهرسة بحاشية سفلية عند عنوان الفهرس، أو بمقدمة مختصرة أول الفهارس.

مُلحق

استبيان معايير اختيار البحوث العلمية[1]

تختلف أولويات البحث العلمي من تخصص لآخر؛ إلا أنه يمكن استخلاص معايير جامعة يمكن اعتبارها موجهات إرشادية لأولويات الاختيار في جميع التخصصات، ويمكن تقسيمها إلىٰ ما يتصل بالبحث والباحث وبيئة البحث، وذلك كالآتي:

- **معايير الأولوية المتصلة بموضوع البحث:**

يترشح البحث ليكون ذا أولوية من حيث موضوع البحث إذا غلب علىٰ الظن أن يتوافر فيه أكبر عدد من الصفات الآتية:

١- أن يلبي البحث حاجة ملحة أو يعالج مشكلة تمس أوسع شريحة من الناس؛ فقد تكون قضية البحث أسئلة عملية تفرضها حاجة المجتمع المعاصر، أو مشكلة نظرية فرضتها ظروف أو تحديات تاريخية أو مستجدة ولم تجد حلًّا لها من قبل.

٢- أن يقدم البحث إضافة نوعية في النسق المعرفي

---

(١) يمكن لكل طالب في مرحلة الدراسات العليا أن يستخدم هذا الاستبيان لتقييم الموضوع الذي يرغب بتسجيله كرسالة جامعية.

للاختصاص؛ كأن يعالج مشكلة تعوق تطور المعرفة في مجال معين، أو يناقش إشكالية مزمنة ويكشف عن آفاق لتجاوزها، أو يجيب علىٰ أسئلة تاريخية أو مستجدة في مجال البحث.

٣- أن يكون البحث من الوضوح في الإشكالية والأسئلة ما يبرهن علىٰ جدية وجدة البحث ويسمح بتصور خطته وأفقه ومساره.

٤- أن يكون البحث مؤسسًا علىٰ تراكم معرفي في مجال الاختصاص، بحيث يمكن تصور ما هو منتظر منه في ضوء ما أنجز قبله من بحوث مما له صلة بالموضوع.

- **معايير الأولوية المتصلة بالباحث:**

يترشح البحث ليكون ذا أولوية من حيث صلة الباحث به إذا توافر في الباحث أكبر عدد من الصفات الآتية:

١- أن تكون صلة الباحث بالبحث صلة عضوية تتجاوز التخصص لتكون علاقة تنبع من معاناة مع الأسئلة التي سيعالجها البحث، سواء كانت هذه المعاناة تنبع من تجربة عملية أو تعمق نظري في مجال الاختصاص وتطبيقاته.

٢- أن يمتلك الباحث من التخصص والإحاطة بموضوع البحث ومستلزماته ومنهجية إعداده ما يمكنه من الشروع فيه وإنجازه.

٣- أن يمتلك الباحث من الأهلية والتفرغ والتمكن المادي ما

يمكنه من تبني البحث والشروع فيه.

٤- أن يكون الباحث علىٰ قناعة بالبحث وثقة بالتمكن من إنجازه.

- **معايير الأولوية المتصلة بالبيئة التي سينجز فيها البحث:**

يترشح البحث ليكون ذا أولوية إذا توافر في بيئة البحث أكبر عدد من الصفات الآتية:

١- توافر الحرية الفكرية التي تسمح بإنجاز البحث بموضوعية دون أية عوامل غير علمية تؤثر في مسار البحث واختيارات الباحث.

٢- توافر البنية التحتية من أدوات ومصادر ومستلزمات يقتضيها إنجاز البحث.

٣- استعداد الجهات والأشخاص الذين يقتضي البحث التواصل معهم للتعاون في تأمين ما يحتاجه البحث من معطيات.

٤- وجود مؤسسات وجهات مستعدة لتبني البحث واستثمار نتائجه وتطبيقه.

ويمكن اختبار الأهمية من خلال تطبيق الاستبيانات الآتية:

استبيان لتحديد أولوية البحث من حيث الموضوع

	الصفات التي يحدد توافرها مدىٰ أهمية البحث	درجة توافر الصفة			
		جيد	وسط	ضعيف	لا يوجد
١-	مدىٰ حاجة الناس وإفادتهم من نتائج البحث				
٢-	قضية البحث تجيب عن أسئلة عملية معاصرة				
٣-	قضية البحث تعالج مشكلة معرفية نظرية				
٤-	يقدم البحث إضافة نوعية في النسق المعرفي للاختصاص				
٥-	يناقش البحث إشكالية مزمنة ويكشف عن آفاق لتجاوزها				
٦-	يجيب البحث علىٰ أسئلة تاريخية أو مستجدة في مجال البحث				
٧-	الوضوح في إشكالية البحث وأسئلته				
٨-	وضوح تصور خطة البحث وأفقه ومساره				

٩-	البحث مؤسس علىٰ تراكم معرفي في مجال الاختصاص				
١٠-	يمكن تصور ما هو منتظر من البحث وحجم الإضافة علىٰ ما أنجز قبله				
	المجموع				
	إذا كان غالب الإجابات في خانة الجيد والوسط؛ كان البحث قابلًا للتبني، وتزداد الأهمية بارتفاع نسبة الجيد.				
	إذا كانت الإجابة علىٰ الصفات (٧ إلىٰ ١٠) ضعيفًا أو لا يوجد؛ فلا يمكن تبني البحث أيًّا تكن الإجابات علىٰ العناصر الأخرىٰ.				

استبيان لتحديد أولوية البحث من حيث الباحث

	الصفات التي يحدد توافرها مدىٰ أهمية البحث	درجة توافر الصفة			
		جيد	وسط	ضعيف	لا يوجد
	مدىٰ وجود علاقة وثيقة بين الباحث وموضوع البحث (تجربة - معاناة . . .)				
٢-	صلة تخصص الباحث بموضوع البحث				
٣-	إحاطة الباحث بموضوع البحث ومستلزماته				

٤-	تمكن الباحث من منهجية البحث العلمي عمومًا				
٥-	تمكن الباحث من المنهجية اللازمة للبحث خصوصًا				
٦-	تمكن الباحث من الأهلية اللازمة للبحث				
٧-	امتلاك الباحث الوقت اللازم لإنجاز البحث				
٨-	التمكن المادي للباحث لما يحتاجه البحث من مصاريف				
٩-	قناعة الباحث بالبحث				
١٠-	ثقة الباحث بالتمكن من إنجاز البحث				
	المجموع				
	إذا كان غالب الإجابات في خانة الجيد والوسط؛ كان البحث قابلًا للتبني، وتزداد الأهمية بارتفاع نسبة الجيد.				
	إذا وجدت صفتان في خانتي الضعيف أو الوسط؛ فإنَّ البحث غير قابل للتبني.				

استبيان لتحديد أولوية البحث

من حيث البيئة التي سينجز فيها البحث

	الصفات التي يحدد توافرها مدىٰ أهمية البحث	درجة توافر الصفة			
		جيد	وسط	ضعيف	لا يوجد
١-	مدىٰ توافر الحرية الفكرية للباحث والتي تسمح بإنجاز البحث بموضوعية				
٢-	عدم وجود عوائق غير علمية تحول دون إنجاز البحث أو موضوعيته (اجتماعية - سياسية . . .)				
٣-	مدىٰ توافر الأدوات التي يحتاجها البحث (تطبيق التجارب)				
٤-	مدىٰ توافر المصادر والمراجع الضرورية للبحث				
٥-	وجود مؤسسات بحثية أو أكاديمية مستعدة لإنجاز البحث فيها				
٦-	مدىٰ استعداد الجهات التي يقتضي البحث التواصل معها للتعاون في تأمين ما يحتاجه البحث من معطيات (توافر البيانات)				

٧-	مدىٰ استعداد الأشخاص الذين يقتضي البحث التواصل معهم للتعاون في تأمين ما يحتاجه البحث من معطيات (إمكانية تطبيق الاستبيانات)				
٨-	اندراج البحث ضمن خطة علمية ومحاور بحثية لمؤسسة علمية				
٩-	وجود مؤسسات وجهات مستعدة لتمويل البحث ودعمه				
١٠-	وجود مؤسسات وجهات مستعدة لاستثمار نتائج البحث وتطبيقه				
	المجموع				
	إذا كان غالب الإجابات في خانة الجيد والوسط؛ كان البحث قابلًا للتبني، وتزداد الأهمية بارتفاع نسبة الجيد.				
	وإذا وجدت صفة في خانتي الضعيف أو الوسط من الصفات (١ إلىٰ ٧)؛ فإنَّ البحث غير قابل للتبني.				

خلاصة التقييم: في حال اعتبار البحث ضمن البحوث المقبولة، يقدم البحث الذي يحصل مجموع الجيد فيه علىٰ أعلىٰ قدر من مجموع الصفات الثلاثين.

المحور الثاني

فنّ الكتابة

لفظ الفن يدل علىٰ النوع والأسلوب فإذا أضيف إلىٰ شيء قُيِّد بهذا النوع وهذا الأسلوب، ولفظة الكتابة تدل في أصلها علىٰ الجمع والضم المنتظم، وسميت بالكتابة لجمعها الحروف والكلمات في شكل منتظم عبر الخط، أما في العرف الأدبي فتطلق علىٰ إنشاء النثر.

وقد أعلىٰ القرآن من قدرها فتحدث عن واسطتها وأداتها وهو القلم، وأقسم به وبما يكتب به من حبر ومداد، وما يكتب عليه من سفر وقرطاس وأشباهها، والقسم بالشيء يدل علىٰ أهميته ومكانته، كما وصف الله بها الملائكة: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [**الانفطار**: ١٠، ١١] وقال: ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [**عبس**: ١٢-١٦]، فالسفرة الكَتبة، وهذا دال علىٰ شرف الأمر الذي يقومون به.

وللكتابة أثر في الحياة لا يمكن الاستغناء عنه؛ فحقوق الناس توثق بها، كما أرشدت آية المداينة،ونصوص الأديان وتعاليمها

تحفظ بها من خلال التدوين، فوصفت بالكتب والصحف، وكذا تاريخ الأمم ومعارفها؛ لذا شغلت الكتابة العلماء قديمًا وأُلفت فيها مصنفات كثيرة، وذكرت فيها الأمثال والحكم، من ذلك قولهم: «الأقلام مطايا الفطن»، و«القلم سفير العقل ورسوله الأنبل ولسانه الأطول وترجمانه الأفضل»، وقيل فيها: «كل صناعة تحتاج إلىٰ ذكاء إلا الكتابة فإنها تحتاج إلىٰ ذكائين: جمع المعاني بالقلب وجمع الحروف بالقلم»، و«عقول الرجال في أطراف أقلامها».

وللقلقشندي كتاب سماه «**صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا**»، ألَّفه ليُعلِّم الكُتَّاب الكتابة وما يحتاجه الكاتب، وصنفت كتابات أخرىٰ تتناول الجانب الأدبي، وما نحرص عليه هنا هو الخوض في الجانب العملي التطبيقي، وسنحاول في الفقرات الآتية تأطير خطوات من شأنها أن تنمي ملكة الكتابة لاسيما لدىٰ الباحث الجامعي؛ فهو أحوج ما يكون إلىٰ امتلاك قلم يعبِّر من خلاله عن أفكاره، بكتابة البحوث العلمية والمقالات التي لا تقل أهمية أحيانًا عن البحوث المعمقة.

- **أصناف الكتابة:**

صنفت الكتابة باعتبار ما تؤديه من وظائف الكلام إلىٰ أربعة أقسام أي ما يُكتب ويُتحدث به لا يخرج عن واحد من هذه الأربعة:

١- **الرغبة**: سؤالك الشيء.

٢- **الاستخبار**: سؤالك عن الشيء.

٣- **الخبر**: خبرك عن الشيء.

٤- **الأمر**: أمرك بالشيء.

أي ما يكتبه الإنسان لا يخرج عن هذه الأربعة، إما أن تعبِّر عن رغبة أو أن تستخبر عن قضية أو تخبر بأمر ما أو أن تأمر بشيء ما. فهي أصناف مقسمة بحسب المحتوىٰ والمضمون.

وما نتحدث عنه من أصناف ما يكتب لا يكاد يخرج عن أن يكون مقالًا (رأي، نقد، سياسة، مراجعة كتاب ...) أو بحثًا (شرعي، أدبي، علمي ...) أو تأريخًا (ذاتي أو للغير ...)، أو نوعًا من وسائل الإعلام (الصحف، المجلات، القنوات الفضائية ...)، والنوع الأهم هو الآداب والفنون وما يتعلق بها. وسنركز الإرشادات في بعض أنواع المقالات كنموذج للكتابة، وإن كان ما نتحدث عنه يصلح لكتابة المقال وللباحث ولكل من يرغب بالكتابة؛ لأنَّ الأرضية المناسبة للكتابة أو الأدوات التي يحتاجها متقاربة كما سنلحظ.

- **أركان الكتابة:**

الكتابة تشتمل علىٰ ما يأتي:

١- **المعلومات (المعاني)**: فوجود المعنىٰ واضحًافي الذهن هو منطلق للتفكير بالكتابة، والمعاني المطلوبة للكتابة المختصة ليست المعلومات الفطرية أو الثقافية التي يتلقاها الإنسان من دون

قصد من خلال المجتمع والأسرة؛ وإنما تلك المعلومات المكتسبة بتلقي المعرفة، والتي يبحث عنها الإنسان ليوظفها بشكل معمق وإبداعي.

٢- **المفردات (الألفاظ)**: المكتوب نظير للمنطوق، وثراء المفردات هو الأهم في الكتابة، ولها مصادر متعددة فقد تكون تلقائية وقد تكون مكتسبة بالقصد، وهي التي نسعىٰ قصدًا لتحصيلها وليست تلك المفردات التي تكون عندنا وقد تكون صالحة للتواصل الشفوي وليس الكتابي.

٣- **الصياغة (التركيب)**: نقل المعاني والمعلومات التي كانت في الذهن إلىٰ قالب من الكلمات عبر الخط، وهذه الصياغة تتدرج بحسب الملكة والتمرين.

والسؤال الآن: **كيف أنتقل من هذا المكتسب التلقائي إلىٰ مكتسب قصدي؟** كيف أطور المعاني في الذهن كي أستطيع أن أنتقل بها إلىٰ معلومة مهمة صالحة لأن أتواصل بها كتابة مع الآخرين؟ كيف أستطيع تقديم المعاني في قالب من المفردات صالح للقراءة؟

ثمة خطوات يرتبط كل منها بمحور من أركان الكتابة:

١- تنمية المعلومات:

المعاني وقدح الأفكار هي مصدر إلهام الكتابة، ولا يمكن للشخص أن يصبح كاتبًا ما لم يكن لديه ثراء في المعلومات

والأفكار، وهي مما يمكن اكتسابه وتنميته بحسب همة الشخص وقصده، ومن طرق تحقيق ذلك:

- **القراءة الواسعة**: فلا يمكن أن يكون الباحث كاتبًا ذا قيمة إن لم يكن نهمًا في القراءة؛ لأنَّ كمَّ المعلومات الموجودة في الذهن سينتهي بأول تجربة في الكتابة؛ فالكتابة ليست تعبيرًا عما يعلمه الناس أو عما هو موجود، فما يعلمه الناس تحصَّل الغرض منه؛وإنما مهمة الكاتب أن يأتي بالجديد، ولا يمكن أن يكون جديدًا إلا إذا أتىٰ بمعانٍ جديدة، أو طوَّر معارف سابقة وأضاف إليها من معارفه أو إبداعه، فمن لم يكن قارئًا لن يكون كاتبًا.

-**القراءة المنظمة**: والمقصود بها أن تكون القراءة جزءًا من نظام حياة الفرد، بحيث تكون العلاقة مع الكتاب جزءًا من البرنامج اليومي، فلا يمضي عليه يوم من غير ازدياد في العلم.

-**تنويع وسائل المعرفة**: أصبح للمعرفة أوعية مختلفة فثمة الكتب والمجلات والصحف، وثمة وسائل الاتصال الحديثة من خلال شبكة المعلومات، وثمة وسائل الإعلام، ولكل ما يميزه في جانب عن الآخر، كما في كل نوع الغث والثمين، وينبغي علىٰ الكاتب أن يختار من كلٍ ما فيه قيمة مضافة، وله صلة بالمعارف التي يحرص عليها.

- **القراءة الواعية**: وهي التي تدقق النظر في المحتوىٰ وتحلل الكلام، وتنقد الأفكار؛ فالقراءة التي تجمع فيها معلومات دون أن تدخل إلىٰ الذهن من خلال نمط تحليلي ونقدي تجعلها قابلة للزوال

وتبقىٰ جزءًا مكررًا، فتنمية المعلومات تتحقق عندما أقارن وأنقد ما أقرأ، وأتلقىٰ المعاني بفهم وتساؤل يُمَكِّن من استرجاعها عند الحاجة، فذلك ما يعطي القارئ وعيًا وعمقًا يساعد علىٰ توليد الأفكار، فإذا قرأت من دون تحليل وعمق فستذهب المعلومات ولن تستطيع أن تبني عليها شيئًا.

فهذه العناصر الأربعة مترابطة مع بعضها البعض ولا ينفك أحدها عن الآخر، لمن يرغب أن يكون كاتبًا ويطمح أن ينمي مهارته بالكتابة.

٢- تنمية المفردات:

معروف في علم اللغة أنَّ الألفاظ تتحول وتتغير، فما يوضع له اللفظ أصلًا يتغير من عصر إلىٰ عصر ومن زمن إلىٰ زمن في الاستعمال. وهذا التغير في الإطار الاجتماعي والشفوي أسرع منه في المجال العلمي.

فإذا أردت أن تكون كاتبًا فأهم ما تحتاجه لتنمية هذه الملكة أن تنمي المفردات التي لها ثبات أكثر في اللغة التي تكتب بها؛ وذلك من أجل أن تصل الكتابة إلىٰ أكبر شريحة من القراء بهذه اللغة، سواء في الحاضر أو المستقبل.

وتتميز العلوم الإسلامية المكتوبة باللغة العربية، بقدر كبير من الاستمرارية من خلال المصطلحات المتقاربة وشبه الثابتة، وعزز ذلك اعتمادها علىٰ أصل ثابت وهو القرآن الكريم. وتُعد مفردات القرآن عماد الحفاظ علىٰ اللغة العربية واستمرارية فهم نصوصها،

ووحدة فصيح ألفاظها رغم سعة انتشارها في أقاليم متنوعة؛ فحفظ القرآن الكريم نتج عنه تبعًا حفظ اللغة العربية، وهذا الفضل والأثر للقرآن علىٰ اللغة العربية بشكل عام يمكن تحققه علىٰ الأفراد بشكل خاص؛فإتقان ألفاظ القرآن واستخدامها في الكتابة يمكِّن الكاتب من ثروة لغوية فصيحة يفهمها جميع الناس، ويستمر فهمها مع الزمن.

فيحسن بمن يرغب تنمية ملكته الفكرية **أن يتدرب علىٰ فهم واستخدام ألفاظ القرآن**، من خلال تتبع معانيها في المعاجم القرآنية، ومن أهمها وأشهرها كتاب «**مفردات ألفاظ القرآن**» للراغب الأصفهاني. فقراءة هذا الكتاب من أهم الوسائل التي تنمي المفردات اللغوية لدىٰ الباحث في أي علمٍ كان؛ لأنَّ مفردات القرآن الكريم تمثل أهم مفردات اللغة العربيةً.

وأهمية هذا المعجم أنَّه يعزز ذخيرة الكاتب من المفردات اللغوية بقراءته وتكرار ذلك، والأهم من ذلك أنَّه ينمي المعلومات أيضًا من خلال قراءة معاني ألفاظ القرآن، فإذا جمع القارئ من خلال معجم المفردات ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه حصل علىٰ قمة ما يرتقي به الكاتب، أعني الألفاظ والمعاني الواردة في القرآن الكريم.

إضافة إلىٰ ما ذكر، فإنَّ معجم الأصفهاني هو أيضًا معجم لغوي لأهم ألفاظ العربية؛ لأنَّ الأصفهاني ﵀ عرَّف هذه الألفاظ بداية من خلال المعنىٰ اللغوي وبحث الغريب، وهو بحث

معجمي؛ وبالتالي من يقرأ كتاب «مفردات ألفاظ القرآن» يقوم بثلاث مهام: (تنمية المعاني القرآنية في الذهن، وتنمية المفردات اللغوية المستخدمة، وتنمية اللغة العربية بشكل عام).

وهناك مفردات لم ترد في القرآن؛ فالمصدر الرديف لتحصيلها «**مختار الصحاح**» كمعجم مختصر سهل القراءة أو أي معجم آخر شبيه به، وهناك كتب فقه اللغة التي تمكن الباحث من معرفة تدرج الألفاظ في التعبير عن المعنىٰ المشترك، مثل كتاب «**فقه اللغة**» للثعالبي، وهو مختصر ومفيد في هذا المجال، فإذا جمع الكاتب هذه الكلمات الفصيحة من معجم «مختار الصحاح» وكتاب «فقه اللغة» إضافة إلىٰ مفردات القرآن ارتقت مفردات لغته إلىٰ مستوىٰ عالٍ من التنوع والفصاحة ما يمكنه من ذخيرة كافية لتوظيفها في الكتابة عندما يباشرها. ولو أضاف إلىٰ ما سبق معجم «**النهاية في غريب الحديث**» لابن الأثير لا يكاد يفوته من مفردات العربية شيء.

هذه القراءة المبرمجة للمعاجم من أجل تنمية الذخيرة اللغوية ترفدها مصادر أخرىٰ هي القراءة المنظمة لتنمية المعلومات والتي تعتمد علىٰ التحليل والنقد والمراجعة.

ولتفعيل استثمار هذه القراءات لتنمية الألفاظ؛ يحسن **اصطحاب مذكرة خاصة بالمفردات الجديدة في أثناء القراءة**، تسجل فيها المفردات والتراكيب والشواهد التي يستحسنها القارئ؛ مما يساعد علىٰ ترسيخها في الذهن، ويسهل استحضارها في أثناء الكتابة لاسيما عند التعثر والبطء في استحضار الكلمات المناسبة،

وكذلك عندما يقف القلم عاجزًا عن الكتابة؛ فالرجوع إلىٰ مذكرة القارئ الخاصة بالمفردات يسعفه من تعثره.

هذا عن المفردات اللغوية، لكن الأهم منها المفردات العلمية المنثورة في كتب مصطلحات العلوم؛ فالمصطلحات شيء والمفردات شيء آخر. فالمصطلحات استعمالات خاصة للمفردات في ضوء اصطلاح كل علم من العلوم وهناك معاجم خاصة لهذه المصطلحات مثل: «**التعريفات**» للجرجاني، و«**الكليات**» للكفوي.

ولكل علم مصطلحاته، ومن المفيد للكاتب أن يطلع علىٰ مصطلحات العلوم القريبة من اختصاصه؛ فمصطلحات تخصصه درسها تلقائيًا، ولكن المفيد معرفة مصطلحات علوم أخرىٰ كي يتم فهمها وتوظفيها، أو معرفتها عند ورودها في أحد المصادر.

٣- تنمية الأسلوب:

إذا أصبحت المفردات اللغوية الفصيحة ثرية ودارجة علىٰ اللسان وجرىٰ تعزيزها بتنمية المعلومات؛ بقيت ملكة الصياغة بحاجة للتطوير والممارسة، ولتحقيق ذلك يحسن اتباع هذه الخطوات:

١- القراءة لأعلام متميزين في النمط المقصود الكتابة فيه؛فهناك كتابات كثيرة، وهي ليست علىٰ سوية واحدة، فينبغي الاختيار منها، وسؤال ذوي الاختصاص عن الأفضل، للإفادة من المنهج والأسلوب.

٢- قراءة كتب في **الأدب الحديث بأنواعه؛** فهي تنمي ملكة التعبير والتركيب، وربط الألفاظ بالمعاني، والبلاغة في الكتابة، وهي متنوعة ولكل هوايته في جانب منها (الرواية، الشعر، النثر . . .) فلغة الكتابة في هذا العصر يجب أن أُلمَّ بها، ولا يخلو عصر من أدب جيد ومفيد. ويعزز ذلك قراءة تاريخ الأدب أو الأدب القديم.

٣- الإلمام بقواعد **المنطق؛** فالصياغة تعبير عن معنىٰ، والتعبير عن المعنىٰ له قواعد وشروط وقوانين كلية متمثلة في علم المنطق، فينبغي أن يلمَّ الكاتب بأصولها وأن تكون حاضرة في ذهنه بحدها الأدنىٰ علىٰ الأقل، وهناك كتب مبسطة في هذا المجال منها كتاب «**ضوابط المعرفة**» للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني.

٤- الإلمام بقوانين استعمال الألفاظ وهي المعبَّر عنها **بعلوم اللغة** (النحو، والصرف، والبلاغة، والإملاء). ومراجعتها عند الكتابة، ويمكن للمبتدئ في الكتابة اصطحاب قائمة بقواعد رسم الكلمات التي يتكرر الخطأ فيها.

- **الخطوات الأولىٰ في الكتابة:**

هذه الأساسيات في تطوير ملكة الكتابة تتراكم تدرجيًا وتترك أثرها في شخصية الباحث، والمهم أن يقصد إلىٰ تحقيقها، وألا يؤجل الشروع في الكتابة إلىٰ استكمالها، وإنما يشرع في الكتابة ثم تتطور كتابته مع الزمن مع تطور ما يحصله من الموارد المشار

إليها، ويمكن أن تكون البدايات من خلال مذكرات يومية، أو خاطرة أو مقال قصير . . .، ثم يخطو خطوة ويحاول كتابة ما يصلح للنشر، ولا يكتفي بالكتابة لنفسه، فعدم النشر يورث لدىٰ الكاتب شعورًا بالضعف واستخفافًا بقيمة ما كتبه؛ إذ ينظر إليه لاحقًا في ضوء ملكته المتطورة في الكتابة فيستصغره وربما يضحك منه ويمزقه، ويسرّ أنَّه لم ينشره، ثم يعمم لا شعوريًا هذا الحكم علىٰ ما يكتبه في حاضره فيؤجل نشره، ثم يحكم عليه لاحقًا بالطريقة نفسها، ويقضي بذلك علىٰ طموحه بنفسية يمتزج فيها الكبرياء بالقدرة علىٰ الإبداع والاستصغار لما كتبه، وربما آل ذلك إلىٰ التوقف عن الكتابة وتعطل القدرة عليها، رغم امتلاك ملكتها.

فمن صمم أن يكون كاتبًا عليه أن يثق بنفسه، وأن يراجع كتابته ويطورها فلا يهمل ما يكتب بل يعطيه اهتمامه، وأن يقرأه قراءة نقدية لكي يلحظ الجانب السلبي فيتلافاه. فالمحاولة أولًا ثم مراجعة ما كتب ثانيًا، وهذه المراجعة تستثمر خطوات تنمية الملكات؛ فعندما يراجع الكاتب المقال الذي كتبه يطوره من خلال مفردات أو معانٍ جديدة، والمهم جدًّا والأكثر فائدة تبادل الملاحظات عن المكتوب مع الغير؛ فعرض ما كتب علىٰ شخص متخصص أو له ملكة في هذا الجانب ليبدي ملاحظاته حتىٰ لو لم يكن لديه ملكة الكتابة مفيد في تطوير المكتوب، فالقارئ لو لم يكن كاتبًا فقد يكون ناقدًا جيدًا فيقرأ ويلحظ أخطاء الآخرين في الكتابة.

الجانب الأخير الذي يتحفظ عليه الكثيرون ممن لديهم ملكات في الكتابة هو النشر. فكثير من المبدعين في الكتابة جبناء في النشر متذرعين بدعاوىٰ غير مقنعة، فقد يكتب نصًّا ثم يراجعه فيزهد فيه؛ لأنَّه يعرف أنَّ لديه ملكة أفضل من ذلك، يكرر ذلك مرات دون فائدة.

فإذا نظرنا بهذا المنظار لن تكون النهاية إلا الموت،فالشرط الأساسي لتطورٍ نوعي في الكتابة حصول تغذية راجعة من ملاحظات الآخرين بعد النشر، وشيء طبيعي أن ترسل للنشر فترفض المحاولة الأولىٰ. فينبغي أن يكون الإنسان مصممًا علىٰ تحقيق حلمه في الكتابة، فعند النظر في محاولات النشر الأولىٰ قد يبدو النص ضعيفًا أو في نظر البعض ركيكًا. لكنه عندما كتب في وقته كان جيدًا بنظر كاتبه.

إنَّ أول شيء يتحقق بالنشر كسر الحاجز بين الكاتب وبين القراء، وهو الدافع الأساسي للاستمرار في الكتابة، ولكن إذا أحجم الكاتب عن النشر زهدًا فيما يكتب سيورث ذلك لديه نظرة سلبية ولن يستطيع أن ينجز نصًّا يرضىٰ عنه.

إنَّه لشيء جيد أن يطمح الكاتب للنشر في المرة الأولىٰ في منبر مهم له مكانته، لكن عدم التمكن من ذلك ينبغي ألا يكسر الطموح، وليكن النشر في أي منبر يمكن أن يكون مناسبًا؛ فمحاولة النشر هي الدافع الأساسي لتطوير الكتابة والإحجام عنه يعطل الكثير من الطاقات، والكثير من الأشخاص لديهم هذه الملكة

ولكنهم تأخروا في النشر فلما بلغوا أوج علمهم أصابهم رهاب من النشر، ولاسيما في مجال الرأي،فهذا الحاجز النفسي إذا لم يُكسر مبكرًا سيتفاقم أكثر.

ومن الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في بداية الكتابة: الاقتباس المنهجي أو التنصيص من مكتوب سابق من جنس ما أكتبه. ويقصد بالاقتباس المنهجي الاستعانة بنصوص كُتَّاب آخرين من خلال ملاحظة الخطوات التي سار بها النص في الكتابة ثم كيف تم الربط بين الأفكار وكيف ولِّدت المعاني. فعندما ألحظ هذا الأمر عند غيري أستطيع أن أحاكيه في موضوعي. فالاقتباس المنهجي هو معرفة الخطوات التي سار بها الغير كي أقلدها وأستعين بها.أما التنصيص فهو نقل نص قصير من الغير ضمن الكتابة مع عزوه وتوثيقه. فيمكن أن أستعين كبدايات بنصوص للآخرين وجعلها واحدة من الأفكار أو البناء عليها وتطويرها.

نماذج من فنّ الكتابة

الكتابة على الكتابة

الكتابة علىٰ الكتابة هي أن تكتب شيئًا عن شيء مكتوب تعريفًا به أو نقدًا له، وهي نموذج مثالي لتطوير مهارات الكتابة؛ فهي نموذج من الكتابة يصلح للمبتدئ ويقوم به المتمرسون من الكتَّاب أيضًا؛ففيه تنمية لكل المراحل التي سبقت من تنمية للمعلومات والمفردات والتحليل والنقد، وكل ذلك يتم بواسطة القراءة، فالكتابة علىٰ الكتابة تتحقق فيها كل الخطوات السابقة؛ لذلك اخترتها نموذجًا لتنمية مهارة الكتابة.

والكتابة علىٰ الكتابة تأتي علىٰ أنواع:

١- **عرض الكتاب**: وهو تعريف عام بالكتاب مع ملاحظات جزئية. فالهدف الأساسي أن أُعرِّف بالكتاب مع بعض الملاحظات عليه، وليس الهدف نقد الكتاب. ويكون حجم عرض الكتاب عادة بين سبعمائة إلىٰ ألف وخمسمائة كلمة ويسمىٰ غالبًا (عروض الكتب).

٢- **مراجعة الكتاب**: وهي أوسع من العرض، يتراوح حجمها

بين ألف وخمسمائة إلىٰ ثلاثة آلاف كلمة، وهي تعريف شامل بالكتاب مع رؤية نقدية له. ويكون العرض فيها أصلًا والنقد تبعًا. وتتضمن المراجعة بعض الرؤىٰ النقدية للكتاب سلبًا أو إيجابًا، بتوضيح أهميته ومكانته بين الإصدارات في موضوعه، وبيان أهم الثغرات فيه.

٣- **القراءة النقدية**: وهي النموذج الأوسع ويكون نقد الكتاب هو الأصل والمقصد والعرض تبع له، وتتراوح بين ثلاثة آلاف إلىٰ ستة آلاف كلمة.

لقد اصطلحت هذه التسميات لأميز أنواع الكتابة عن الكتب معتمدًا ما هو شائع من استخداماتها، لكن هذا التمييز ليس فيه ضابط حاسم؛ فقد يستخدم البعض بعض هذه الاصطلاحات مكان الآخر، والهدف هو ضبط النماذج وليس المصطلحات بحد ذاتها؛ فقد يوجد عرض يتضمن رؤية نقدية، أو مراجعة هي مجرد عرض، فلم تستقر الفروق بين هذه التسميات في الاستعمال وإن كان ما اعتمدته هو الغالب.

ويُعد هذا النوع من الكتابات مهمًا اليوم لأكثر من سبب:

١- كثرة الإصدارات مع ضيق الوقت عن القدرة علىٰ قراءتها، وأهمية بعضها لاسيما لغير المختصين في موضوعها، وهذا يجعل من الكتابة عن هذه الكتب بديلًا عن قراءتها أو محفزًا لاقتنائها أو مراجعتها.

٢- أهمية الكتاب هي فيما يحدثه من جدل فكري وما يتركه

من أثر في مجاله، وأهم مظاهر هذا الأثر هو قراءات الكتاب وتلقيه في الأوساط العلمية، من خلال ما يعقد حوله من نقاش، أو يكتب عنه من عروض ومراجعات وقراءات؛ لذلك لا تكاد تخلو مجلة علمية من زاوية خاصة لعروض الكتب ومناقشتها، بل صدرت مجلات متخصصة في عروض الكتب ومناقشتها.

٣- مراجعات الكتب والقراءات النقدية لها تأخذ أحيانًا أهمية تفوق الكتاب؛ فبعض الكتب تنسىٰ ويبقىٰ الرد، والبعض الآخر لا يعرف إلا من خلال ما كتب عنه فتبرز أهميته، وقد يحدِث الكتاب والكتابة عنه جدلًا يفتح أفقًا لتجاوزهما.

خطوات الكتابة علىٰ الكتابة:

الخطوة الأولىٰ: القراءة الإجمالية؛ بقراءة المقدمة (لأنها تعبِّر عن منهجية الباحث وأهمية الكتاب)، والخاتمة (لأنها تعبِّر عن خلاصة الكتاب وما الذي يريد أن يصل إليه الكاتب) ثم قراءة الفهرس (لأنَّه يدل علىٰ مكان أهم الأفكار التي جاءت في المقدمة والخاتمة)، ومن خلال الفهرس يمكن اختيار المباحث والفصول الأهم لإعطائها مزيدًا من الاهتمام والتدقيق، ويتفاوت ما ينبغي قراءته من الكتاب بحسب الغرض؛ فالقراءة النقدية تقتضي قراءة جميع الفصول وبعمق، أما المراجعات والعروض فيمكن التركيز علىٰ أهم الفصول والمباحث.

وينبغي أن يطلع الكاتب مسبقًا علىٰ ما نشر عن الكتاب؛ لئلا يكرره، وليبرز الجانب الذي لم ينتبه إليه من سبقه، هذا إن كان

الكتاب ما يزال بحاجة لمراجعات جديدة.

الخطوة الثانية: ترافق الأولىٰ، وهي **التقميش والتعليق**. فيصطحب القارئ قلم تظليل، وقلم رصاص، ومذكرة، فيظلل الأفكار والعبارات المهمة في الكتاب، ويعلق عليها أو يعنونها، ويضع فهرسًا للأفكار التي يراها بحاجة للإبراز أو النقد والتعليق؛ فينتهي من قراءة الكتاب وقد تشكلت لديه خارطة فكرية تحدد أهم القضايا والأفكار المثارة في الكتاب، وأهم النصوص المعبرة عنها، مرفقة بتعليقات تشخص مورد القوة أو الضعف في تلك الأفكار.

وكي يتمكن القارئ من إنجاز هذه الخارطة الفكرية للكتاب ينبغي أن يكون الكتاب من ضمن حقل اهتماماته، وأن يستحضر في ذهنه في أثناء القراءة بعض الأسئلة؛السؤال الأول: ما هو **الجديد في الكتاب شكلًا ومضمونًا؟** فأهمية الكتاب تنبع من الجديد الذي يقدمه في سياقه. والسؤال الثاني: ما **المنهج المستخدم في الكتاب؟** فلا يمكن نقد مؤلف من غير معرفة منطلقاته وتقييم منهجه وما بني علىٰ أساسه. والسؤال الثالث: **ما الذي يستحق التعليق عليه من الكتاب؟** فالمهم في كل كتاب هو الأفكار الجديدة التي يلح عليها الكاتب والتي يحرص علىٰ إيصالها بشكل مباشر أو غير مباشر، فينبغي البحث عن هذه الأفكار وإبرازها.

فينتهي من قراءة الكتاب وقد تشكلت لديه معالم تفصيلية عن الكتاب (الأفكار الأساسية -أماكنها في الكتاب- المنهج - القضايا المهمة - تعليقات علىٰ منهج وأفكار المؤلف) هذه المعالم المنجزة

مع إتمام القراءة هي بمثابة مخطط عشوائي لصياغة الكتابة عن هذا الكتاب.

الخطوة الثالثة: افتتاح صياغة المقال عن كتاب، وهو أهم ما ينبغي العناية به في الصياغة؛ فهو الذي يلفت نظر القارئ إلىٰ أهمية ما سيأتي، فإذا شعر أنَّ الموضوع غير مهم وغير ملفت للانتباه أو كانت افتتاحية تقليدية فلن يتابع القراءة.

فيمكن أن تكون الافتتاحية **فكرة عامة** وليست أساسية في الكتاب لكن لها صلة به؛ فتجعل المقدمة من خارج الكتاب، ويمكن أخذ **أهم فكرة في الكتاب وجعلها مقدمة عامة تمهد للشروع في الحديث عن الكتاب، ويمكن أن يكون الحديث عن الكاتب** مقدمة للحديث عن كتابه، لاسيما إذا كان شخصية مثيرة للاهتمام، وقد يكون الافتتاح بالحديث عن **العلم والتخصص الذي ينتمي إليه الكتاب** لاسيما إذا كانت الكتابات فيه قليلة ونادرة.

والتفكير بافتتاحية المقال يبدأ في أثناء قراءة الكتاب، فتلهم بعض الفقرات لاختيار الافتتاحية المناسبة للكتاب.

الخطوة الرابعة: عرض الكتاب والتعليق عليه، وهناك خيارات مفتوحة لكل كاتب بحسب أسلوبه، لكن هذه أهم النماذج التي يمكن الاستئناس بها:

١- استعراض الكتاب **بحسب تسلسل أفكاره** أي بحسب الفصول الأساسية والأبواب الرئيسة للكتاب، مع ذكر الملاحظات في ثنايا العرض. فعندما يجد الكاتب مناسبة ليتدخل يسجل

ملاحظاته أو تعليقاته أو نقده، مكتفيًا بالتعليق علىٰ القضايا الجوهرية، ويراعي في أسلوبه السلاسة والانسجام مع النص بحيث لا تقطع تسلسل عرض الفصول.

٢- ويمكن أن يتم **عرض الكتاب أولًا** من غير تدخل كأنَّ الكاتب يتحدث، **ثم التعليق علىٰ أهم الأفكار المركزية** في الكتاب أو منهج الكاتب.

٣- ويمكن في القراءة النقدية ألا تتضمن عرضًا للكتاب، وإنما **إبراز أهم الأفكار التي ستكون محل نقد**، علىٰ أن يستحضر الكاتب موقع هذه الأفكار من أطروحة الكتاب فلا يكون النقد معزولًا عن خلفية الفكرة الكلية.

٤- **عرض الأفكار الأهم في الكتاب** كعناوين متتالية مفصلة ثم عرض ما تبقىٰ بكلمات مجملة والتعليق في المكان المناسب، وهذه الطريقة في العرض لا تعتمد تسلسل فصول الكتاب وإنما الخارطة الفكرية التي تم استخراجها من القراءة، ويتم التعليق في المكان المناسب.

هذا، ويمكن أن يكون المقال عرضًا لكتابين معًا لمؤلف واحد أو لمؤلفين، إذا كان هناك رابط بينهما، مع التركيز علىٰ العلاقة بين الكتابين أو المقارنة بينهما.

٥- يحسن في عرض أفكار الكتاب **تضمين نص المؤلف أو عبارته في القضايا المهمة** نقلًا بين قوسين أو تناصًّا أي اقتباسًا؛ فتضمين عبارة الكاتب ولو لم يكن حرفيًا مفيد في التعبير عن الفكرة

الدقيقة أو المهمة، ويشار للصفحات التي يتضمنها داخل النص بين قوسين، أو في الحواشي والإحالات.

٦-**معلومات الكتاب**: ينبغي أن يتضمن كل مقال عن كتاب ذكر معلومات تفصيلية عنه؛اسم الكتاب كاملًا واسم المؤلف، ورقم الطبعة وتاريخها، والناشر ومكان صدورها، وثمة خيارات في عرض هذه المعلومات، كأن توضع أسفل العنوان أو في آخر المقال أو بحاشية مرفقة بالعنوان، أو عند ذكر الكتاب في النص مختصرة بين قوسين داخل المقال.

الخطوة الخامسة: الخطوة الأهم هي **اختيار عنوان للمقال**، واختيار العنوان للنشر في مجلة علمية يختلف عن النشر في صحيفة، وكذلك يختلف عن اختيار العنوان في البحث العلمي؛ فعنوان البحث حاكم علىٰ الباحث وعلىٰ المضمون.فالمهم في عنوان التعريف بكتاب هو التعبير عن أهم ما يلفت النظر لأهميته، ويحيل إلىٰ المحتوىٰ؛ **فوجود الرابط بينهما هو الشرط الوحيد في عنوان المقال أو القراءة**. فثمة خيارات كثيرة، منها العنوان الصريح (عرض كتاب «. . .» لـ«. . .»)، وقد يبدأ العنوان باسم المؤلف إذا كان الكاتب شخصية مهمة، أو قد يكون رأيًا للكاتب، أو أية فكرة تحيل إلىٰ المحتوىٰ، ويمكن أن يكون العنوان من مستويين.

فيقدم عنوان الكتاب إذا كان مثيرًا للانتباه، أو اسم الكاتب إذا كانت له مكانة وشهرة؛فلفت انتباه القارئ للمقال هو المعيار في اختيار العنوان بالدرجة الأولىٰ في حالة النشر في الصحافة ووسائل

الإعلام. لكن عند تقديم المقال للنشر في مجلة علمية ينبغي اختيار عنوان رصين ومباشر ومختصر.

ويفضل تحديد الجهة التي سيرسل لها المقال مسبقًا؛ لأنَّ لكل منبر إعلامي أو علمي شروطه في الشكل أو الموضوعات للنشر، كي تتم مراعاتها في أثناء الكتابة. ومراعاة هذه الشروط لن تؤثر في الفكر والمحتوىٰ؛ لأنَّ هذه الشروط شكلية، فهناك حد أقصىٰ للكلمات في المراجعات أو عروض الكتب، وطريقة التوثيق،كما لا بدَّ من التأكد من الجهة المناسبة لنشر المقال من حيث التخصص والاهتمام.

معايير في اختيار الكتب:

يراعىٰ في اختيار ما يعرض من كتب وجود اثنين علىٰ الأقل من المبررات الآتية:

* أن يكون حديث الصدور، وإن كان قديمًا ينبغي أن يكون هناك مبرر لاختياره؛ كأن يكون مهمًّا ومجهولًا، أو استجدت القضية التي ناقشها، ويمكن أن يكون كتابًا تراثيًا ثمة أهمية للتعريف به، ولم يلق التعريف المناسب له.

* أن يقدم إضافة جديدة في مجاله، أي أستطيع من خلاله أن أعرف القارئ بشيء جديد، أما إذا كان كتابًا مدرسيًا أو جامعيًا وثمة عشرات الكتب والمؤلفات في موضوعه فلا يحتاج إلىٰ تعريف إلا إذا قدم جديدًا.

* أن يثير جدلًا في قضية ما من شأنها أن تشغل المختصين أو الرأي العام؛ فيكون المقال عن الكتاب مساهمة في توضيح التصور نحو موضوع الكتاب.

* لا عبرة لحجم الكتاب لا في اختياره ولا في حجم أو كيفية عرضه، فالكتاب الذي يحوي خمسمائة صفحة يمكن أن يعرض في صفحتين أو ثلاث، وكتاب مهم من مائة صفحة قد يحتاج إلىٰ قراءة نقدية بحجم نصفه أو أكثر بحسب المحتوىٰ أو الجديد الموجود فيه.

نماذج من الكتابة علىٰ الكتابة:

يمكن الاطلاع علىٰ نماذج مختلفة للكتابة علىٰ الكتابة في زاوية «**كتب ومراجعات**» في موقع الملتقىٰ الفكري للإبداع

http://almultaka.org/

ولأجل الفائدة؛ يفضل قراءة الكتاب أولًا ثم قراءة المقال عنه وملاحظة طريقة الكاتب في عرض الكتاب والتعليق عليه.



لماذا هذا الكتاب ؟

يعدُّ البحث العلمي في مختلف التخصصات مؤشر ارتقاء الأمم وتنافسها؛ إذ به تنتظم شؤون الناس وتُرعى مصالحهم المتغيرة، ولا يمكن للبحث العلمي أن يكون متسماً بهذا الوصف ما لم ينضبط هو نفسه بأسس وقواعد ومنهجية صاغها أهل البحث والاختصاص وتعارفوا عليها.

فالمنهجية هي المنطلق الذي يبدأ منه البحث العلمي، وضعفها لدى الباحث ينعكس سلباً على كل خطوة يخطوها في البحث إن استطاع الاستمرار، ولا تكتمل المنهجية إلا بالارتقاء بملكة الكتابة وتطويرها.

وإنه لأرقى طموح أن يسعى الإنسان لتنمية ملكته في التفكير (بحثاً) والتواصل (كتابة)، إذ امتلاك منهجية البحث وفنّ الكتابة يعني امتلاك قدرات تنمية الذات والمحيط، والفاعلية في التغيير إيجاباً، والإبداع في الاختصاص.

تعزيزًا لهذا الطموح، سعى المؤلف من خلال هذه الدراسة، الصادرة عن مركز نماء، إلى تقديم مذكرة تكوينية تتضمن أوليات في أصول البحث العلمي وخطوات من شأنها تنمية ملكة الكتابة، يستطيع من خلالها الباحث متابعة التعمق في اختصاصه الدقيق. كما استهدف المؤلف جملة من الأهداف في سياق البحث في العلوم الشرعية تحديدًا، منها: القدرة على صياغة أسئلة البحث وضبط منهجه، وتحديد مصادره، وسائر خطواته، والتعرف على كيفية جمع المعلومات وتوثيقها، وكذا التعرف على طرق تنمية المهارات في الكتابة لغة وأسلوباً، بالإضافة إلى خطوات التأهل لصياغة تصور مشروع بحثي يعبر عن استيعاب ما درسه المتخرج من كليات الشريعة والدراسات الإسلامية خصوصاً.



تكوين (11)

المؤلف:

د. عبد الرحمن حللي

- باحث زائر في جامعة برلين الحرة، ٢٠١٤-٢٠١٥.
- زميل في مركز الدراسات العابرة للأقاليم ببرلين ضمن برنامج "الشرق الأوسط في أوروبا ٢٠١٣ - ٢٠١٤.
- أستاذ مشارك في الدراسات القرآنية بكلية الشريعة بجامعة حلب، بدء من مايو ٢٠١٣.
- رئيس قسم أصول الدين في كلية الشريعة بجامعة حلب (تكليف)، ٢٠١٢ - ٢٠١٣.
- دكتوراه في العلوم الإسلامية من جامعة الزيتونة (المعهد الأعلى لأصول الدين)، ٢٠٠٤.
- ماجستير: شهادة الدراسات المعمقة في أصول الدين (الدراسات القرآنية)، من جامعة الزيتونة بتونس، ١٩٩٨.
- دبلوم الدراسات العليا في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق ١٩٩٥.
- إجازة في الشريعة من كلية الشريعة بجامعة دمشق ١٩٩٥.

من إسهامات البحثية :

- سلسلة المفهومات القرآنية، دار الملتقى - حلب، ٢٠١١.
- حرية الاعتقاد في القرآن الكريم، المركز الثقافي العربي ٢٠٠١.
- حجية مذهب الصحابي، المكتب الإسلامي ١٩٩٧.
- رسالات الأنبياء: دين واحد وشرائع عدّة (دراسة قرآنية)، مركز نماء ٢٠١٤.
- بالإضافة لعشرات البحوث والدراسات الجامعية والمحكمة المنشورة.

البريد الإليكتروني:
ahelali2000@gmail.com

الثمن: ٥ دولار
أو ما يعادلها


ISBN 978-614-431-697-9
9 786144 316979



info@nama-center.com